

Distr.: General
6 May 2011
Arabic
Original: English

الجمعية العامة المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الجمعية العامة

الدورة السادسة والستون

البند ٢٥ (أ) من القائمة الأولية*

الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية: الأنشطة التنفيذية التي

تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الدورة الموضوعية لعام ٢٠١١

جنيف، ٤-٢٩ تموز/يوليه ٢٠١١

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت**

الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل

التعاون الإنمائي الدولي

تحليل لتمويل الأنشطة التنفيذية التي اضطلعت بها منظومة الأمم المتحدة
من أجل التنمية في عام ٢٠٠٩

تقرير الأمين العام

موجز

المساهمات

لم يحدث نمو حقيقي في المساهمات عموماً مقارنة بعام ٢٠٠٨.

بلغ مجموع المساهمات لصالح الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية في عام ٢٠٠٩ ما يناهز ٢١,٩ بلايين دولار وهذا المبلغ هو نفس مبلغ عام ٢٠٠٨ بالقيمة الحقيقية (تسبب الانكماش الذي حدث عام ٢٠٠٩ في انخفاض القيمة الاسمية) ومثل هذا قرابة ١٨ في المائة من مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية باستثناء ما يتعلق منها بتخفيف عبء الدين.

* A/66/60.

** E/2011/100.



انخفاض التمويل المتعلق بالمساعدة الإنسانية تقابله زيادة التمويل لأغراض التنمية
وُجِّهَ زهاء ٦٥ في المائة من التمويل إلى أنشطة إنمائية أطول أمدا مقابل ٣٥ في المائة
إلى أنشطة تركز على المساعدة الإنسانية. وزادت المساهمات المقدمة إلى الأنشطة المتصلة
بالتنمية (باستثناء الموارد المحلية المقدمة من البلدان المستفيدة من البرنامج) بنسبة ٨,١ في المائة
بالقيمة الحقيقية في عام ٢٠٠٩؛ وإذا أدرجت الموارد المحلية المقدمة من البلدان المستفيدة من
البرنامج بلغت الزيادة ٤,٧ في المائة. ومن ناحية ثانية، انخفض التمويل لأغراض المساعدة
الإنسانية، وهو بند متقلب، بنسبة ٧,٨ في المائة.

التمويل الطويل الأجل: اتجاهات إيجابية

في الفترة من ١٩٩٤ إلى ٢٠٠٩ زاد مجموع المساهمات المقدمة للأنشطة التنفيذية
لأغراض التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة بمعدل أسرع من النمو الإجمالي
للمساعدة الإنمائية الرسمية والمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من الدول الأعضاء في مجموعة
المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وقد بلغ إجمالي
المساعدة الإنمائية الرسمية (باستثناء ما يتعلق منها بتخفيف عبء الدين) في عام ٢٠٠٩،
حسبما أفادت به منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية ١٢٤
بليون دولار.

اتساع قاعدة التمويل

اتسعت بشكل كبير قاعدة تمويل الأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية فيما بين
عامي ١٩٩٤ و ٢٠٠٩ وزادت حصة المنظمات المتعددة الأطراف (باستثناء اللجنة
الأوروبية) والمصادر الخاصة في إجمالي المساهمات من ٧ إلى ١٩ في المائة. وفي حين زادت
القيمة المطلقة للمساهمات المباشرة من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان
الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية بنسبة ١٤١ في المائة بالقيمة الحقيقية فيما بين
عامي ١٩٩٤ و ٢٠٠٩، انخفضت حصتها عموما في إجمالي تمويل الأنشطة التنفيذية
لأغراض التنمية من ٧٦ إلى ٦٣ في المائة.

جهاز الأمم المتحدة الإنمائي أكبر شريك متعدد الأطراف لبلدان منظمة التعاون والتنمية في
الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية

وُجِّهَ حوالي ٣٣ في المائة من إجمالي المساهمات المباشرة المقدمة من بلدان منظمة
التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية إلى المنظومة المتعددة الأطراف في
عام ٢٠٠٩، عن طريق جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، مما جعل من الجهاز أكبر شريك متعدد

الأطراف للبلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية.

تزايد المساهمات المقدمة من البلدان النامية

بلغت المساهمات المقدمة من البلدان النامية (باستثناء ما يتعلق منها بالموارد المحلية) للأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية ٦٧٩ مليون دولار في عام ٢٠٠٩، مقسمة بالتساوي بين تمويل الأنشطة الأساسية وتمويل الأنشطة غير الأساسية. وزادت المساهمات المقدمة من البلدان النامية بنحو ٧٥ في المائة بالقيمة الحقيقية فيما بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٩.

زيادة الاختلال بين تمويل الأنشطة الأساسية وتمويل الأنشطة غير الأساسية

كان حوالي ٢٧ في المائة من إجمالي تمويل الأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية في عام ٢٠٠٩ في شكل موارد أساسية، بينما كانت النسبة المتبقية وهي ٧٣ في المائة في شكل مساهمات غير أساسية تميزت بدرجات متفاوتة من القيود المتعلقة بتطبيقها واستخدامها. وانخفض تمويل الأنشطة الأساسية بنسبة ٤,٣ في المائة بالقيمة الحقيقية وكان كل ذلك متصلاً بالمساعدة الإنسانية، بينما زاد تمويل الأنشطة غير الأساسية بنسبة ١,٧ في المائة.

وزاد تمويل الأنشطة غير الأساسية لأغراض التنمية بنحو أربعة ونصف أمثال ما كان عليه، بالقيمة الحقيقية فيما بين عامي ١٩٩٤ و ٢٠٠٩ مقابل زيادة بنسبة ٢ في المائة في المساهمات الأساسية. وانخفضت حصة تمويل الأنشطة الأساسية لأغراض التنمية من ٦٩ في المائة عام ١٩٩٤ إلى ٣٤ في المائة عام ٢٠٠٩. وبالمثل انخفض متوسط تمويل الأنشطة الأساسية للمساهمات المتعلقة بالتنمية المقدمة من جميع بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية مجتمعة، من ٧٢ إلى ٤٧ في المائة من المجموع.

وكانت معظم زيادات التمويل المقدم من غير بلدان لجنة المساعدة الإنمائية فيما بين عامي ١٩٩٤ و ٢٠٠٩ في شكل موارد محلية من البلدان المستفيدة من البرنامج لاستخدامها في بلدانها. وكانت الزيادات في التمويل المقدم من المنظمات المتعددة الأطراف (باستثناء اللجنة الأوروبية) والمصادر الخاصة هي أيضا في شكل موارد غير أساسية في معظمها.

التمويل من الموارد غير الأساسية مجزأ للغاية

قُدِّم حوالي ٨٨ في المائة من التمويل من الموارد غير الأساسية للأنشطة المتصلة بالتنمية في عام ٢٠٠٩ من مانحين وحيدين، ولبرامج ومشاريع محددة، مما أسهم في تجزئة تدفقات الموارد، وما ترتب على ذلك من أثر على اتساق البرنامج عموما، وفعاليتها، وعلى تكلفة المعاملات. ولم تبدأ آليات التمويل المشترك، من قبيل الصناديق المواضيعية، والصناديق

الاستثمارية المتعددة المانحين، بما في ذلك صناديق توحيد أداء الأمم المتحدة على الصعيد القطري، في القيام بدور في تمويل الأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية عموماً إلا مؤخرًا. وتمت برمجة حوالي ١٢ في المائة من التمويل من الموارد غير الأساسية للأنشطة المتصلة بالتنمية في عام ٢٠٠٩ عن طريق آليات التمويل المجمع من هذا القبيل، بزيادة عن نسبة ٩ في المائة التي كانت عليها في عام ٢٠٠٨.

تقاسم الأعباء بين بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية قدم عشرة من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية حوالي ٦٥ في المائة من إجمالي الموارد الأساسية للأنشطة المتصلة بالتنمية في عام ٢٠٠٩، مع تفاوت كبير في فرادى المساهمات إذا قيست كحصة من الدخل القومي الإجمالي. ولو أن جميع بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية التي أسهمت بموارد أقل من متوسط النسبة الحالية للتمويل الأساسي لأغراض التنمية/الدخل القومي الإجمالي للمجموعة برمتها، قد غطت في عام ٢٠٠٩ أوجه النقص هذه من مساهماتها الحالية من الموارد غير الأساسية، لأصبح إجمالي تدفقات الموارد الأساسية أعلى بنسبة ٤٦ في المائة. وأمكن تغطية ما نسبته حوالي ١,٤ بلايين دولار أو ٧٣ في المائة من أوجه النقص في الموارد المقدمة من المانحين الذين قلّت منحهم عن نسبة المتوسط الأساسي للتنمية/الناتج القومي الإجمالي إذا حول بعض المانحين بعض مساهماتهم من الموارد غير الأساسية الحالية أو كلها إلى مساهمات من موارد أساسية.

إمكانية التنبؤ بتدفقات الموارد

يمكن أن تغدو التغيرات السنوية في المساهمات المقدمة من المانحين كبيرة جدًا، بما في ذلك ما ينتج عن تقلب أسعار الصرف. وقد كانت الآثار السلبية مجتمعة لتقلبات المساهمات على توافر الموارد عموماً محدودة خلال الفترة الأخيرة من النمو العام. بيد أنه يبدو أن هذا الاستقرار النسبي في توافر الموارد عموماً هو نتيجة المصادفة أكثر من كونه نظام تمويل جيد الأداء ينطوي على آليات لمواجهة التحديات المقترنة بالاعتماد الشديد على التبرعات الطوعية السنوية. وإلى حد كبير، لا يبدو أن اعتماد أطر تمويل استراتيجية متكاملة متعددة السنوات من جانب كيانات جهاز الأمم المتحدة الإنمائي قد أدى بشكل ملحوظ إلى النهوض بإمكانية التنبؤ، والموثوقية، والاستقرار لتدفقات التمويل.

النفقات

إنفاق حوالي ٦٩ في المائة من إجمالي نفقات الأنشطة البرنامجية على الصعيد القطري كان ٦٩ في المائة من إجمالي النفقات البالغة ٢٢,١ بلايين دولار المخصصة للأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية (سواء منها ما يتعلق بالتنمية أو بالمساعدة الإنسانية في عام ٢٠٠٩)، مخصصا للأنشطة البرنامجية الفعلية على الصعيد القطري، وبلغت حصة البلدان المنخفضة الدخل من ذلك ٦٥ في المائة. أما نسبة ٣١ في المائة المتبقية من مجموع النفقات فكانت تتعلق بالأنشطة البرنامجية العالمية والإقليمية وبدعم البرنامج والإدارة.

وخصص حوالي ١٣,٦ بلايين دولار من مجموع النفقات التي بلغت ٢٢,١ بلايين دولار للأنشطة المتعلقة بالتنمية (باستثناء الموارد المحلية من البلدان المستفيدة من البرنامج)، من بينها ٥٧ في المائة أو ٧,٧ بلايين دولار في شكل موارد مبرمجة قطريا. أما النسبة المتبقية وهي ٤٣ في المائة فكانت تتعلق بأنشطة البرامج العالمية والإقليمية (١٩ في المائة) ودعم البرنامج والإدارة (١٧ في المائة) وأنشطة أخرى مختلفة "غير منسوبة". وبالإضافة إلى ذلك أنفق حوالي ١,١ بلايين دولار على الصعيد القطري في شكل موارد محلية من البلدان المستفيدة من البرنامج ذاتها.

وكانت البلدان المنخفضة الدخل وجهة لحوالي ٧١ في المائة من إجمالي الموارد المبرمجة القطرية وبلغت نسبة ما حصل عليه ١٠ بلدان رئيسية حوالي ٣٨ في المائة.

تركيز أعمال جهاز الأمم المتحدة الإنمائي متواضع فحسب

يتسم جهاز الأمم المتحدة الإنمائي برمته بتواضع تركيزه حيث شكل ٤٣ من البلدان المستفيدة من البرنامج، أو ما نسبته ٣٠ في المائة من المجموع، حوالي ٨٠ في المائة من إجمالي النفقات على المستوى القطري في عام ٢٠٠٩. وفي ٦٤ من البلدان المستفيدة بالبرنامج، أو ما يمثل ٤٤ في المائة من المجموع، بلغت نسبة الأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية ما يقل عن ١٠ في المائة من مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية في عام ٢٠٠٩.

وفي عام ٢٠٠٩، كان لكل الكيانات التابعة لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي التي قدمت تقارير بالنفقات على المستوى القطري ارتباطات مع ١٤٨ من البلدان المستفيدة بالبرنامج. وكان ٦ في المائة من هذه الارتباطات مهما من الناحية المالية، بمعنى أن الكيانات المعنية كانت من بين المساهمين الرئيسيين الذين مثلوا معا ٨٠ في المائة من إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية على الصعيد القطري.

وفي عام ٢٠٠٩ اضطلعت كيانات يمكن أن توصف عملياتها بأنها على درجة تجزؤ أقل من المتوسط بحوالي ٣٥ في المائة من الأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية.

الموارد الأساسية تعزز تكاليف دعم التمويل من الموارد غير الأساسية

هناك فرق كبير في توزيع إجمالي التكلفة التي تتكبدها المنظمات لدعم البرنامج والإدارة بين مصادر التمويل الأساسية وغير الأساسية. وبناء على ذلك فإن الحصص المتبقية من الموارد المتاحة لأنشطة البرنامج الفعلية تختلف اختلافا كبيرا أيضا: فهناك ٥٨ في المائة فقط للتمويل الأساسي مقابل ٩١ في المائة للتمويل غير الأساسي. ويبدو في بعض الحالات أنه سيتعين مضاعفة نسبة استرداد التكاليف التي تبلغ ٧ في المائة وتطبيقها بعض الكيانات إذا أريد توزيع كل التكاليف بالتساوي بين الموارد الأساسية والموارد غير الأساسية. وفي تلك الحالات قد تزيد بصورة كبيرة نتيجة لذلك الأنشطة البرنامجية الممولة من التمويل الأساسي.

تكلفة التنسيق متواضعة مقارنة بإجمالي الموارد البرنامجية القطرية

تقدر التكلفة السنوية لتنسيق الأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي بحوالي ٢٣٧ مليون دولار أو حوالي ٣١ في المائة من الموارد البرنامجية القطرية لعام ٢٠٠٩. وفي حين أن القليل من تقييمات واستعراضات منتصف المدة التي تتم ضمن إطار المساعدة الإنمائية للأمم المتحدة، تتناول مسألة تكاليف ومزايا التنسيق على الصعيد القطري، تبين المؤشرات المتاحة حاليا أن المزايا ترجح التكاليف.

التوصيات

قد يرغب المجلس الاقتصادي والاجتماعي في أن يقوم بما يلي:

(أ) يوجه انتباه المجالس التنفيذية لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها، ومجالس إدارات ووكالاتها المتخصصة إلى النتائج التي يتضمنها هذا التقرير، بما في ذلك ما يتعلق عموما بإمكانية التنبؤ، والموثوقية، والاستقرار فيما يتعلق بتمويل الأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية؛

(ب) يدعو في هذا الصدد المجالس التنفيذية لصناديق والبرامج ومجالس إدارة الوكالات المتخصصة إلى دراسة الطريقة التي يمكن بها تطبيق هذه النتائج ومدى ملاءمتها للصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة، لغرض تحديد وتناول القضايا ذات الاهتمام والقلق المشترك على نطاق المنظومة ورفع تقرير إلى المجلس في دورته الموضوعية لعام ٢٠١٢؛

- (ج) أن يشجع في هذا الصدد المجالس التنفيذية للصناديق والبرامج ومجالس إدارة الوكالات المتخصصة على أن تقوم بصفة خاصة باستعراض آثار الاختلال المتزايد بين التمويل الأساسي غير المقيد والتمويل غير الأساسي الجزأ والمقيد تماما للأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية والكيفية التي قد يشوه بها هذا الاختلال أولويات البرنامج عموماً التي تنبع من الولايات المقررة لكيانات الأمم المتحدة المعنية؛
- (د) أن يشجع المانحين على إجراء مشاورات بشأن الطريقة التي يمكن بها تحسين تقاسم أعباء التمويل الأساسي للأنشطة المتعلقة بالتنمية في جهاز الأمم المتحدة الإنمائي وبصفة خاصة، الطريقة التي يمكن بها تحقيق تقاسم الأعباء بشكل أكثر إنصافاً، بتحويل المساهمات غير الأساسية إلى مساهمات أساسية؛
- (هـ) تشجيع المجالس التنفيذية للصناديق والبرامج ومجالس إدارة الوكالات المتخصصة، حسب الاقتضاء، على استعراض ما إذا كانت السياسة الأساسية الحالية لاسترداد تكاليف الدعم المتزايدة للتمويل غير الأساسي لا تزال فعالة، مع مراعاة التفاوت في نماذج الأعمال وهياكل التكلفة للكيانات بغرض توفير مزيد من التوجيه لأعمال مؤسسات الأمم المتحدة سعياً من أجل وضع معايير للممارسات وتنسيقها؛
- (و) الطلب إلى الأمين العام بأن يجري كل أربع سنوات تحليلاً للتكاليف والفوائد الناجمة عن تنسيق الأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية؛
- (ز) دعوة المجالس التنفيذية للصناديق والبرامج ومجالس إدارة الوكالات المتخصصة إلى دراسة الإدارة العامة والكفاءة من حيث التكلفة فيما يتعلق بدعم علاقات التعاون الإنمائي الجزأ والحفاظ عليها؛
- (ح) أن يطلب إلى الأمين العام مواصلة تعزيز التغطية ودقة المواعيد، والموثوقية، والتنوع وإمكانية مقارنة البيانات والتعاريف والتصنيفات لأغراض وضع التقارير المالية المتعلقة بالأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية، على نطاق المنظومة.

المحتويات

الصفحة

١٢	أولا - مقدمة
١٧	ثانيا - لمحة عامة
١٧	ألف - المساهمات في عام ٢٠٠٩
٢١	باء - حصة جهاز الأمم المتحدة الإنمائي من المعونة المتعددة الأطراف
٢٤	ثالثا - استعراض اتجاهات التمويل
٢٤	ألف - المساهمات
٤٨	باء - النفقات
٥٨	رابعا - تحليل قضايا تمويل مختارة
٥٨	ألف - إمكانية التنبؤ بتدفقات التمويل من الموارد الأساسية وغير الأساسية
٦٦	باء - التمويل من الموارد غير الأساسية واسترداد التكاليف
٧٢	جيم - تركيز وتجزئة جهاز الأمم المتحدة الإنمائي
٨١	دال - تكلفة تنسيق جهاز الأمم المتحدة الإنمائي

المرفقات

٩٠	الأول - ملاحظة تقنية بشأن التعاريف، والمصادر والتغطية
		الثاني - فروق الإبلاغ بين منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية وبين منظومة الأمم المتحدة
٩٧	الثالث - قائمة بالجدول المنشورة على موقع فرع السياسات العامة للتعاون الإنمائي في مكتب دعم وتنسيق شؤون المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الجدول

٢٧	١ - المساهمات المقدمة من البلدان النامية، ٢٠٠٥-٢٠٠٩
٢٨	٢ - إجمالي تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية، ٢٠٠٩
٢٩	٣ - المساهمات المقدمة للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة لأغراض التنمية، وللمساعدة الإنمائية الرسمية، ١٩٩٤-٢٠٠٩

٣٣	٢٠٠٩-١٩٩٤، المساهمات،	٤ -
٣٦	اتجاهات تكوين طرائق تمويل الأنشطة المتصلة بالتنمية من الموارد غير الأساسية.	٥ -
٣٧	الاتجاهات في الموارد المحلية، ٢٠٠٦-٢٠٠٩.	٦ -
٣٩	البلدان المستفيدة من صناديق توحيد أداء الأمم المتحدة، ٢٠٠٩.	٧ -
٤٠	المساهمون الرئيسيون في الأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية لعام ٢٠٠٩.	٨ -
٤٣	المساهمون الرئيسيون في التمويل المتصل بالتنمية عام ٢٠٠٩، كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي	٩ -
٤٤	المساهمون الرئيسيون بالموارد المحلية في جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٩.	١٠ -
٤٦	الحكومات الرئيسية الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية، والمساهمة في الأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية، ٢٠٠٩.	١١ -
٤٦	التمويل المتصل بالتنمية من البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة	١٢ -
٤٧	المساعدة الإنمائية استناداً إلى نسبة متوسط التنمية من الموارد الأساسية إلى الدخل القومي الإجمالي	١٣ -
٤٩	نفقات الأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٩.	١٤ -
٥١	البلدان الرئيسية العشرة المستفيدة من تمويل الأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية، ٢٠٠٩.	١٥ -
٥١	البلدان العشرة الرئيسية المستفيدة من تمويل الأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية استناداً إلى نصيب الفرد من النفقات، ٢٠٠٩.	١٦ -
٥٣	التوزيع الإقليمي لنفقات الأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية، ٢٠٠٩.	١٧ -
٥٥	البلدان العشرة الرئيسية المستفيدة من التمويل (موارد البرامج القطرية)، ٢٠٠٩.	١٨ -
٥٦	البلدان العشرة الرئيسية المستفيدة من موارد البرنامج القطرية بحسب نصيب الفرد، ٢٠٠٩.	١٩ -
٥٧	التوزيع الإقليمي لموارد البرامج القطرية الممولة من موارد أساسية وغير أساسية لكيانات مختارة من	٢٠ -
٥٧	كيانات الأمم المتحدة، ٢٠٠٩.	٢١ -
٥٨	نصيب موارد البرامج القطرية من التمويل الأساسي والتمويل غير الأساسي المنفقة في فئات بلدان خاصة، ٢٠٠٩.	٢٢ -
٦٨	بيانات تفصيلية رفيعة المستوى عن استخدام الموارد.	٢٣ -
٧٦	العلاقات بين كيانات الأمم المتحدة والبلدان المستفيدة، ٢٠٠٩.	٢٤ -
٨٠	عدد العلاقات بين كيانات الأمم المتحدة والبلدان المستفيدة، الأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية، ٢٠٠٩.	
٨٣	تكاليف التنسيق ومنافعه.	

الأشكال

- ١ - الأنشطة على صعيد منظومة الأمم المتحدة، ٢٠٠٩ ١٣
- ٢ - الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة لأغراض التنمية، ٢٠٠٩ ١٨
- ٣ - مصادر التمويل للأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية لعام ٢٠٠٩ ١٩
- ٤ - اتجاهات المساهمات للأنشطة المتعلقة بالتنمية، ٢٠٠٩-٢٠٠٤ ٢١
- ٥ - قنوات توصيل المعونة المتعددة الأطراف، ٢٠٠٩ ٢٢
- ٦ - المساهمات المقدمة لكيانات الأمم المتحدة الرئيسية، ٢٠٠٩ ٢٣
- ٧ - استخدام النفقات وأوجه الإنفاق المتعلقة بالأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية ٢٣
- ٨ - مصادر التمويل الإجمالي للأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية ١٩٩٥-٢٠٠٩ ٢٤
- ٩ - مصادر التمويل من الموارد غير الأساسية للأنشطة التنفيذية المتصلة بالتنمية في الفترة ٢٠٠٩/١٩٩٥ ٢٥
- ١٠ - المساهمات المقدمة إلى جهاز الأمم المتحدة الإنمائي كحصة من إجمالي المعونة المتعددة الأطراف المقدمة من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية، ٢٠٠٩-٢٠٠٦ ٣٠
- ١١ - المساهمات من الموارد الأساسية لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي كحصة من المعونة المتعددة الأطراف من الموارد الأساسية المقدمة من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية، ٢٠٠٩-١٩٩٥ ٣١
- ١٢ - اتجاهات إجمالي المساهمات للأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية، ٢٠٠٩-١٩٩٤ ٣٢
- ١٣ - التغيير في عنصر الموارد الأساسية من مجموع المساهمات، ١٩٩٤ و ٢٠٠٩ ٣٤
- ١٤ - طرائق التمويل من الموارد غير الأساسية للأنشطة المتصلة بالتنمية، ٢٠٠٩ ٣٥
- ١٥ - اتجاه عنصر الموارد المحلية من إجمالي المساهمات، ٢٠٠٩-١٩٩٤ ٣٧
- ١٦ - المساهمات من الموارد الأساسية وغير الأساسية المقدمة من المساهمين الرئيسيين العشرة في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية، للأنشطة المتصلة بالتنمية، ٢٠٠٩ ٤١
- ١٧ - عنصر الموارد الأساسية ومجموع المساهمات للأنشطة المتصلة بالتنمية المقدمة من البلدان الأخرى الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية، ٢٠٠٩ ٤٢
- ١٨ - عنصر الموارد الأساسية ومجموع المساهمات المقدمة للأنشطة المتصلة بالتنمية من البلدان الرئيسية العشرة غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية، ٢٠٠٩ ٤٤

- ٤٩ - اتجاهات النفقات الإجمالية للأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية، ٢٠٠٤-٢٠٠٩
- ٥٠ - حصة كيانات الأمم المتحدة الرئيسية من النفقات المخصصة للأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية، ٢٠٠٩
- ٥٢ - أوجه التمويل بحسب فئة الدخل لتمويل الأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية، ٢٠٠٩
- ٥٣ - وجه تمويل الأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية بحسب القطاع، ٢٠٠٩
- ٥٤ - استخدام الموارد في النفقات المتصلة بالتنمية، بحسب فئات التكاليف الرئيسية، ٢٠٠٩
- ٥٦ - أوجه موارد البرامج القطرية بحسب فئة الدخل، ٢٠٠٩
- ٥٩ - التقلبات المتعلقة بالمساهمات الطوعية المقدمة للصناديق والبرامج الرئيسية والوكالات المتخصصة، ٢٠٠٥-٢٠٠٩
- ٦٠ - المساهمات من الموارد الأساسية المقدمة من المانحين الرئيسيين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٥-٢٠٠٩
- ٦١ - المساهمات من الموارد غير الأساسية المقدمة من المانحين الرئيسيين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٥-٢٠٠٩
- ٦١ - التقلبات السنوية للمساهمات من الموارد الأساسية المقدمة من المانحين الرئيسيين إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٥-٢٠٠٩
- ٦١ - التقلبات السنوية للمساهمات من الموارد غير الأساسية المقدمة من المانحين الرئيسيين إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٥-٢٠٠٩
- ٦٢ - تحركات أسعار صرف عملات المانحين الرئيسيين، ٢٠٠٥-٢٠٠٩
- ٦٣ - التغيير في عملة الجهة المانحة والمبلغ المعادل لذلك بدولارات الولايات المتحدة
- ٦٤ - حصة الأمم المتحدة من المساعدة الإنمائية الرسمية في البلدان المستفيدة بالبرنامج، ٢٠٠٩
- ٧٤ - العلاقات بين كيانات الأمم المتحدة والبلدان المستفيدة، ٢٠٠٩

جداول المرفق الأول

- ١ - النسبة المئوية للمساهمات في الميزانية المقررة أو الميزانية العادية للوكالات المتخصصة والتي توصف بأنها للأنشطة التنفيذية
- ٩٢ - المصطلحات المستخدمة من جانب الكيانات المختلفة فيما يتعلق بالمساهمات الأساسية وغير الأساسية

جدول المرفق الثاني

- التوفيق بين تقارير الأمم المتحدة وتقارير منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية بشأن المساهمات المقدمة للأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية في عام ٢٠٠٩

أولا - مقدمة

الأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية

١ - تُعرّف الأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية التي يضطلع بها جهاز الأمم المتحدة بأتمها أنشطة الصناديق والبرامج والوكالات التي يتمثل غرضها المحدد في تعزيز التنمية. ويتمتع عدد من كيانات الأمم المتحدة بولايات محددة في هذا الصدد. وتغطي الأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية الأنشطة المتعلقة بالتنمية على المدى البعيد، فضلا عن أنشطة تركيز المساعدة الإنسانية على حد سواء.

٢ - وقد بلغت قيمة الأنشطة على نطاق منظومة الأمم المتحدة برمتها، حوالي ٨٤,٣ بلايين دولار في عام ٢٠٠٩، شكلت منها الأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية حوالي ٢١,٩ بلايين دولار أو ما نسبته ٦٣ في المائة؛ وشكّلت عمليات حفظ السلام ما نسبته ٧,٣ بلايين دولار أو ما نسبته ٢١ في المائة؛ وشكّلت السياسة العالمية، والدعوة، ومهام وضع المبادئ والمعايير لمنظومة الأمم المتحدة بما في ذلك أنشطة البحث والتحليل والإعلام حوالي ٤,٧ بلايين دولار أو ما نسبته ١٦ في المائة (انظر الشكل الأول)^(١).

٣ - ونظرا لعدم وجود تصنيف أكثر دقة واتساقا على نطاق المنظومة، تحسب الأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية ذات التركيز على المساعدة الإنسانية بإدراج ٢٤ في المائة من جميع النفقات البرنامجية لمنظمة اليونيسيف، و ١٠٠ في المائة من جميع النفقات لبرنامج الأغذية العالمي، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. وتعتبر جميع النفقات الأخرى في مجال الأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية، متصلة بالتنمية في هذا التقرير^(٢).

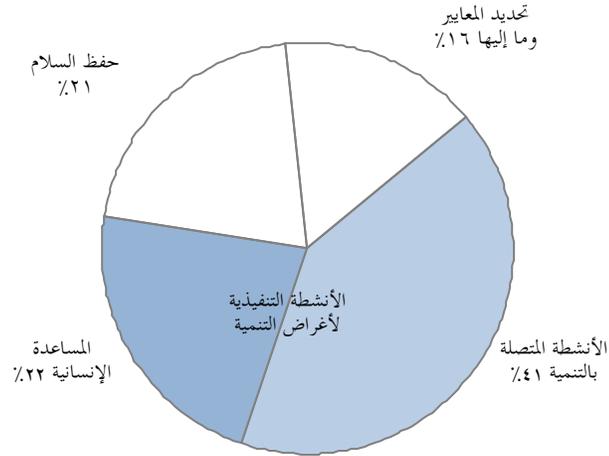
(١) استمدت بيانات حفظ السلام من التقرير السنوي للأمم العام عن أعمال المنظمة. واستمدت التقديرات المتعلقة بالسياسة العالمية والدعوة ومهام تحديد القواعد والمعايير، بطرح المساهمات في الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة لأغراض التنمية من إجمالي التمويل لجهاز الأمم المتحدة على النحو الوارد في التقرير الذي يقدم كل سنتين إلى مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق عن حالة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة من حيث الميزانية وحالتها المالية.

(٢) صنفت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ما نسبته ٢٤ في المائة من نفقاتها البرنامجية في عام ٢٠٠٩ باعتبارها عمليات إنسانية أو طارئة، وجميعها ممول من موارد غير أساسية.

الشكل الأول

الأنشطة على صعيد منظومة الأمم المتحدة، ٢٠٠٩

(استنادا إلى مساهمات عام ٢٠٠٩ في الأنشطة المضطلع بها على نطاق منظومة الأمم المتحدة ومقدارها ٣٤,٣ بلايين دولار)



تركيز تحليلي

٤ - وفقا لقرارات الجمعية العامة ٨١/٣٥، ٢٥٠/٥٩، ٢٠٨/٦٢، ٢٣٢/٦٣، ٣١١/٦٣ و ٢٨٩/٦٤، يوفر هذا التقرير المقدم من الأمين العام تحليلا للمساهمات والنفقات الأساسية وغير الأساسية المتصلة بالأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية على نطاق منظومة الأمم المتحدة لسنة ٢٠٠٩. ويشمل التقرير أيضا استعراضات للعديد من قضايا التمويل المهمة الأخرى مع تركيز خاص على ما يلي:

(أ) إمكانية للتنبؤ بتدفقات الموارد الأساسية وغير الأساسية، بما في ذلك أثر تقلبات سعر الصرف؛

(ب) استرداد تكاليف الدعم المتعلقة بتدفقات التمويل من الموارد غير الأساسية؛

(ج) تركيز وتجزئة جهاز الأمم المتحدة الإنمائي على الصعيد القطري؛

(د) تكلفة التنسيق الذي يضطلع به جهاز الأمم المتحدة الإنمائي.

الإبلاغ على نطاق المنظومة: الفرص والتحديات

٥ - توجد في الوقت الراهن ثلاث جهات فاعلة تشارك في الإبلاغ على نطاق المنظومة بشأن تمويل جهاز الأمم المتحدة الإنمائي وهي: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة (يشار إليها فيما يلي باسم "الإدارة")، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية، التي تركز على الأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية كل منها من منظورها الفريد، ومجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق والذي يركز بشكل عام على حالة الميزانية والحالة المالية عموماً لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة.

٦ - وفيما يتعلق بالحصول على المعلومات، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام في القرار ٣١١/٦٣ أن ينشئ قاعدة بيانات مركزية للمعلومات المتعلقة بالأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة. ومنتظر أن تصبح هذه القاعدة المركزية جزءاً من قاعدة بيانات للإحصاءات المالية ونظام للإبلاغ يقوم بإعداده في الوقت الراهن مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق ومن المقرر أن يصبح جاهزاً للعمل في منتصف عام ٢٠١٢. وكجزء من متابعة اجتماع الخبراء الذي عقد مؤخراً والمعني بالإبلاغ على نطاق المنظومة بشأن التمويل، والذي قامت بعقده الإدارة ومجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق، تعترم كلا الهيئتين تحقيق الاتساق في جمع البيانات وتعزيز الدقة في المواعيد المتعلقة بالإبلاغ عن طريق قاعدة البيانات الجديدة ونظام الإبلاغ الجديد^(٣). فعلى سبيل المثال، من المتوقع فيما يتعلق بدقة المواعيد في تقديم المعلومات المتعلقة بالتمويل في مجال الأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية، المنشورة في تقرير الأمين العام هذا، أنه بالإمكان تقديم تلك المعلومات قبل موعدها بسنة. ومن خلال هذا التعاون، ستسعى الهيئتان أيضاً إلى تحسين اتساق المعلومات التي يتضمنها تقرير كل منهما.

هيكل التقرير وتغطيته

٧ - يتألف هذا التقرير من أربعة فروع هي: (أ) مقدمة؛ (ب) لمحة عامة؛ (ج) استعراض اتجاهات التمويل؛ (د) تحليل لمسائل مختارة تتعلق بالتمويل.

(٣) للاطلاع على مزيد من التفاصيل بشأن اجتماع الخبراء، انظر الإطار الوارد في المرفق الأول.

٨ - يركّز هذا التقرير على كيانات منظومة الأمم المتحدة الـ ٣٦ التي حصلت على تمويل للأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية في عام ٢٠٠٩. وتضطلع هذه الكيانات إلى حد كبير بأكثر حصة (ما يربو على ٩٥ في المائة)، من الأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية^(٤).

الموارد الأساسية وغير الأساسية

٩ - تمول الأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية بمزيج مما يسمى موارد أساسية وغير أساسية. والموارد الأساسية هي تلك الموارد المختلطة دون قيود والتي يرتبط استخدامها وتطبيقها مباشرة بالولايات والمبادئ التوجيهية، والأولويات، والأهداف الاستراتيجية، التي قررتها مجالس إدارة الهيئات الحكومية الدولية.

١٠ - والموارد غير الأساسية هي موارد مقيدة عموماً من حيث استخدامها وتطبيقها على النحو الذي تحدده الجهة التي ساهمت بها. وتتسم درجة خضوع واتساق استخدام وتطبيق الموارد غير الأساسية للولايات والمبادئ التوجيهية، والأولويات، والأهداف التي تقررها مجالس الإدارة الحكومية الدولية، بأنها غير مباشرة في أفضل الحالات.

١١ - وبصفة عامة تعتبر المعونة الأساسية أو غير المقيدة وسيلة أكثر كفاءة لبناء شراكات فعالة مع البلدان المستفيدة بالبرنامج فيما يتعلق بإنجاز الأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية. ومن ناحية أخرى، كثيراً ما يُنظر إلى المعونة المقيدة التي تكون في شكل موارد غير أساسية على أنها تشوّه الأولويات البرنامجية وذلك بتحديد لها لدرجة مشاركة مجالس الإدارة والبلدان المستفيدة بالبرامج ذاتها في وضع الأولويات من خلال اختيار، وتصميم وتنفيذ المشاريع والبرامج.

١٢ - ويشكل التمويل الذي في صورة موارد غير أساسية في الوقت الراهن، حوالي ٧٣ في المائة من مجموع المساهمات (استناداً إلى بيانات عام ٢٠٠٩) وقد زاد ذلك بشكل كبير بمرور الزمن.

(٤) تشكل هذه الكيانات الـ ٣٦ جزءاً من كيانات الأمم المتحدة التي يبلغ مجموعها ٥٤ كيانات ويمكن تعريف المساهمات المقدمة إليها باعتبارها مساعدة إتمائية رسمية مقدمة من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإتمائية. انظر القائمة في التوجيهات المتعلقة بالتقارير الإحصائية للجنة المساعدة الإتمائية، حزيران/يونيه ٢٠١٠، المرفق ٢، وهي متاحة على الموقع: www.oecd.org/dac/stats/dacdirectives.

استخدام المصطلحات في منظومة الأمم المتحدة

١٣ - تستخدم فرادى كيانات الأمم المتحدة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية مصطلحات مختلفة لتحديد المساهمات الأساسية وغير الأساسية. وقد يغدو الاستخدام غير المتسق لاستعمال مثل تلك المصطلحات قيدا مهما لدى إعداد التقارير على نطاق المنظومة بشأن تدفقات التمويل (انظر ملحوظة تقنية بشأن التعاريف، والمصادر، والتغطية في المرفق الأول). ومن ناحية ثانية، تتمثل الرؤية العامة لمنظومة الأمم المتحدة بأن السعي من أجل التنسيق الكامل لتلك المصطلحات على مستوى الكيانات الفردية قد يكون أيضا باهظ التكلفة وغير عملي للغاية. وعوضا عن ذلك، ينبغي أن ينصب التركيز على كفالة تمكين جميع الكيانات من وضع مصطلحاتها بما يتسق مع المصطلحات المستخدمة في التقارير على نطاق المنظومة بشأن التمويل (انظر الجدول ٢ في المرفق الأول بشأن وضع المصطلحات المستخدمة من جانب مختلف كيانات الأمم المتحدة ومن جانب منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية فيما يتعلق بالمساهمات).

قابلية التقارير للمقارنة

١٤ - ثمة فروق عديدة فيما يتعلق بالطريقة التي تعد بها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية، ومنظومة الأمم المتحدة تقاريرهما بشأن المساهمات والنفقات المتعلقة بأنشطة الأمم المتحدة التنفيذية لأغراض التنمية.

١٥ - ومن أهم الفروق في إعداد التقارير على نطاق المنظومة من جانب الإدارة ومن جانب منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية في الوقت الراهن، ما يتعلق بمعالجة تدفقات التمويل غير الأساسية من جانب البلدان التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية هذه الموارد باعتبارها مساهمات ثنائية مخصصة توجه عن طريق كيانات الأمم المتحدة بينما تعتبر الإدارة هذا التمويل متعدد الأطراف.

١٦ - ويسعى الجدول الوارد في المرفق الثاني إلى التوفيق بين أرقام مساهمات عام ٢٠٠٩ الواردة في هذا التقرير وتلك التي نشرتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية.

القيمة الحالية مقابل القيمة الحقيقية

١٧ - تستند المقارنات وتحليلات الاتجاهات "بالقيمة الحقيقية" في هذا التقرير، إلى المبالغ بالقيمة الاسمية المعبر عنها بالقيمة الثابتة لدولار الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٨، باستخدام

معاملات الانكماش المستخدمة في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية والتي تأخذ في الاعتبار الأثر المشترك للتضخم وتحركات معدلات الصرف. وفيما يتعلق بعام ٢٠٠٩، كان معامل الخصم هو ٠,٩٧٠٣، أي واحد دولار بالقيمة الحالية لعام ٢٠٠٩ = ١/٩ ٧٠٣ بالقيمة الثابتة في عام ٢٠٠٨، مما يمثل اتجاهها انكماشيا عموما خلال تلك السنة.

ثانيا - لحة عامة

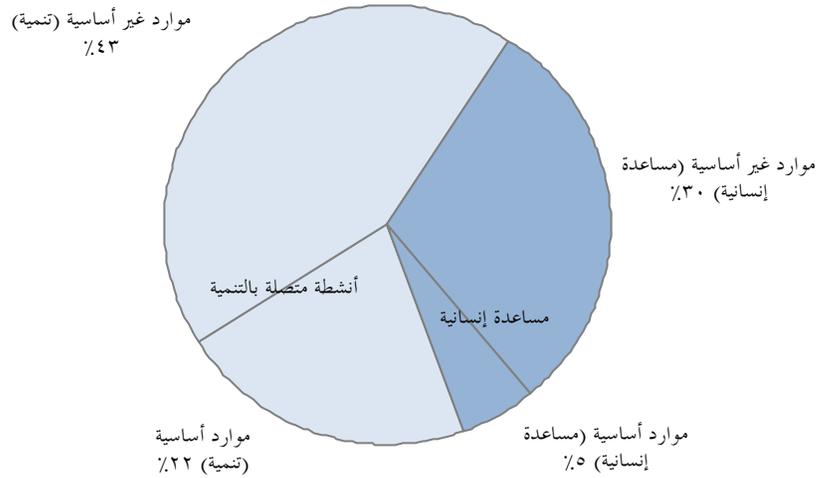
١٨ - يوفر هذا الفرع لحة عامة لجوانب مختارة من تمويل الأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة. ويوفر الفرعان الثالث والرابع تحليلا أكثر تفصيلا لاتجاهات التمويل الرئيسية، وقضاياها، ومنظوراته.

ألف - المساهمات في عام ٢٠٠٩

١٩ - بلغ مجموع المساهمات لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي من أجل الأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية حوالي ٢١,٩ بلايين دولار في عام ٢٠٠٩، وبلغ التمويل المتصل بالتنمية ما نسبته ٦٥ في المائة أو ١٤,٢ بلايين دولار وفيما يتعلق بالأنشطة المتصلة بالمساعدة الإنسانية فبلغت نسبتها ٣٥ في المائة أو ٧,٧ بلايين دولار (انظر الشكل الثاني والجدول ٤)^(٥). وكانت المساهمات للأنشطة المتعلقة بالمساعدة الإنسانية من موارد غير أساسية في معظمها بينما كان حوالي ثلث التمويل المتصل بالتنمية في شكل موارد أساسية.

(٥) نظرا لعدم وجود تصنيف أدق ومتسق على نطاق المنظومة، تحسب الأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية، التي تركز على المساعدة الإنسانية بإدراج ٢٤ في المائة من جميع النفقات البرنامجية لليونسيف، و ١٠٠ في المائة من جميع نفقات برنامج الأغذية العالمي، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والأنروا، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. وتعتبر جميع النفقات الأخرى للأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية في هذا التقرير متصلة بالتنمية.

الشكل الثاني
الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة لأغراض التنمية، ٢٠٠٩
(استنادا إلى مساهمات عام ٢٠٠٩ والتي تبلغ ٢١,٩ بلايين دولار)



١ - مصادر المساهمات

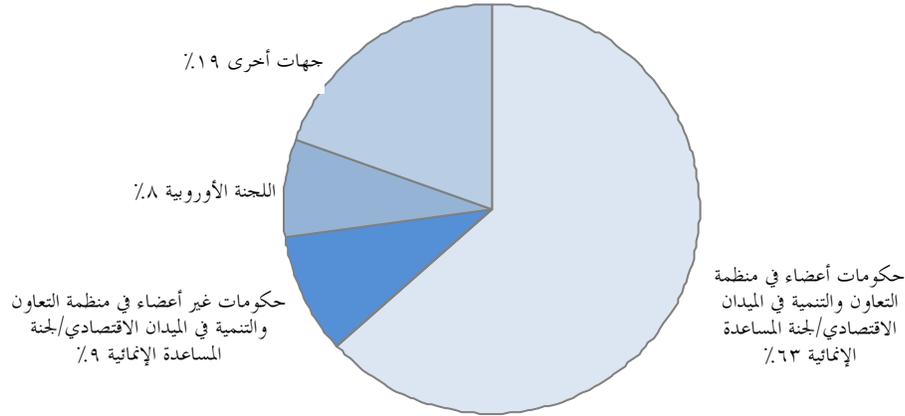
٢٠ - قدمت حكومات وبلدان أعضاء وغير أعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية فضلا عن اللجنة الأوروبية، ومؤسسات أخرى متعددة الأطراف (بما في ذلك الصناديق العالمية)، زهاء ٧٣ في المائة من مبلغ ٢١,٩ بلايين دولار هو إجمالي المساهمات في عام ٢٠٠٩؛ وشكَّلت منظمات غير حكومية وشراكات من القطاع العام والخاص نسبة الـ ٢٧ في المائة الباقية (انظر الشكل الثالث).

٢١ - وزاد الحجم المطلق للمساهمات المباشرة المقدمة من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية إلى جهاز الأمم المتحدة الإنمائي بنسبة ١٤١ في المائة بالقيمة الحقيقية فيما بين عامي ١٩٩٤ و ٢٠٠٩، بيد أن مجمل حصتها من إجمالي التمويل انخفض من ٧٦ إلى ٦٣ في المائة.

الشكل الثالث

مصادر التمويل للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية لعام ٢٠٠٩

(إجمالي التمويل في عام ٢٠٠٩: ٢١,٩ بلايين دولار)



٢٢ - وعلى ذلك فقد اتسعت قاعدة موارد جهاز الأمم المتحدة الإنمائي وأصبحت أكثر تنوعا. مرور الزمن. وفي هذا الصدد، تقدم أيضا البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية موارد كبيرة إلى جهاز الأمم المتحدة الإنمائي بصورة غير مباشرة عن طريق المؤسسات الأخرى المتعددة الأطراف من قبيل اللجنة الأوروبية، والصناديق العالمية، والبنك الدولي، والمصارف الإنمائية الإقليمية. وهذه المؤسسات بدورها تقدم مساهمات إلى جهاز الأمم المتحدة الإنمائي. وفي عام ٢٠٠٩ أيضا قدم مواطنو بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية مساهمات بمبلغ ٨٣٠ مليون دولار إلى اللجان الوطنية التابعة لمنظمة اليونسيف^(٦).

٢٣ - ومن بين نسبة ٩ في المائة من إجمالي التمويل المقدم من حكومات غير أعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية في عام ٢٠٠٩، أسهمت بلدان بنسبة ٩٣ في المائة تقريبا وأسهمت بلدان أخرى متقدمة غير أعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية بنسبة ٧ في المائة. وكان ما نسبته ٦٠ في

(٦) يوزع مبلغ ٨٣٠ مليون دولار المقدم في شكل مساهمات من مواطني منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية كما يلي: (أ) موارد أساسية، ٤٨١,٧ ملايين دولار؛ (ب) موارد غير أساسية متصلة بالتنمية، ٢٢٦,٢ ملايين دولار؛ و (ج) مساعدة إنسانية من موارد غير أساسية بمبلغ ١٢٢,٥ ملايين دولار.

المائة من مساهمات البلدان النامية من موارد محلية غير أساسية، مع تقسيم النسبة الباقية بالتساوي بين التمويل من موارد أساسية ومن موارد غير أساسية مقدمة من أطراف ثالثة.

٢ - الاتجاهات المتعلقة بالمساهمات

٢٤ - زاد مجموع المساهمات المقدمة للأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٩ بمعدل متوسط سنوي نسبته حوالي ٦ في المائة بالقيمة الحقيقية (باستثناء ما يتعلق منها بالموارد المحلية). وكانت نسبة الأرقام المقابلة من إجمالي المساهمات ومن بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية (باستثناء ما يتعلق بالتخفيف من عبء الدين) ٦,٤ في المائة و ٦,١ في المائة على التوالي^(٧). ولذا فقد زاد تمويل جهاز الأمم المتحدة الإنمائي (لكل من الأنشطة المتعلقة بالتنمية وأنشطة المساعدة الإنسانية على حد سواء) بخطى أبطأ قليلاً من إجمالي المساهمات ومن المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من كل من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية في آخر فترة من فترات السنوات الخمس.

٢٥ - وزاد إجمالي المساهمات المتصلة بالتنمية بنسبة ٢٧ في المائة بالقيمة الحقيقية فيما بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٩، حيث زاد التمويل الأساسي وغير الأساسي بنسبة ١٣ وبنسبة ٣٦ في المائة على التوالي (انظر الشكل الرابع).

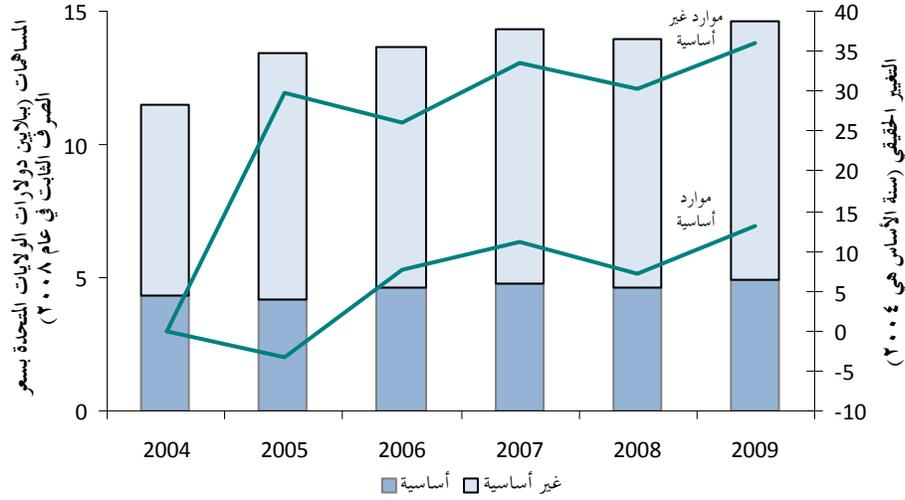
وفيما بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٩ زادت المساهمات المتصلة بالأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية التي يضطلع بها جهاز الأمم المتحدة الإنمائي بمعدل أسرع كثيراً عما كان عليه في العقد السابق، وحدث الشيء ذاته بالنسبة لتدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية، وتزامن هذا الاتجاه مع الفترة التي أعقبت اعتماد الأهداف الإنمائية للألفية^(٨).

(٧) بلغ إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية حسبما أفادت به منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية حوالي ١٢٣ بليون دولار (باستثناء ما يتعلق منها بالتخفيف من عبء الدين) في عام ٢٠٠٩.

(٨) على سبيل المثال انخفض إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية (باستثناء ما يتعلق منها بالتخفيف من عبء الدين) بنسبة ٢,١ في المائة سنوياً بالقيمة الحقيقية فيما بين عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٩، مقارنة بمتوسط الزيادة السنوية بنسبة ٦ في المائة فيما بين عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٩.

الشكل الرابع

الاتجاهات في المساهمات في الأنشطة المتصلة بالتنمية، ٢٠٠٩-٢٠٠٤



باء - حصة جهاز الأمم المتحدة الإنمائي من المعونة المتعددة الأطراف

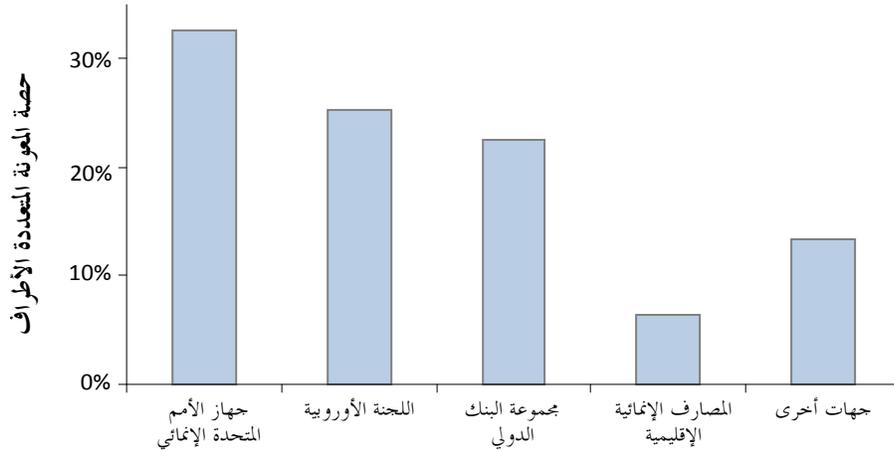
٢٦ - لا يزال جهاز الأمم المتحدة الإنمائي أكبر مستفيد وحيد من التمويل المتعدد الأطراف المباشر من البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية (انظر الشكل الخامس). وتقدر هذه الحصة حالياً بحوالي ٣٣ في المائة بل وقد تكون أكبر من ذلك إذا أخذت في الاعتبار المساهمات غير المباشرة المقدمة عن طريق جهات أخرى فاعلة متعددة الأطراف.

٢٧ - وتؤكد حصة جهاز الأمم المتحدة الإنمائي الكبيرة من تدفقات المعونة المتعددة الأطراف جدوى وأهمية الأمم المتحدة في مجال التعاون الإنمائي الدولي المتعدد الأطراف.

الشكل الخامس

قنوات توصيل المعونة المتعددة الأطراف، ٢٠٠٩^(أ)

(إجمالي المعونة المتعددة الأطراف في عام ٢٠٠٩: ٥٧,٣ بلايين دولار)



(أ) بيانات مستمدة من نظام تقرير الدائنين في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وكما تم توضيحه في المرفق الثاني، يتفاوت الإبلاغ عن المساهمات، ولا سيما من التمويل غير الأساسي الذي تضطلع به منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية والإدارة، من بعض النواحي المهمة. فعلى سبيل المثال تشمل حصة الأمم المتحدة من المعونة المتعددة الأطراف المبينة في الشكل الرابع، تبرعات من موارد غير أساسية حددتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية باعتبارها "متعددة الأطراف" ولا تدرج في تقاريرها المتعلقة بتمويل جهاز الأمم المتحدة الإنمائي.

١ - كيانات الأمم المتحدة الرئيسية

٢٨ - يتركز تمويل الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية في عدد صغير نسبياً من كيانات الأمم المتحدة، وأهم ثمانية منها هي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ومنظمة الصحة العالمية، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأغذية والزراعة، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وقد حصلت على حوالي ٨٤ في المائة من إجمالي المساهمات في عام ٢٠٠٩. ويتجاوز عنصر الموارد غير الأساسية للتمويل بالنسبة لجميع الكيانات الثمانية باستثناء الأونروا، وصندوق الأمم المتحدة للسكان عنصر الموارد الأساسية بفارق كبير (انظر الشكل السادس). أما الكيانات الأخرى وهي ٢٨، أو ما يمثل ٧٥ في المائة من تلك الكيانات المشمولة بهذا التقرير، فقد حصلت على زهاء ١٦ في المائة من باقي التمويل المخصص لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي في عام ٢٠٠٩. ومن منظور التمويل، يمكن اعتبار هذا مؤشراً على تجزئة الأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية.

ثالثاً - استعراض اتجاهات التمويل

٣٠ - يبحث هذا الفرع اتجاهات التمويل الرئيسية بمزيد من التفصيل.

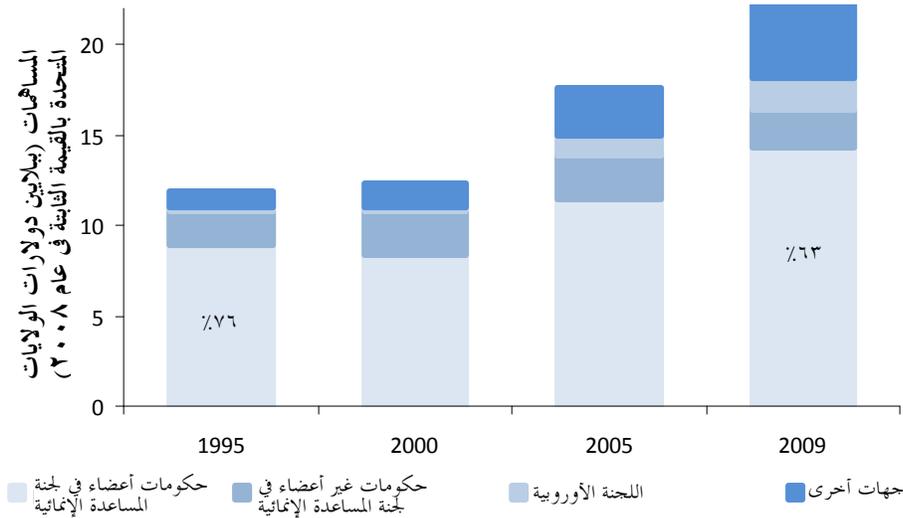
ألف - المساهمات

١ - مصادر التمويل (المجموعات الرئيسية)

٣١ - يبين الشكلان الثامن والتاسع أدناه اتجاه إجمالي التمويل المتعلق بالتنمية من مجموعات المساهمين الرئيسيين في جهاز الأمم المتحدة الإنمائي.

الشكل الثامن

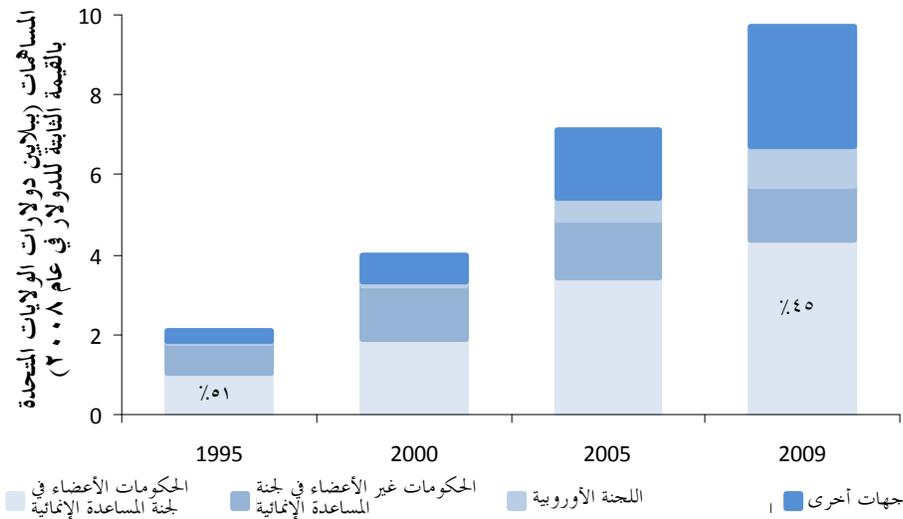
مصادر التمويل الإجمالي للأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية ١٩٩٥-٢٠٠٩



٣٢ - ويبين الشكل الثامن أن التمويل الإجمالي للأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية زاد بالقيمة الحقيقية من حوالي ١٢ بليون دولار عام ١٩٩٥ إلى حوالي ٢٢ بليون دولار عام ٢٠٠٩. وفي عام ١٩٩٥، وكانت البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية، كمجموعة، المساهم الرئيسي في جهاز الأمم المتحدة الإنمائي (٧٦ في المائة من المجموع). بيد أنه بحلول العام ٢٠٠٩، كانت هناك أربع مجموعات متميزة من المساهمين، وإن ظلت البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية تشكل أكبر مجموعة، وإن تكن غير مهيمنة كما كان الحال في عام ١٩٩٥ (٦٣ في المائة من المجموع).

٣٣ - ويبين الشكل التاسع الزيادة الكبيرة التي حدثت في المساهمات من الموارد غير الأساسية المتصلة بالتنمية والتي قدمتها المنظمات المتعددة الأطراف (باستثناء اللجنة الأوروبية)، والمصادر الخاصة فيما بين عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٩. وفي عام ٢٠٠٩ على سبيل المثال، بلغت المساهمات من الموارد غير الأساسية المتصلة بالتنمية والمقدمة من هذه المجموعة حوالي ٢,٩ بلايين دولار، أو ٣١ في المائة تقريبا من جميع تلك الموارد، وتمثل المصادر الرئيسية للتمويل فيما يلي: الصناديق الاستثمارية للمانحين المتعددين (٨٠٨ ملايين دولار)^(٩)؛ الصناديق العالمية (٣٧٩ مليون دولار)؛ المنظمات الحكومية الدولية (٣٣١ مليون دولار، باستثناء اللجنة الأوروبية)، ولكن يشمل ذلك مبلغ ١١٨ مليون دولار من البنك الدولي، ومن منظمات غير حكومية ومن مصادر خاصة (٨٩٣ مليون دولار) وهذا يشمل التمويل المقدم من مؤسسة بيل وميليندا غيتس (٢٥٩ مليون دولار) وحصة التنمية من المساهمات من الموارد غير الأساسية المقدمة من اللجان الوطنية لليونيسيف (وتقدر بمبلغ ٢٢٦ مليون دولار)^(١٠).

الشكل التاسع
مصادر التمويل من الموارد غير الأساسية للأنشطة التنفيذية المتصلة بالتنمية في
الفترة ٢٠٠٩/١٩٩٥



(٩) تأتي معظم هذه المساهمات من البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية.

(١٠) للاطلاع على المزيد من التفاصيل انظر الإطار الوارد في المرفق الأول.

٣٤ - ويمثل هذا النمو السريع للمساهمات من الموارد غير الأساسية المتعلقة بالتنمية، المقدمة من المؤسسات المتعددة الأطراف (بما فيها الصناديق العالمية)، والمنظمات غير الحكومية، وشراكات القطاعين العام والخاص، أهم اتجاهات التمويل التي حدثت مؤخرًا.

٣٥ - وقد انخفضت بشكل كبير الحصة النسبية للحكومات غير الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية من إجمالي التمويل منذ عام ٢٠٠٠ ويعزى ذلك جزئيًا إلى انخفاضات كبيرة في الموارد المحلية من البلدان المستفيدة بالبرنامج للأنشطة التي تجري في بلدانها. ويعد هذا الانخفاض عاملاً في انخفاض معدل النمو عموماً لإجمالي التمويل المتصل بالتنمية في السنوات الأخيرة.

المساهمات المقدمة من البلدان النامية

٣٦ - بلغت المساهمات المقدمة من البلدان النامية إلى الأنشطة التنفيذية (باستثناء الموارد المحلية) حوالي ٦٧٩ مليون دولار في عام ٢٠٠٩. وكان حوالي نصف هذا التمويل في شكل موارد أساسية عامة للكيانات المعنية ونصفها في شكل مساهمات من موارد غير أساسية^(١١).

٣٧ - وزادت المساهمات المقدمة من البلدان النامية إلى جهاز الأمم المتحدة الإنمائي بنحو ٧٥ في المائة بالقيمة الحقيقية بين عامي ٢٠٠٥-٢٠٠٩.

(١١) تعادل هذه المساهمات المقدمة للأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية حوالي ٤ في المائة من إجمالي المعونة التقديرية المقدمة من البلدان النامية في شكل تعاون إنمائي بين بلدان الجنوب. ويعرف تقرير التعاون الإنمائي الدولي لعام ٢٠١٠ (ST/ESA/326) التعاون الإنمائي بين بلدان الجنوب باعتباره قروضاً ومنحاً تساهلية (وتعاوناً تقنياً) تتاح لأغراض التنمية فيما بين أعضاء مجموعة الـ ٧٧ والصين. وقدر أن هذا الشكل من أشكال التعاون الإنمائي بلغ حوالي ١٥,٣ بلايين دولار في عام ٢٠٠٨، بزيادة عما كان عليه في عام ٢٠٠٦ وهو مبلغ ٨,٦ بلايين دولار. وتشمل هذه الأرقام التعاون الإنمائي بين بلدان الجنوب الذي ضم المكسيك، التي ما برحت تتمتع بعضوية منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي منذ عام ١٩٩٤، ولكنها لا تزال عضواً في مجموعة الـ ٢٤ الحكومية الدولية المعنية بالشؤون النقدية الدولية والتنمية (مجموعة الـ ٢٤). ولذا فقد بلغت نسبة التعاون الإنمائي بين بلدان الجنوب زهاء ١٠ في المائة من إجمالي تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية التي أفادت بها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية بالنسبة لعام ٢٠٠٨ والتي لا تشمل التعاون بين بلدان الجنوب لأغراض التنمية. وكانت البلدان الثلاثة الرئيسية التي قدمت التبرعات هي (المملكة العربية السعودية، والصين، وجمهورية فنزويلا البوليفارية) وقد قدمت حوالي ٧٥ في المائة من إجمالي التعاون الإنمائي في بلدان الجنوب في عام ٢٠٠٨. والمتوقع أن يبلغ إجمالي التدفقات في مجال التعاون الإنمائي فيما بين بلدان الجنوب ٢٠ بليون دولار في عام ٢٠١٠.

الجدول ١

المساهمات المقدمة من البلدان النامية، ٢٠٠٥-٢٠٠٩

(باستثناء الموارد المحلية)

		(بملايين دولارات الولايات المتحدة بالقيمة الحالية)					(بملايين دولارات الولايات المتحدة بالقيمة الثابتة للدولار في عام)						
		٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩-٢٠٠٦	تغير النسبة المئوية	المساهمات
	أساسية	-	٢٢٧	٢٩٨	٧٦٧	٣٣٧	-	٢٥٨	٣١٤	٧٦٧	٣٤٧	٣٥	أساسية
	غير أساسية	-	١٢٥	٢٩٣	٢٢٦	٣٤٤	-	١٤٢	٣٠٩	٢٢٦	٣٥٤	١٤٩	غير أساسية
	المجموع	٤٣٠	٣٥٢	٥٩١	٩٩٢	٦٧٩	٤٩٩	٤٠٠	٦٢٢	٩٩٢	٧٠١	٧٥	المجموع
	أساسية	-	٢١١	٢٨٦	٢٥٤	٣١٩	-	٢٣٩	٣٠١	٢٥٤	٣٢٩	٣٧	أساسية
	غير أساسية	-	٥٦	٢٢٩	١٣٤	١٤٧	-	٦٣	٢٤١	١٣٤	١٥١	١٣٨	غير أساسية
	المجموع	٣٧٠	٢٦٧	٥١٥	٣٨٨	٤٦٥	٤٢٩	٣٠٣	٥٤٢	٣٨٨	٤٨٠	٥٨	المجموع
	أساسية	-	١٦	١٢	٥١٣	١٨	-	١٨	١٨	٥١٣	١٨	صفر	أساسية
	غير أساسية	-	٦٩	٦٤	٩٢	١٩٧	-	٧٩	٦٨	٩٢	٢٠٣	١٥٧	غير أساسية
	المجموع	٦٠	٨٦	٧٦	٦٠٥	٢١٥	٧٠	٩٧	٨٠	٦٠٥	٢٢١	١٢٨	المجموع

٢ - حصة الأمم المتحدة من تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية الإجمالية والمتعددة الأطراف

إجمالي تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية

٣٨ - بلغ إجمالي تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية على نحو ما أفادت به منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية^(١٢)، ١٢٣,٦ بلايين دولار في عام ٢٠٠٩، (باستثناء ما يتعلق بتخفيف عبء الدين) (انظر الجدول ٢).

(١٢) هناك في الوقت الراهن عشرون من البلدان المانحة غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية، تقدم تقارير عن تدفقات المعونة التي تقدمها إلى لجنة المساعدة الإنمائية وهي: إستونيا، إسرائيل، الإمارات العربية المتحدة، أيسلندا، بولندا، تايلند، مقاطعة تايوان الصينية، تركيا، الجمهورية التشيكية، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، قبرص، الكويت، لاتفيا، ليتوانيا، لختنشتاين، مالطة، المملكة العربية السعودية، هنغاريا.

الجدول ٢

إجمالي تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية، ٢٠٠٩

(ببلايين دولارات الولايات المتحدة)

نوع المعونة	حجم المعونة
معونة ثنائية مقدمة من البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية (باستثناء عبء الدين)	٨٠,٦
معونة ثنائية مقدمة من البلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية	٥,٦
معونة متعددة الأطراف مقدمة من (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية، والبلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية)	٣٦,٣
معونة متعددة الأطراف مقدمة من البلدان غير الأعضاء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية	١,١
المجموع	١٢٣,٦

المصدر: إحصاءات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية، جدول المساعدة الإنمائية الرسمية بحسب الجهة المانحة.

(أ) قُدِّر تقرير التعاون الإنمائي الدولي لسنة ٢٠١٠ أن التدفقات الخاصة خلال عام ٢٠٠٩ بلغت ٢٥ بليون دولار. وبالإضافة إلى ذلك قُدِّر التقرير أن التعاون الإنمائي فيما بين بلدان الجنوب بلغ ١٦,٩ بليون دولار في عام ٢٠٠٩، مما يصل بمجموع التدفقات من المعونة إلى حوالي ١٦٥ بليون دولار.

٣٩ - وعلى هذا فإن الأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية التي اضطلع بها جهاز الأمم المتحدة الإنمائي كانت تعادل حوالي ١٥ في المائة من مجموع تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية التي أفادت بها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية في عام ٢٠٠٩ (إذا ما أضيفت التدفقات من المعونة الخاصة؛ انظر الحاشية ٩) وحوالي ١٨ في المائة من إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية (إذا استبعدت التدفقات الخاصة).

٤٠ - ويبين الجدول ٣ أنه فيما بين عامي ١٩٩٤ و ٢٠٠٩ زادت التبرعات للأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية، بما في ذلك الموارد المحلية بشكل أسرع بالقيمة الحقيقية عن كل من المساعدة الإنمائية الرسمية الإجمالية والمساعدة الإجمالية الرسمية من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية (باستثناء ما يتعلق منها بتخفيف عبء الدين في كل منهما)، وعلى نحو ما أفادت به منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية بلغ ذلك (٤,٦ في المائة مقابل ٣,٤ في المائة و ٣,١ في المائة على التوالي). ومن ناحية ثانية، فإنه منذ عام ٢٠٠٤، زادت التدفقات من

المساعدة الإنمائية الرسمية بشكل أسرع قليلاً بالقيمة الحقيقية وعن المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية، ومن تمويل الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة لأغراض التنمية (باستثناء الموارد المحلية) على السواء (٦,٤ في المائة مقابل ٦,١ في المائة و ٦ في المائة على التوالي).

الجدول ٣

المساهمات المقدمة للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية، وللمساعدة الإنمائية الرسمية، ١٩٩٤-٢٠٠٩^(أ)

(النسبة المئوية للزيادة بالقيمة الحقيقية)

١٩٩٤-٢٠٠٩	٢٠٠٠-٢٠٠٤	٢٠٠٤-٢٠٠٩	١٩٩٤-٢٠٠٩	
٥,٢	٤,٩	٧,٦	٣,٣	الأنشطة المتصلة بالتنمية
٣,٦	٥,٢	٥,١	٠,٥	المساعدة الإنسانية
٤,٦	٥,٠	٦,٧	٢,٢	الأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية بالإضافة إلى المساعدة الإنسانية
٤,٦	٦,٠	٧,٥	٠,٤	الأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية (باستثناء الموارد المحلية)
٣,١	٦,١	٣,٨	٠,٥-	المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية (باستثناء ما يتعلق منها بتخفيف عبء الدين)
٢,٩	٥,٥	٥,٠	١,٧-	إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية
٣,٤	٦,٤	٤,٥	٠,٦-	إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية (باستثناء ما يتعلق منها بتخفيف عبء الدين)
٢,٨	٤,٤	٥,٣	١,٤-	المساعدة الإنمائية الرسمية المتعددة الأطراف

المصدر: إحصاءات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية.

(أ) على نحو ما أفادت به منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية. وفي عام ٢٠٠٩ بلغ إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية ١٢٣ بليون دولار (باستثناء ما يتعلق منها بتخفيف عبء الدين).

تدفقات المعونة المتعددة الأطراف

٤١ - على نحو ما هو مبين في الشكل العاشر بلغ إجمالي المعونة المقدمة من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية والتي وجهت من خلال النظام المتعدد الأطراف في عام ٢٠٠٩ حوالي ٥٧,٣ بليون دولار^(١٣). وقد خص منها جهاز

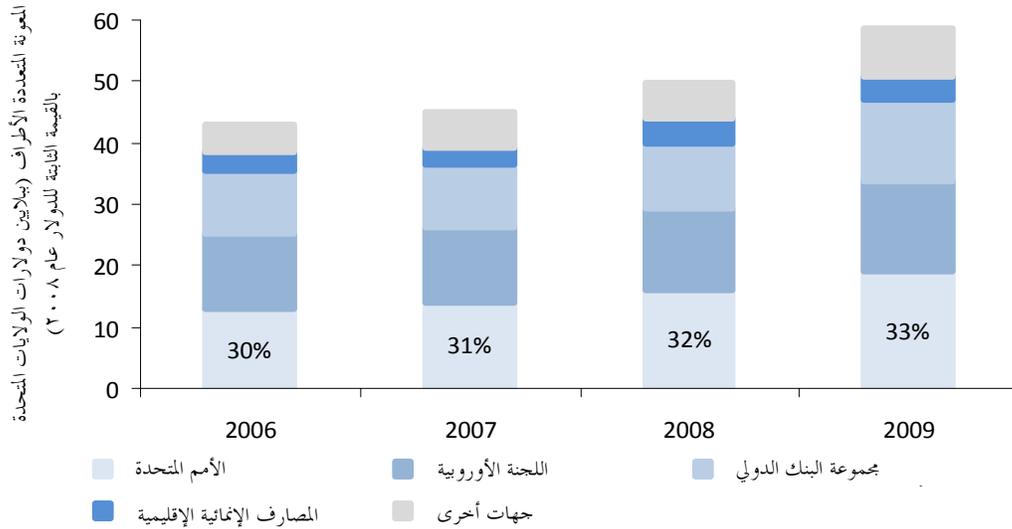
(١٣) على نحو ما أفادت به منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية.

الأمم المتحدة الإنمائي حوالي ١٨,٧ بلايين دولار من المجموع، أو ما نسبته ٣٣ في المائة، بما يزيد قليلا عن حصته البالغة ٣٠ في المائة في عام ٢٠٠٦^(١٤).

٤٢ - وبلغ العنصر الأساسي للمعونة الموزعة عن طريق النظام المتعدد الأطراف حوالي ٣٦,٣ بلايين دولار، أو ٦٣ في المائة من المجموع. أما نسبة ٣٧ في المائة الباقية فتمثل ٢١ بليون دولار كانت في شكل مساهمات من موارد غير أساسية خص جهاز الأمم المتحدة الإنمائي منها مبلغ ١٢,٥ بلايين دولار.

الشكل العاشر

المساهمات المقدمة إلى جهاز الأمم المتحدة الإنمائي كحصة من إجمالي المعونة المتعددة الأطراف المقدمة من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية، ٢٠٠٦-٢٠٠٩



المصدر: نظام تقارير الدائنين في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

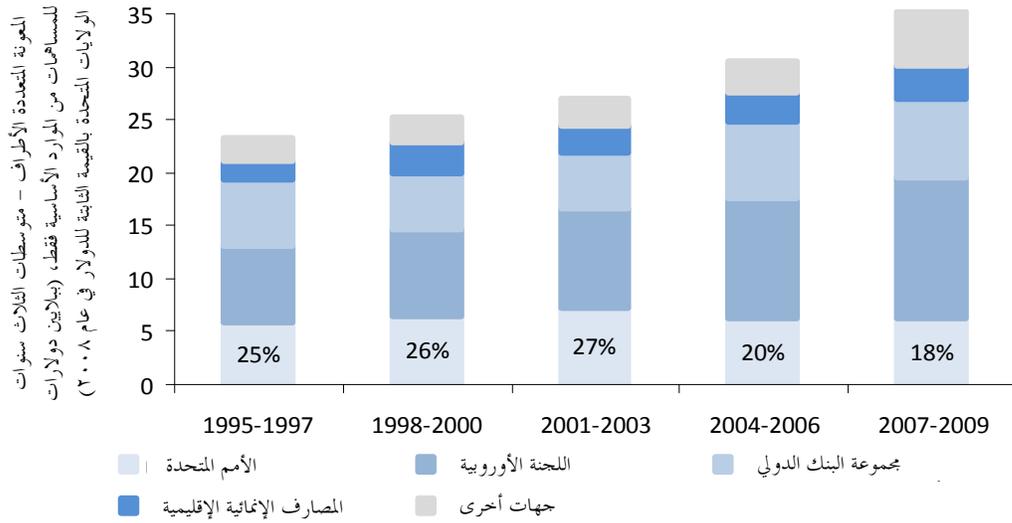
٤٣ - وبالرغم من أن حصة جهاز الأمم المتحدة الإنمائي عموما من إجمالي المعونة المتعددة الأطراف المقدمة من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية ما برحت تزيد زيادة طفيفة في السنوات الأخيرة، فإن حصتها من المساهمات من

(١٤) يقل هذا الرقم عن مبلغ ٢١,٩ بلايين دولار الذي أفاد به جهاز الأمم المتحدة الإنمائي وذلك أساسا لأنه يستثني التبرعات من القطاع الخاص ومن الموارد المحلية. وللمزيد من الاستعراض الشامل لأوجه التباين بين تقارير منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية ومنظومة الأمم المتحدة، انظر المرفق الثاني.

الموارد الأساسية ما برحت تنخفض بصورة مطردة بالقيمة النسبية في العقد الأخير على النحو المبين في الشكل الحادي عشر. وبلغ متوسط هذه الحصة ١٨ في المائة في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩.

الشكل الحادي عشر

المساهمات من الموارد الأساسية لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي كحصة من المعونة المتعددة الأطراف من الموارد الأساسية المقدمة من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية، ١٩٩٥-٢٠٠٩



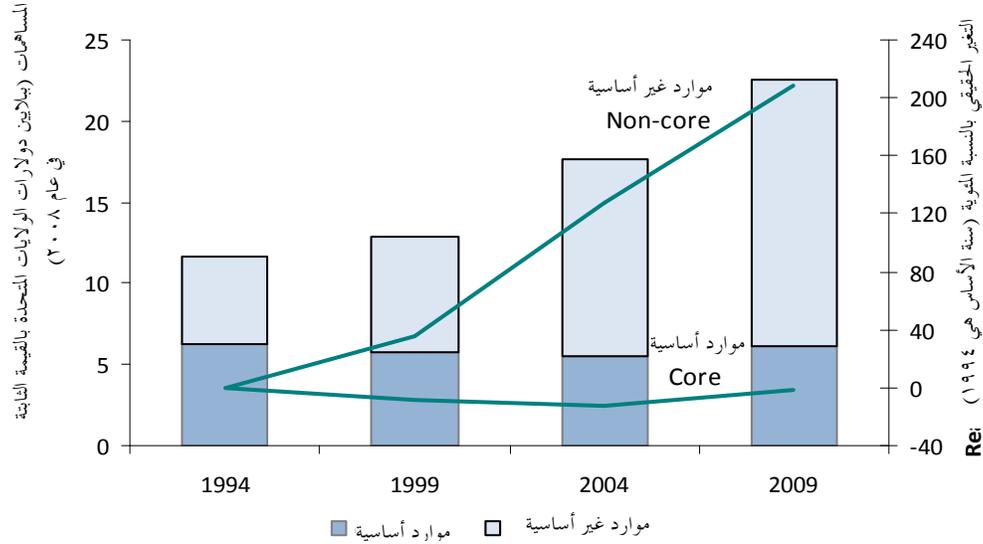
المصدر: إحصاءات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية.

٣ - الموارد الأساسية وغير الأساسية

٤٤ - يبين الشكل الثاني عشر والجدول ٤ أن اتجاهات التمويل الطويل الأجل للأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية ما برحت مواتية. فقد تضاعف تقريبا إجمالي التمويل بالقيمة الحقيقية فيما بين عامي ١٩٩٤ و ٢٠٠٩، حيث زادت التبرعات من الموارد غير الأساسية أكثر من ثلاث مرات. وبلغت نسبة النمو في إجمالي التمويل في جهاز الأمم المتحدة الإنمائي خلال فترة الـ ١٥ سنة هذه نحو ٦,٤ في المائة بالقيمة الحقيقية.

الشكل الثاني عشر

اتجاهات إجمالي المساهمات للأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية، ١٩٩٤-٢٠٠٩



٤٥ - وكان النمو قويا بشكل خاص فيما يتعلق بالمساهمات لأغراض التنمية من الموارد غير الأساسية التي زادت بأكثر من ١/٢ من ٤ أمثال ما كانت عليه، بالقيمة الحقيقية، حيث كانت تبلغ ٢,١ بلايين دولار في عام ١٩٩٤ لتصل إلى ٩,٧ بلايين دولار في عام ٢٠٠٩ أو ما يزيد عن ١٠ في المائة سنويا. ويوضح الجدول ٤ أن هذه الزيادة الكبيرة في التمويل من الموارد غير الأساسية لم تكن على حساب المساهمات من الموارد الأساسية للأنشطة المتصلة بالتنمية. وشهدت المساهمات للأنشطة المتصلة بالمساعدة الإنسانية، رغم زيادة تعرضها عموما للتغيير من سنة إلى أخرى، نموا كبيرا بين عامي ١٩٩٤ و ٢٠٠٩ بلغت نسبته ٧٠ في المائة بالقيمة الحقيقية، وزاد التمويل من الموارد غير الأساسية بنسبة ١١٠ في المائة. وتراوحت المساهمات من الموارد الأساسية للأنشطة المتصلة بالمساعدة الإنسانية بين ١ و ١,٢ بلايين دولار سنويا في الفترة ١٩٩٤-٢٠٠٩.

الجدول ٤

المساهمات، ٢٠٠٩-١٩٩٤

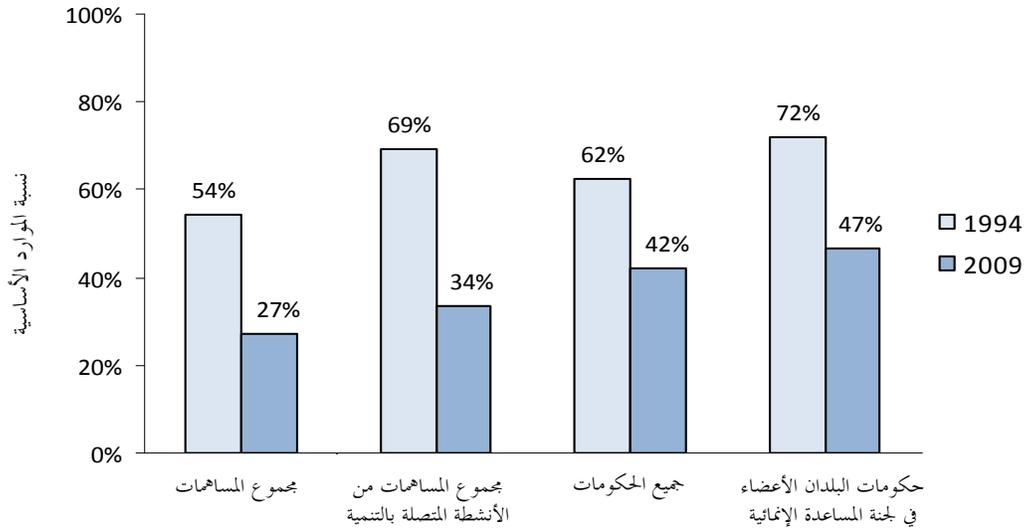
(ببلايين دولارات الولايات المتحدة بالقيمة الحالية) (ببلايين دولارات الولايات المتحدة بالقيمة الثابتة)										
التغيير في النسبة المئوية -١٩٩٤	المساهمات									
	٢٠٠٩	٢٠٠٤	١٩٩٩	١٩٩٤	٢٠٠٩	٢٠٠٤	١٩٩٩	١٩٩٤		
٢-	٦,١	٥,٥	٥,٧	٦,٣	٦,٠	٤,٦	٤,٠	٤,٥	أساسية	المجموع
٢٠,٨	١٦,٤	١٢,١	٧,٢	٥,٣	١٥,٩	١٠,٢	٥,٠	٣,٨	غير أساسية	
٩٤	٢٢,٥	١٧,٦	١٢,٩	١١,٦	٢١,٩	١٤,٨	٩,١	٨,٣	المجموع	
									التنمية الطويلة الأجل	
٢	٤,٩	٤,٣	٤,٢	٤,٨	٤,٨	٣,٦	٢,٩	٣,٤	أساسية	
٣٥٥	٩,٧	٧,١	٤,٠	٢,١	٩,٤	٦,٠	٢,٨	١,٥	غير أساسية	
١١١	١٤,٦	١١,٥	٨,١	٦,٩	١٤,٢	٩,٦	٥,٧	٥,٠	المجموع	
									التركيز الإنساني	
١٦-	١,٢	١,٢	١,٦	١,٥	١,٢	١,٠	١,١	١,١	أساسية	
١١٠	٦,٧	٥,٠	٣,٢	٣,٢	٦,٥	٤,٢	٢,٣	٢,٣	غير أساسية	
٧٠	٧,٩	٦,٢	٤,٨	٤,٧	٧,٧	٥,٢	٣,٤	٣,٣	المجموع	

(أ) أدرجت التغييرات التي أدخلت على المعاملات التي تستخدمها الوكالات المتخصصة لقياس حصص المساهمات في الأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية خلال الفترة ٢٠٠٩-١٩٩٤ لإعادة حساب معدل النمو لأغراض التمويل من الموارد الأساسية.

٤٦ - ويبين الشكل الثالث عشر أن العنصر الأساسي للمساهمات المتصلة بالتنمية لعام ٢٠٠٩ بلغ حوالي ٣٤ في المائة من المساهمات مقارنة بنسبة ٦٩ في المائة في عام ١٩٩٤. وعلى نحو ما جرى بحثه آنفاً، فإن معظم الزيادات في التمويل المتصل بالتنمية خلال فترة السنوات الـ ١٥ هذه كانت في شكل موارد غير أساسية. فعلى سبيل المثال كانت معظم الزيادات في التمويل من جانب منظمات متعددة الأطراف ومصادر خاصة في شكل موارد غير أساسية. وانخفض عنصر الموارد الأساسية للمساهمات من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية انخفاضاً كبيراً أيضاً من ٧٢ في المائة عام ١٩٩٤ إلى ٤٧ في المائة عام ٢٠٠٩.

الشكل الثالث عشر

التغيير في عنصر الموارد الأساسية من مجموع المساهمات، ١٩٩٤ و ٢٠٠٩



البيانات الأولية لعام ٢٠١٠

٤٧ - طبقاً للأرقام الأولية لعام ٢٠١٠، انخفضت المساهمات من الموارد الأساسية لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي المقدمة من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية ومن اللجنة الأوروبية بحوالي ٥,٧ في المائة بالقيمة الحقيقية، بالرغم من الزيادة العامة التي بلغت نسبتها ٦,٥ و ٢,٧ في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية، وإجمالي المعونة المتعددة الأطراف على التوالي. ويعقب هذا الانخفاض المتوقع من الموارد الأساسية المخصصة للأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية لعام ٢٠١٠ انخفاضاً نسبته ٤,٣ في المائة بالقيمة الحقيقية في عام ٢٠٠٩، وكل ذلك كان متصلاً بأنشطة المساعدة الإنسانية.

٤٨ - وليست التقديرات متاحة بعد بالنسبة لحجم تدفقات التمويل من الموارد غير الأساسية لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي في عام ٢٠١٠. وتعتمز الإدارة إصدار استكمال تمويلي في حزيران/يونيه ٢٠١١ قبل انعقاد الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، على أن يشمل ذلك تقدير للمساهمات من الموارد غير الأساسية للأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية في عام ٢٠١٠.

٤ - طرائق التمويل من الموارد غير الأساسية

٤٩ - كما هو مبين في الشكل الرابع عشر والجدول ٥ قدمت ما نسبته حوالي ٨٨ في المائة من التمويل من الموارد غير الأساسية لعام ٢٠٠٩. بما في ذلك الموارد المحلية، جهات مانحة وحيدة لبرامج ومشاريع محددة. ويشمل هذا مساهمات من موارد غير أساسية من أجل ما يسمى بالبرامج المشتركة على الصعيد القطري، بلغت قيمتها الإجمالية في نهاية عام ٢٠٠٩ حوالي ١٧٠ مليون دولار.

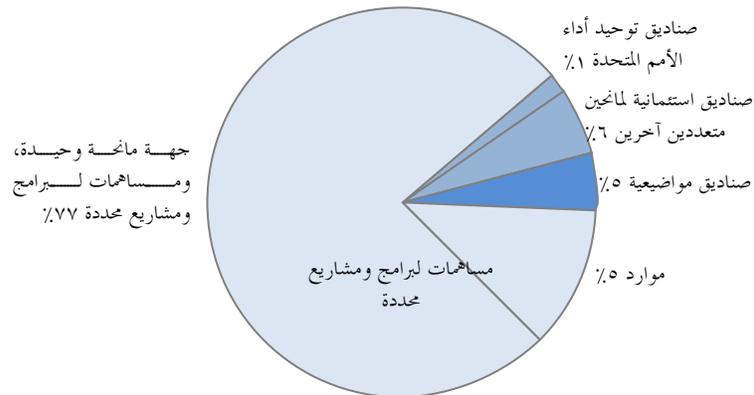
٥٠ - وشكلت المساهمات المقدمة إلى التمويل الجماعي من قبيل الصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين، بما في ذلك صناديق توحيد أداء الأمم المتحدة والصناديق المواضيعية ما نسبته ١٢ في المائة الباقية من تدفقات الموارد غير الأساسية في عام ٢٠٠٩. ولذلك فإن التمويل الجماعي لا يزال يمثل حصة ضئيلة من إجمالي تدفقات الموارد غير الأساسية لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي.

٥١ - ويتوازي هذا النمو الكبير للمانحين الوحيدين والمساهمات المقدمة لبرامج أو مشاريع محددة، بصفة خاصة، مع ازدياد درجة تجزئة التمويل في الأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية مما تمخض عن زيادة حصة الموارد التي توزع عن طريق منظومة الأمم المتحدة دون أن تخضع للمراقبة البرمجية المباشرة من جانب مجالس إدارة كيانات الأمم المتحدة.

الشكل الرابع عشر

طرائق التمويل من الموارد غير الأساسية للأنشطة المتصلة بالتنمية، ٢٠٠٩

(إجمالي التمويل من الموارد غير الأساسية للأنشطة المتعلقة بالتنمية: ٩,٤ بلايين دولار)



الجدول ٥

اتجاهات تكوين طرائق تمويل الأنشطة المتصلة بالتنمية من الموارد غير الأساسية

(نسبة مئوية)

٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	
٧٧	٧٣	٧٠	٧١	٧٧	مساهمات من جهة مانحة وحيدة، أو لبرامج ومشاريع محددة
١١	١٦	٢٢	٢٢	١٥	موارد محلية
٧	٦	٤	٣	٣	صناديق استثمارية متعددة المانحين ^(أ)
٥	٤	٤	٤	٥	صناديق استثمارية مواضيعية
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	المجموع

(أ) ويشمل ذلك صناديق توحيد أداء الأمم المتحدة.

٥٢ - وعلى نحو ما تم بحثه باستفاضة في هذا التقرير (انظر الفرع الرابع بء)، تشكل الموارد الأساسية جزءاً من تكلفة إدارة تمويل الموارد غير الأساسية. ونتيجة لهذا، فإن حصة المساهمات من الموارد الأساسية المتاحة لأنشطة البرنامج على الصعيد القطري، أقل بصورة كبيرة من الحصة المناظرة لها لتمويل الموارد غير الأساسية.

٥٣ - وقد أبرز كثير من الاستعراضات فيما سبق أن نمو تمويل الموارد غير الأساسية المجزأة قد أسفر عن زيادة مناظرة في تكاليف معاملات كيانات الأمم المتحدة. وعلى سبيل المثال، يؤدي التفاوض بشأن فرادى اتفاقات التنمية، وتعقب البيانات وإعداد التقارير المتعلقة بالبرمجة والبيانات المالية للمئات بل حتى الآلاف من فرادى المشاريع، وإعداد التقارير بحسب مجموعات شديدة التباين من المتطلبات، إلى إضافة تكاليف كبيرة تدرج خارج نطاق أنظمة التشغيل الأساسية للمنظومة. ونتيجة لهذا، تنظم الكيانات تبرعات تكميلية كبيرة وصغيرة على حد سواء في أطر زمنية لا تتسق مع عملياتها الإدارية الأساسية.

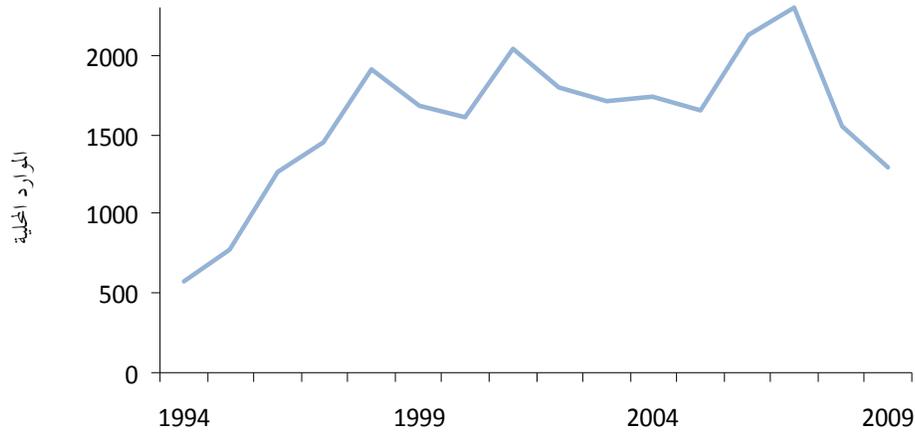
الموارد المحلية

٥٤ - بلغت الموارد المحلية من البلدان المستفيدة بالبرنامج للأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية في بلدانها، ذروتها في عام ٢٠٠٧، حيث شكلت ما نسبته ١١ في المائة من جميع المساهمات لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي، بيد أنها منذ ذلك الوقت أخذت تشهد انخفاضاً شديداً. ففي عام ٢٠٠٩، بلغت الموارد المحلية من البلدان المستفيدة بالبرنامج حوالي ٦ في المائة من إجمالي المساهمات، وهو مستوى يقارن بمستويات منتصف التسعينيات (انظر الشكل الخامس عشر).

الشكل الخامس عشر

اتجاه عنصر الموارد المحلية من إجمالي المساهمات، ٢٠٠٩-١٩٩٤

(بملايين دولارات الولايات المتحدة بالقيمة الثابتة في عام ٢٠٠٨)



الجدول ٦

الاتجاهات في الموارد المحلية، ٢٠٠٩-٢٠٠٦

(بملايين دولارات الولايات المتحدة بالقيمة الحالية)

٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	الكيان التابع للأمم المتحدة
٧٤٨	١٠٣٨	١٥٥٣	١٣٦٣	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
٤٧	٥١	٣٩	٣٢	اليونيسيف
٢١	٢٧	٣٤	٢٦	صندوق الأمم المتحدة للسكان
١٥١	٩٧	٩١	١١٩	برنامج الأغذية العالمي
٤٨	١٠٨	٤٠	٢٣	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة
٥٧	٤١	١١٣	٦١	منظمة الأغذية والزراعة
٣٤	٦٢	١٢٤	١٦٠	اليونيسكو
١١١	١١٦	١٤٢	١١٢	منظمة الطيران المدني الدولي
٣٧	٥٢	٤٢	٥٦	كيانات أخرى
١٢٥٤	١٥٩٢	٢١٧٨	١٩٥١	المجموع

٥٥ - ويمكن أن يعزى كل الانخفاض تقريبا من الموارد المحلية المقدمة من البلدان المستفيدة بالبرنامج بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٩ إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حيث انخفض هذا التمويل من زهاء ١,٦ بلايين دولار إلى حوالي ٧٤٨ مليون دولار (انظر الجدول ٦). وفي

عام ٢٠٠٧، شكلت الموارد المحلية من البلدان المستفيدة بالبرنامج ما يقرب من ثلث جميع المساهمات المقدمة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

الصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين

٥٦ - طلبت الجمعية العامة في القرار ٢٨٩/٦٤ إلى الأمين العام أن يدرج في هذا التقرير معلومات عن جميع الصناديق الاستثمارية المتعددة الجهات المانحة والصناديق الاستثمارية المواضيعية القائمة، بما في ذلك معلومات عن ولاياتها وأدائها وهياكل إدارتها. وتوجد هذه المعلومات الشاملة في موقع فرع سياسات التعاون الإنمائي في مكتب الدعم والتنسيق التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي (www.un.org/esa/coordination/dcp_stat.htm).

٥٧ - وما يرحب ازدياد استخدام الصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين في السنوات الأخيرة يعد نتيجة مباشرة للجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لتشجيع تعزيز فعالية المعونة وزيادة الملكية الوطنية لزام الأمور والقيادة في مجال التعاون الإنمائي. وينظر إلى الصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين بوصفها أداة فعالة لإحداث التوازن مع تدفقات الموارد غير الأساسية المجزأة إلى جهاز الأمم المتحدة الإنمائي.

صناديق توحيد أداء الأمم المتحدة

٥٨ - صناديق توحيد أداء الأمم المتحدة هي صناديق استثمارية متعددة المانحين أنشئت خصيصا لدعم المبادرات الرائدة في إطار توحيد الأداء في البلدان المستفيدة بالبرنامج وذلك بتوفير موارد مخصصة بصفة رئيسية لسد فجوات التمويل في برامج الأمم المتحدة لتوحيد الأداء.

٥٩ - ويمثل إنشاء صناديق الأمم المتحدة ابتكارا مهما لزيادة ترابط أعمال جهاز الأمم المتحدة الإنمائي على نطاق المنظومة في البلدان المستفيدة من البرنامج تحت قيادة وطنية.

٦٠ - وطلبت الجمعية العامة في قرارها ٢٨٩/٦٤ إجراء تقييم مستقل لتجربة "الأداء الموحد". بما في ذلك صناديق توحيد الأداء لتقديمه إلى الدورة السادسة والستين للجمعية العامة.

٦١ - ويبين الجدول ٧ المبالغ التي وزعت عن طريق صناديق توحيد أداء الأمم المتحدة إلى تسعة بلدان مستفيدة من البرنامج في نهاية عام ٢٠٠٩، بما في ذلك إجراء مقارنة مع إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية حسبما أفادت به منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية، والنفقات المتصلة بالتنمية في جهاز الأمم المتحدة الإنمائي.

الجدول ٧

البلدان المستفيدة من صناديق توحيد أداء الأمم المتحدة، ٢٠٠٩

البلد المستفيد	صندوق توحيد الحصة من الحصة من		مجموع النفقات		مجموع المساعدة الإئتمانية الرسمية ^(أ)
	مجموع النفقات الإئتمانية الرسمية للأمم المتحدة	مجموع المساعدة الإئتمانية الرسمية للأمم المتحدة	أداء الأمم المتحدة، ٢٠٠٩	مجموع نفقات الأمم المتحدة	
	(نسبة مئوية)		(بملايين دولارات الولايات المتحدة)		
ألبانيا	١٨,٥	١,٠	٣,٦	١٩	٣٥٨
أوروغواي	١٨,٤	١٣,٣	٦,٧	٣٦	٥١
باكستان	٠,٣	٠,١	١,٧	٥٨٦	٢٧٨١
جمهورية تنزانيا المتحدة	٩,٩	٠,٦	١٦,٤	١٦٥	٢٩٣٤
الرأس الأخضر	٢٠,٩	١,٢	٢,٤	١١	١٩٦
رواندا	٦,١	٠,٦	٥,٨	٩٦	٩٣٤
فييت نام	٢٣,٥	٠,٥	١٩,٧	٨٤	٣٧٤٤
ملاوي ^(ب)	٠,٩	٠,١	١,١	١٢٣	٧٧٢
موزامبيق	٧,٧	٠,٥	١٠,٩	١٤١	٢٠١٣
المجموع/المتوسط	٥,٤	٠,٥	٦٨,٣	١٢٦٢	١٣٧٨٤

المصدر: إحصاءات منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإئتمانية، جدول لجنة المساعدة الإئتمانية ٢ (أ).

(أ) ليست ملاوي ضمن البلدان الثمانية المشتركة في إطار "توحيد الأداء"، بيد أنها اعتمدت ذلك النهج طوعاً.

٦٢ - ويبين الجدول أن صناديق توحيد أداء الأمم المتحدة تمثل حصة ضئيلة جداً من كل من نفقات الأمم المتحدة المتصلة بالتنمية ومجموع المساعدة الإئتمانية الرسمية في خمسة من البلدان التسعة، مما يوحي بأن آليات التمويل الجماعي التي من هذا القبيل لم يكن لها إلى الآن سوى أثر محدود على القدرة على اجتذاب تدفقات إضافية كبيرة من الموارد، وإحداث توازن مع التجزؤ الحالي للمساهمات من الموارد غير الأساسية. وفي ألبانيا والرأس الأخضر وأوروغواي وفييت نام فقط تمثل صناديق توحيد أداء الأمم المتحدة أكثر من ١٠ في المائة من مجموع نفقات جهاز الأمم المتحدة الإئتماني على الصعيد القطري. ولم تزد حصة صناديق توحيد أداء الأمم المتحدة من نفقات الأمم المتحدة عموماً في البلدان الثمانية المشتركة في إطار "توحيد الأداء"، وملاوي في عام ٢٠٠٩ إلا ما يزيد قليلاً عن ٥ في المائة و ٠,٥ في المائة من إجمالي المساعدة الإئتمانية الرسمية.

٥ - مصادر التمويل (البلدان)

٦٣ - يبين الجدول ٨ المساهمات المقدمة من البلدان الرئيسية الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية، واللجنة الأوروبية إلى جهاز الأمم المتحدة الإنمائي في عام ٢٠٠٩ من حيث التمويل من الموارد الأساسية والموارد غير الأساسية على حد سواء^(١٥). وقد بلغت هذه المساهمات حوالي ١٣,٣ بلايين دولار في عام ٢٠٠٩ أو حوالي ٦١ في المائة من مجموع تمويل جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، وكان عنصر الموارد الأساسية يمثل ٢٨,٥ في المائة. وكانت الولايات المتحدة الأمريكية المساهم الرئيسي في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية من حيث كل من التمويل من الموارد الأساسية وغير الأساسية على حد سواء للأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية في عام ٢٠٠٩، وتلتها اللجنة الأوروبية.

الجدول ٨

المساهمون الرئيسيون في الأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية لعام ٢٠٠٩^(أ)
(بلايين دولارات الولايات المتحدة)

الترتيب الجبهة المانحة	الموارد الأساسية	الموارد غير الأساسية	المجموع	حصة الموارد الأساسية (نسبة مئوية)
١ الولايات المتحدة الأمريكية	٧٥٤	٣ ٤٤٣	٤ ١٩٧	١٨,٠
٢ اللجنة الأوروبية	١٤٦	١ ٦٣٩	١ ٧٨٥	٨,٢
٣ اليابان	٤٠٥	٧٦٩	١ ١٧٤	٣٤,٥
٤ المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	٣٧٦	٦٩٦	١ ٠٧٣	٣٥,١
٥ هولندا	٥٥٨	٤٧٦	١ ٠٣٤	٥٣,٩
٦ إسبانيا	٢٩٨	٦٧٦	٩٧٣	٣٠,٦
٧ النرويج	٤٢١	٤٨٠	٩٠١	٤٦,٧
٨ السويد	٣٨٩	٤٨٠	٨٦٩	٤٤,٨
٩ كندا	١٦١	٥٤١	٧٠٣	٢٣,٠
١٠ ألمانيا	٢٩٤	٣٣٠	٦٢٤	٤٧,١
المجموع	٣ ٨٠٢	٩ ٥٣٠	١٣ ٣٣٣	٢٨,٥

(أ) المساهمات غير المباشرة من الدول الأعضاء إلى جهاز الأمم المتحدة الإنمائي المقدمة عبر طرائق تمويل من قبيل الصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين غير مدرجة في هذه الجماع، بيد أنها مدرجة تحت فئة "غير منسوبة" في الشكل السابع وتحت فئة "جهات أخرى" في الشكل الثامن.

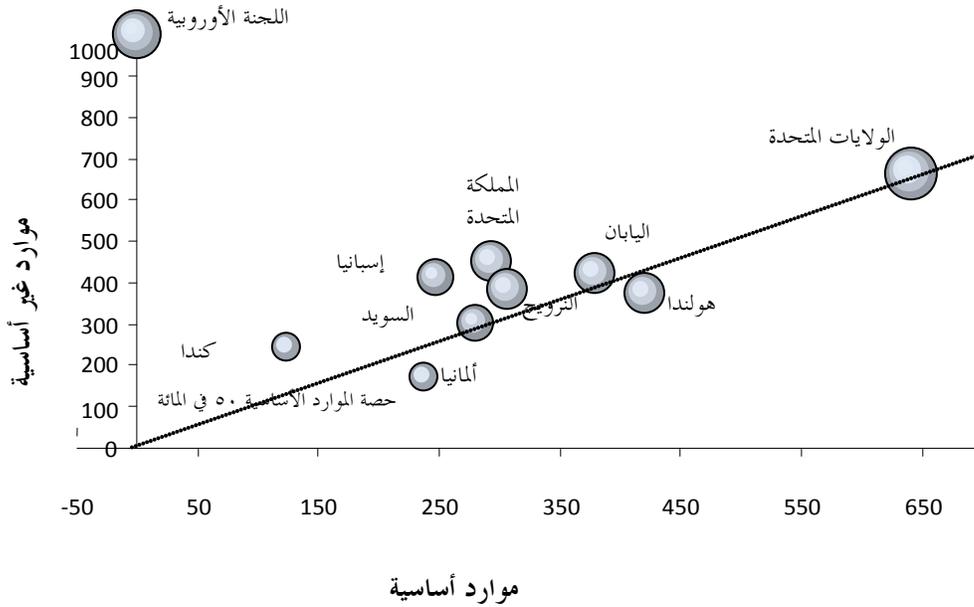
(١٥) اللجنة الأوروبية عضو في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية.

٦٤ - ويبين الشكل السادس عشر أن الولايات المتحدة كانت أيضا المساهم الرئيسي في كل من التمويل من الموارد الأساسية والموارد المتصلة بالتنمية عموما، وتليها هولندا في المرتبة الثانية من حيث الموارد الأساسية بينما قدمت اللجنة الأوروبية معظم المساهمات من الموارد غير الأساسية. وتجاوز عنصر الموارد غير الأساسية من التمويل عنصر الموارد الأساسية بالنسبة لجميع المساهمين الرئيسيين العشرة باستثناء ألمانيا وهولندا.

الشكل السادس عشر

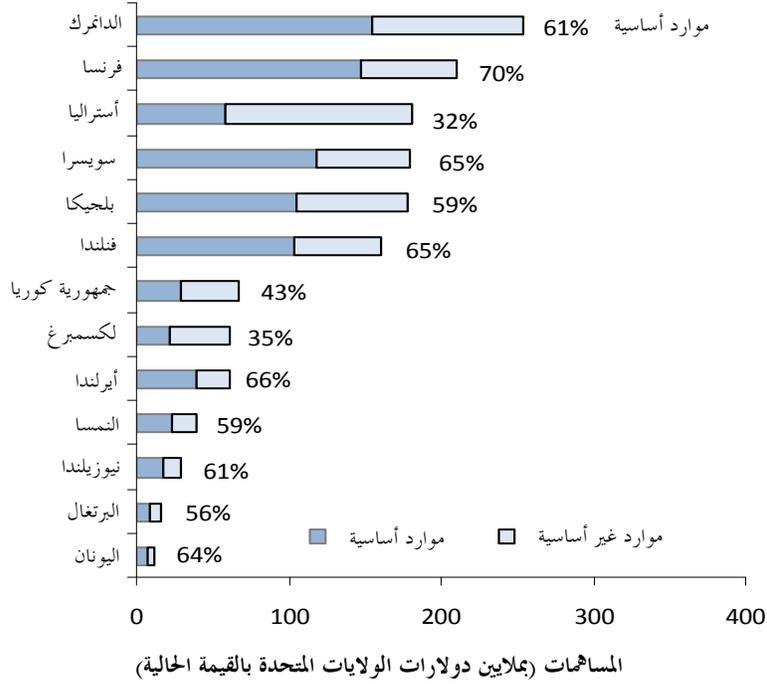
المساهمات من الموارد الأساسية وغير الأساسية المقدمة من المساهمين الرئيسيين العشرة في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية، للأنشطة المتصلة بالتنمية، ٢٠٠٩

(بملايين دولارات الولايات المتحدة بالقيمة الحالية)



٦٥ - ويبين الشكل السابع عشر ترتيب البلدان الأخرى الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية من حيث مساهماتها في الأنشطة المتصلة بالتنمية التي يضطلع بها جهاز الأمم المتحدة الإنمائي في عام ٢٠٠٩ وتجاوز عنصر الموارد الأساسية للتمويل عنصر الموارد غير الأساسية بالنسبة لجميع المساهمين باستثناء أستراليا، وجمهورية كوريا وكسمبورغ.

الشكل السابع عشر
عنصر الموارد الأساسية ومجموع المساهمات للأنشطة المتصلة بالتنمية المقدمة من البلدان
الأخرى الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة
الإئتمانية، ٢٠٠٩



٦٦ - ويبين الجدول ٩ أن النرويج ولكسمبرغ والسويد تتصدر القائمة عند قياس المساهمات كحصة من الناتج القومي الإجمالي. وجميع تلك البلدان العشرة الرئيسية بحسب هذا المقياس هي من المنطقة الأوروبية.

الجدول ٩
المساهمون الرئيسيون في التمويل المتصل بالتنمية عام ٢٠٠٩، كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي^(أ)

الترتيب	البلد	المساهمات المتصلة بالتنمية (بملايين دولارات الولايات المتحدة)	النسبة المئوية من الناتج القومي الإجمالي ^(ب)
١	النرويج	٦٩٤	٠,١٧
٢	لكسمبورغ	٦٤	٠,١٧
٣	السويد	٥٨٠	٠,١٣
٤	هولندا	٧٩٧	٠,١٠
٥	الدانمرك	٢٥٤	٠,٠٨
٦	فنلندا	١٦٠	٠,٠٧
٧	إسبانيا	٦٥٨	٠,٠٤
٨	بلجيكا	١٧٦	٠,٠٤
٩	سويسرا	١٧٧	٠,٠٤
١٠	أيرلندا	٦٧	٠,٠٣

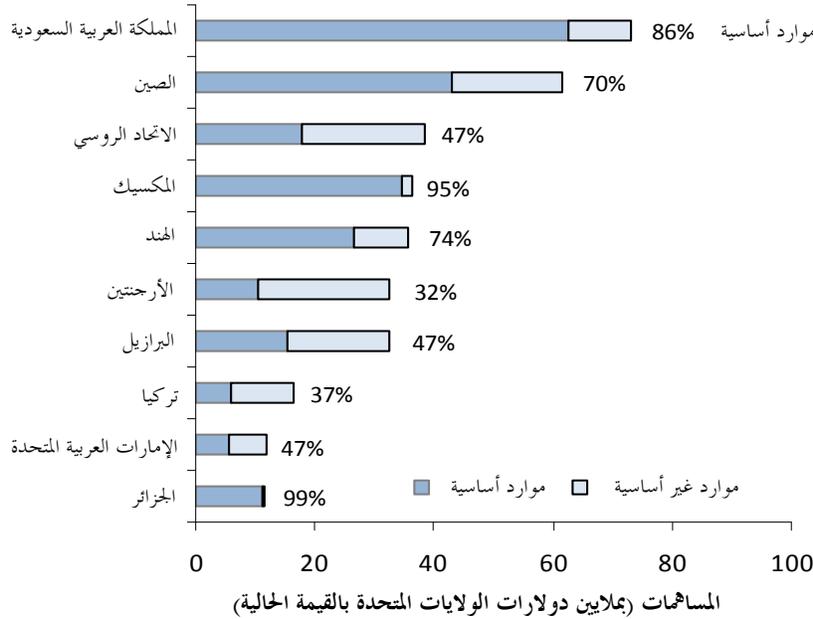
(أ) باستثناء الموارد المحلية من البلدان المستفيدة من البرنامج.

(ب) استمدت البيانات المتعلقة بالناتج القومي الإجمالي من مصرف بيانات مؤشرات التنمية العالمية في البنك الدولي.

٦٧ - ويبين الشكل الثامن عشر أنه من بين البلدان المساهمة الرئيسية العشرة غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية والمساهمة في جهاز الأمم المتحدة الإنمائي في عام ٢٠٠٩، تجاوز عنصر التمويل من الموارد الأساسية المقدمة من خمسة منها ٥٠ في المائة.

الشكل الثامن عشر

عنصر الموارد الأساسية ومجموع المساهمات المقدمة للأنشطة المتصلة بالتنمية من البلدان الرئيسية العشرة غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية، ٢٠٠٩



٦٨ - ويبين الجدول ١٠ المساهمين الرئيسيين للموارد المحلية في جهاز الأمم المتحدة الإنمائي من أجل الأنشطة التنفيذية في بلدانهم في عام ٢٠٠٩. وقد أسهم كل من البلدان الرئيسية الخمسة المذكورة في هذه القائمة بموارد محلية أقل في عام ٢٠٠٩ عن عام ٢٠٠٨.

الجدول ١٠

المساهمون الرئيسيون بالموارد المحلية في جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٩
(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

الترتيب	البلد	المساهمات بالموارد المحلية	حصة النسبة المئوية من مجموع مساهمات الأمم المتحدة
١	بنما	١٢٩	٩١
٢	الأرجنتين	١٢٢	٧٩
٣	البرازيل	١٠٤	٦٨
٤	كولومبيا	٩٣	٩٨
٥	بيرو	٨١	٧٦

الترتيب	البلد	المساهمات بالموارد المحلية	حصة النسبة المئوية من مجموع مساهمات الأمم المتحدة
٦	مصر	٧٢	٩٢
٧	إثيوبيا	٦٧	٨٥
٨	باكستان	٣٥	٨٣
٩	المكسيك	٣٣	٤٨
١٠	المملكة العربية السعودية	٢٩	٢٢
	المجموع	٧٦٥	-

٦ - تقاسم الأعباء فيما بين المانحين الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية

٦٩ - كما يتبين من الجدول ١١، قدمت البلدان المانحة الـ ١٣ الرئيسية الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ٥٨ في المائة من مجموع المساهمات إلى جهاز الأمم المتحدة الإنمائي في عام ٢٠٠٩. وإضافة إلى ذلك، أسهمت البلدان المانحة الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية بموارد كبيرة عبر طرائق ومؤسسات أخرى من قبيل اللجنة الأوروبية، والصناديق العالمية، والبنك الدولي، والمصارف الإنمائية الإقليمية. ولذا فإن البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية لا تزال أهم مساهم بالموارد المالية في جهاز الأمم المتحدة الإنمائي.

٧٠ - وتعد بلدان الشمال الأوروبي وهي النرويج والسويد والدانمرك من بين الجهات المانحة الرئيسية الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية. وقد أسهمت هذه البلدان مجتمعة بحوالي ١٩ في المائة من مجموع التمويل المقدم من البلدان في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية إلى الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة لأغراض التنمية في عام ٢٠٠٩.

الجدول ١١

الحكومات الرئيسية الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية، والمساهمة في الأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية، ٢٠٠٩

الجهة المانحة	موارد أساسية	موارد غير أساسية	المجموع
الولايات المتحدة الأمريكية	١	١	١
اليابان	٤	٢	٢
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	٦	٣	٣
هولندا	٢	٨	٤
أسيانيا	٧	٤	٥
النرويج	٣	٧	٦
السويد	٥	٦	٧
كندا	١١	٥	٨
ألمانيا	٨	٩	٩
الدانمرك	٩	١٢	١٠
إيطاليا	١٥	١١	١١
أستراليا	١٦	١٠	١٢
فرنسا	١٠	١٥	١٣
حصة من إجمالي مساهمات الحكومات الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية (نسبة مئوية)	٨٧	٩٤	٩٢
حصة من إجمالي المساهمات (نسبة مئوية)	٧١	٥٣	٥٨

٧١ - وكما هو مبين في الجدول ١٢، فإنه في عام ٢٠٠٩، أسهم ١٢ من الـ ٢٣ بلدا الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية بأكثر من نسبة الدخل القومي الإجمالي إلى متوسط التمويل لأغراض التنمية من الموارد الأساسية (التنمية/الدخل القومي الإجمالي)، وذلك بالنسبة للمجموعة برمتها. ولو أن جميع البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية التي أسهمت بأقل من متوسط نسبة التنمية لأغراض التنمية من الموارد الأساسية إلى الدخل القومي الإجمالي قد أسهمت بموارد أساسية في عام ٢٠٠٩ بحسب هذا المتوسط، لزادت تدفقات الموارد الأساسية إلى جهاز الأمم المتحدة الإنمائي بمقدار بليون دولار تقريبا. ولو أن تلك البلدان التي أسهمت بموارد أساسية أقل من متوسط نسبة التمويل المتصل بالتنمية من الموارد الأساسية إلى الدخل القومي الإجمالي للمجموعة برمتها، قد غطت أوجه العجز الأساسية

هذه من خلال مساهماتها غير الأساسية الحالية، فلربما كانت التدفقات من مجموع الموارد الأساسية أعلى بحوالي ١,٤ بلايين دولار.

الجدول ١٢

التمويل المتصل بالتنمية من البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية
استنادا إلى نسبة متوسط التنمية من الموارد الأساسية إلى الدخل القومي الإجمالي^(١)

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

البلد	المساهمات الفعلية في عام ٢٠٠٩			أفضل مستويات الموارد الأساسية استنادا إلى متوسط مستوى الموارد الأساسية لأغراض التنمية/الدخل القومي الإجمالي ^(ب)			سد أوجه العجز من الموارد الأساسية بمساهمات من المواد غير الأساسية الموجودة ^(ج)		
	موارد أساسية	موارد غير أساسية	المجموع	موارد أساسية	موارد غير أساسية	المجموع	موارد أساسية	موارد غير أساسية	المجموع
إسبانيا	٢٤٦	٤١٢	٦٥٨	٢٤٦	٤١٢	٦٥٨	٢٤٦	٤١٢	٦٥٨
أستراليا	٥٨	١٢٧	١٨٥	١٠٩	١٢٧	٢٣٧	١٠٩	٧٦	١٨٥
ألمانيا	٢٣٧	١٧٥	٤١٢	٣٩٧	١٧٥	٥٧٣	٣٩٧	١٥	٤١٢
أيرلندا	٤٠	٢٧	٦٧	٤٠	٢٧	٦٧	٤٠	٢٧	٦٧
إيطاليا	٩٩	١٦٤	٢٦٣	٢٤٢	١٦٤	٤٠٦	٢٤٢	٢٢	٢٦٣
البرتغال	٩	٧	١٦	٢٧	٧	٣٣	١٦	صفر	١٦
بلجيكا	١٠٥	٧١	١٧٦	١٠٥	٧١	١٧٦	١٠٥	٧١	١٧٦
جمهورية كوريا	٢٩	٣٩	٦٧	١١٠	٣٩	١٤٩	٦٧	صفر	٦٧
الدانمرك	١٥٤	١٠٠	٢٥٤	١٥٤	١٠٠	٢٥٤	١٥٤	١٠٠	٢٥٤
السويد	٢٧٩	٣٠٤	٥٨٣	٢٧٩	٣٠٤	٥٨٣	٢٧٩	٣٠٤	٥٨٣
سويسرا	١١٨	٦٠	١٧٧	١١٨	٦٠	١٧٧	١١٨	٦٠	١٧٧
فرنسا	١٤٧	٦٢	٢٠٨	٣١٤	٦٢	٣٧٦	٢٠٨	صفر	٢٠٨
فنلندا	١٠٤	٥٦	١٦٠	١٠٤	٥٦	١٦٠	١٠٤	٥٦	١٦٠
كندا	١٢٣	٢٤٨	٣٧١	١٦٢	٢٤٨	٤١٠	١٦٢	٢٠٩	٣٧١
لكسمبرغ	٢١	٤٣	٦٤	٢١	٤٣	٦٤	٢١	٤٣	٦٤
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	٢٩٢	٤٥٢	٧٤٤	٢٩٢	٤٥٢	٧٤٤	٢٩٢	٤٥٢	٧٤٤
النرويج	٣٠٧	٣٨٨	٦٩٤	٣٠٧	٣٨٨	٦٩٤	٣٠٧	٣٨٨	٦٩٤
النمسا	٢٣	١٦	٣٩	٤٤	١٦	٦٠	٣٩	صفر	٣٩
نيوزيلندا	١٨	١٢	٣٠	١٨	١٢	٣٠	١٨	١٢	٣٠
هولندا	٤٢٠	٣٧٧	٧٩٧	٤٢٠	٣٧٧	٧٩٧	٤٢٠	٣٧٧	٧٩٧
الولايات المتحدة الأمريكية	٦٤١	٦٦٦	١٣٠٧	٦٦٦	١٣٠٧	٢٢٩٢	١٣٠٧	صفر	١٣٠٧

البلد	المساهمات الفعلية في عام ٢٠٠٩			أفضل مستويات الموارد الأساسية استناداً إلى متوسط مستوى الموارد الأساسية لأغراض التنمية/الدخل القومي الإجمالي ^(ب)			سد أوجه العجز من الموارد الأساسية بمساهمات من المواد غير الأساسية الموجودة ^(ج)		
	موارد أساسية	موارد غير أساسية	المجموع	موارد أساسية	موارد غير أساسية	المجموع	موارد أساسية	موارد غير أساسية	المجموع
اليابان	٣٧٨	٤٢٦	٨٠٥	٥٥٥	٤٢٦	٩٨١	٥٥٥	٢٥٠	٨٠٥
اليونان	٨	٤	١٢	٣٧	٤	٤٢	١٢	صفر	١٢
المجموع	٣٨٥٧	٤٢٣٣	٨٠٩١	٥٧٢٩	٤٢٣٣	٩٩٦٣	٥٢١٩	٢٨٧١	٨٠٩١

(أ) استمدت البيانات المتعلقة بالدخل القومي الإجمالي من مصرف بيانات مؤشرات التنمية العالمية في البنك الدولي.

(ب) يفترض هذا العمود أنه بالنسبة للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية التي أسهمت بما يزيد عن المتوسط أو النسبة الوسطى من الموارد المخصصة لأغراض التنمية إلى الدخل القومي الإجمالي، ستظل هذه الموارد الأساسية دون تغيير.

(ج) يبين هذا العمود المقدار الذي يمكن تحويله من المساهمات الحالية من الموارد غير الأساسية المقدمة من كل جهة من الجهات المانحة إلى مساهمات لتغطية أوجه العجز في أفضل مستويات المساهمات من الموارد الأساسية استناداً إلى متوسط الموارد الأساسية لأغراض التنمية/الدخل القومي الإجمالي.

باء - النفقات

١ - إجمالي النفقات

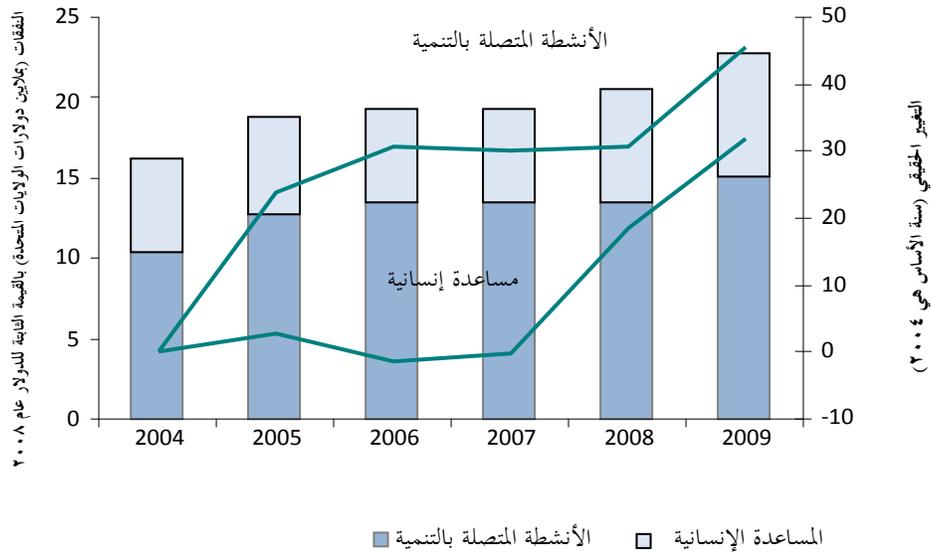
٧٢ - يبين الشكل التاسع عشر كيف زادت النفقات المتصلة بالتنمية بحوالي ٤٦ في المائة بالقيمة الحقيقية، أو ٨ في المائة سنوياً في المتوسط، بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٩، مع زيادات اسمية كبيرة سُجلت في كل من سنتي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٨. وهذا يبين أن جهاز الأمم المتحدة الإنمائي قادر على توسيع نطاق عملياته بشكل كبير عندما يدعوه المجتمع الدولي إلى القيام بذلك.

نفقات الأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية للفترة ٢٠٠٩-٢٠٠٤

تغير النسبة المئوية ٢٠٠٩-٢٠٠٤	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	
٦٩	١٤,٧	١٣,٥	١٢,٨	١١,٩	١١,٠	٨,٧	الأنشطة المتصلة بالتنمية
٥١	٧,٤	٧,٠	٥,٦	٥,١	٥,٢	٤,٩	المساعدة الإنسانية
٦٣	٢٢,١	٢٠,٥	١٨,٤	١٧,٠	١٦,٣	١٣,٦	إجمالي النفقات
-	٨	١٢	٨	٥	١٩	٤	النمو الإجمالي (النسبة المئوية)
٤٦	١٥,١	١٣,٥	١٣,٥	١٣,٥	١٢,٨	١٠,٣	الأنشطة المتصلة بالتنمية
٣٠	٧,٧	٧,٠	٥,٩	٥,٨	٦,٠	٥,٩	المساعدة الإنسانية
٤١	٢٢,٨	٢٠,٥	١٩,٣	١٩,٣	١٨,٨	١٦,٢	إجمالي النفقات
-	١١	٦	صفر	٢	١٦	٥-	النمو الإجمالي (النسبة المئوية)

الشكل التاسع عشر

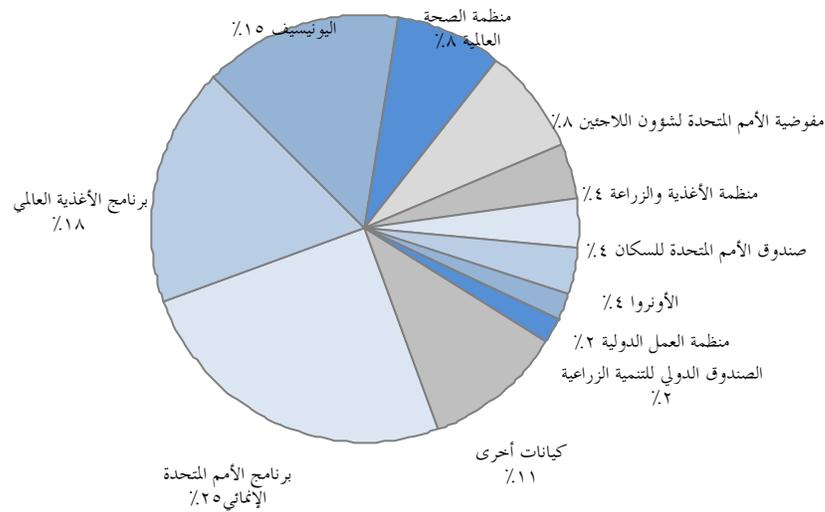
اتجاهات النفقات الإجمالية للأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية، ٢٠٠٩-٢٠٠٤



٧٣ - كما يتبين من الشكل العشرين فإن ١٠ من كيانات الأمم المتحدة حظيت بحوالي ٩٠ في المائة من مجموع نفقات الأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية في عام ٢٠٠٩، وأنفق بقية المبلغ ٢٦ من الكيانات. وكان متوسط النفقات بالنسبة للكيانات الـ ١٠ الرئيسية في عام ٢٠٠٩ يقرب من ٢٠ بليون دولار مقارنة بمبلغ ٨٥ مليون دولار لكل كيان من الكيانات

الـ ٢٦ الأخرى، ومن المنظور المالي يعدّ هذا انعكاساً للتجزؤ الموجود في جهاز الأمم المتحدة الإنمائي.

الشكل العشرون
حصة كيانات الأمم المتحدة الرئيسية من النفقات المخصصة للأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية، ٢٠٠٩
(استناداً إلى نفقات ٢٠٠٩)



٧٤ - ويبين الجدول ١٤ الكيانات الرئيسية العشرة المستفيدة من تمويل الأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية والتي حظيت بجمعة بحوالي ٤٢ في المائة من مجموع النفقات على الصعيد القطري في عام ٢٠٠٩. وسبعة من تلك الكيانات الرئيسية العشرة هي بلدان أفريقية.

الجدول ١٤

البلدان الرئيسية العشرة المستفيدة من تمويل الأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية، ٢٠٠٩

الترتيب	البلد المستفيد	النفقات بملايين دولارات الولايات المتحدة	نصيب الفرد من النفقات (بدولارات الولايات المتحدة) ^(١)
١	السودان	١ ١٨٢	٢٨,٠
٢	أفغانستان	١ ٠٦٥	٣٥,٧
٣	جمهورية الكونغو الديمقراطية	٦٩٣	١٠,٥
٤	الأراضي الفلسطينية المحتلة	٦٧٣	١٧٩,١
٥	إثيوبيا	٦٧٣	٨,١
٦	باكستان	٥٨٦	٣,٥
٧	كينيا	٤٦٣	١١,٦
٨	الصومال	٤٢٠	٤٥,٩
٩	زيمبابوي	٣٤٣	٢٧,٤
١٠	تشاد	٣١٥	٢٨,٢

(أ) البيانات السكانية مستمدة من مصرف بيانات مؤشرات التنمية العالمي في البنك الدولي.

٧٥ - ويبين الجدول ١٥ البلدان العشرة الرئيسية المستفيدة استنادا إلى نصيب الفرد من النفقات. ففي الأراضي الفلسطينية المحتلة بلغ التمويل من جهاز الأمم المتحدة الإنمائي حوالي ١٧٩ دولارا للفرد.

الجدول ١٥

البلدان العشرة الرئيسية المستفيدة من تمويل الأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية استنادا إلى نصيب الفرد من النفقات، ٢٠٠٩^(١)

الترتيب	البلد المستفيد	نصيب الفرد من النفقات (بدولارات الولايات المتحدة)
١	الأراضي الفلسطينية المحتلة	١٧٩,١
٢	الصومال	٤٥,٤
٣	لبنان	٤٣,٦
٤	تيمور - ليشتي	٤٣,٠
٥	أفغانستان	٣٥,٠
٦	الأردن	٣٣,٨
٧	ليبيريا	٣١,٥

الترتيب	البلد المستفيد	نصيب الفرد من النفقات (بدولارات الولايات المتحدة)
٨	تشاد	٢٧,٩
٩	زيمبابوي	٢٧,٤
١٠	السودان	٢٧,٢

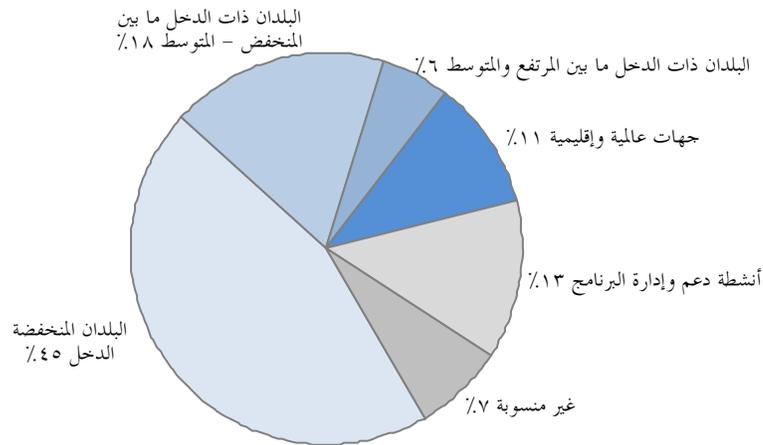
(أ) باستثناء الموارد المحلية من البلدان المستفيدة من البرنامج والبلدان التي يقل عدد سكان كل منها عن مليون نسمة. والبيانات السكانية مستمدة من مصرف بيانات مؤشرات التنمية العالمي في البنك الدولي.

٧٦ - ويبين الشكل الحادي والعشرون أن حوالي ٦٩ في المائة من إجمالي تمويل الأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية (سواء منها المتصل بالتنمية أو المتصل بالمساعدة الإنسانية) يتعلق بالأنشطة البرنامجية على الصعيد القطري، حيث بلغ نصيب البلدان المنخفضة الدخل ٦٥ في المائة من تلك الحصة.

الشكل الحادي والعشرون

أوجه التمويل بحسب فئة الدخل لتمويل الأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية، ٢٠٠٩

(إجمالي النفقات في عام ٢٠٠٩: ٢٢,١ بلايين دولار)



٧٧ - وكما يتبين من الجدول ١٦ كان ما يقرب من نصف النفقات المتصلة بالمساعدة الإنسانية جميعها، في عام ٢٠٠٩ يتعلق بأنشطة في المنطقة الأفريقية. وكان ما يقرب من خمس كل من المساعدة الإنسانية والأنشطة المتعلقة بالتنمية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

الجدول ١٦

التوزيع الإقليمي لنفقات الأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية، ٢٠٠٩^(١)

(نسبة مئوية)

المنطقة	الحصة من النفقات الإجمالية	
	المساعدة الإنسانية	الأنشطة المتصلة بالتنمية
أفريقيا	٤٧	٢٥
آسيا ومنطقة المحيط الهادئ	١٨	١٩
الأمريكتان	٤	١٠
الصحراء الغربية	١٧	٤
أوروبا	٢	٢
جهات إقليمية وعالمية	٤	١٤
دعم وإدارة البرنامج	٨	١٥
غير منسوبة	صفر	١٠

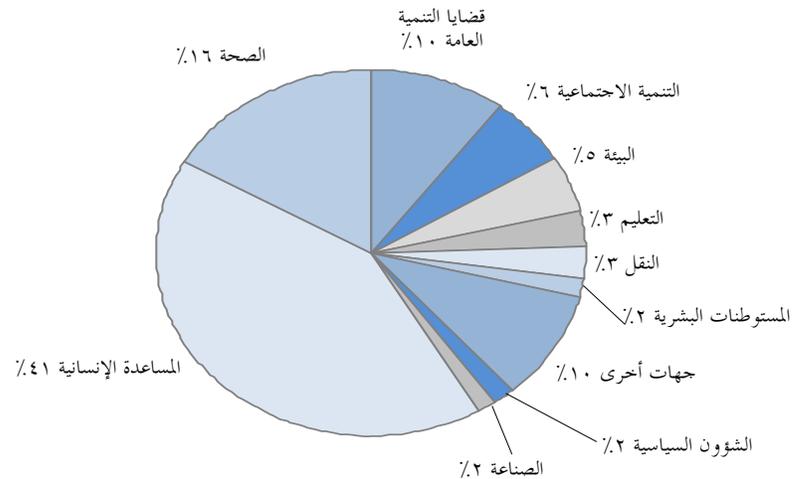
(أ) يشمل ذلك موارد محلية من البلدان المستفيدة من البرنامج.

٧٨ - ويبين الشكل الثاني والعشرون التوزيع القطاعي للنفقات في عام ٢٠٠٩، حسبما أفادت به كيانات الأمم المتحدة. وعند النظر إلى هذا الرقم، ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار أن من الصعب بطبيعة الأمر عرض التوزيع القطاعي للنفقات بدقة نظرا للافتقار إلى معايير ومنهجيات مناسبة ومُستكملة داخل جهاز الأمم المتحدة الإنمائي لهذا الغرض.

الشكل الثاني والعشرون

وجه تمويل الأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية بحسب القطاع، ٢٠٠٩

(استنادا إلى نفقات عام ٢٠٠٩)



٢ - الأنشطة البرنامجية على الصعيد القطري: الموارد المبرمجة على الصعيد القطري

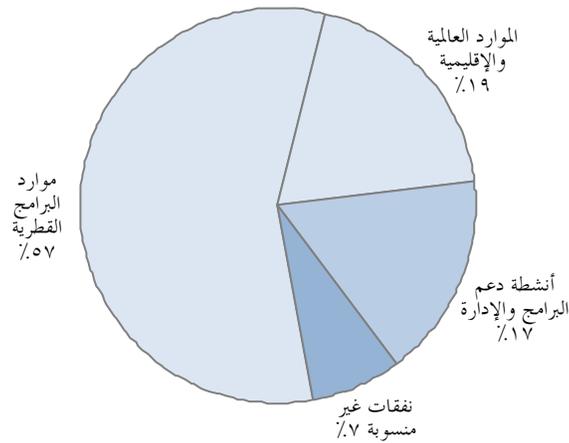
٧٩ - كما يتضح من الشكل الثالث والعشرين، بلغت النفقات المتصلة بالتنمية لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي في عام ٢٠٠٩ حوالي ١٣,٦ بلايين دولار (باستثناء الموارد المحلية من البلدان المستفيدة بالبرنامج)، كان منها ٧,٧ بلايين دولار، أو ٥٧ في المائة، في شكل موارد برنامجية قطرية. وتعرف الموارد البرنامجية القطرية على أنها مجموع النفقات مطروحا منه: (أ) المساعدة الإنسانية؛ (ب) الأنشطة الإقليمية والعالمية؛ (ج) دعم البرامج والإدارة؛ و (د) الموارد المحلية من البلدان المستفيدة من البرنامج^(١٦).

٨٠ - ومن مجموع النفقات المتصلة بالتنمية الممولة من الموارد الأساسية فإنه من مبلغ ٤,٩ بلايين دولار كان ما نسبته ٤٤ في المائة أو ٢,٢ بلايين دولار موارد برامج قطرية. وبالإضافة إلى ذلك أنفقت موارد محلية تبلغ حوالي ١,١ بلايين دولار على الصعيد القطري.

الشكل الثالث والعشرون

استخدام الموارد في النفقات المتصلة بالتنمية، بحسب فئات التكاليف الرئيسية، ٢٠٠٩

(النفقات المتصلة بالتنمية باستثناء الموارد المحلية في عام ٢٠٠٩: ١٣,٦ بلايين دولار)



(١٦) عبارة "غير منسوبة" الواردة في الشكل الثالث والعشرين تشير إلى نفقات لم تخصصها كيانات الأمم المتحدة لأية أنشطة محددة. ومن أمثلة النفقات المدرجة في إطار هذه الفئة في عام ٢٠٠٩ إعادة تقييم العملات وتقلبات أسعار الصرف، والديون المشكوك في إمكانية تحصيلها، والتكاليف التي لم يمكن إسنادها إلى أنشطة على الصعيد القطري وتكاليف أخرى تتعلق بالمقر.

٨١ - وكما يتضح من الجدول ١٧، فإن موارد البرامج القطرية كانت في عام ٢٠٠٩ أعلى ما تكون في أفغانستان، والسودان، وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

الجدول ١٧

البلدان العشرة الرئيسية المستفيدة من التمويل (موارد البرامج القطرية)، ٢٠٠٩

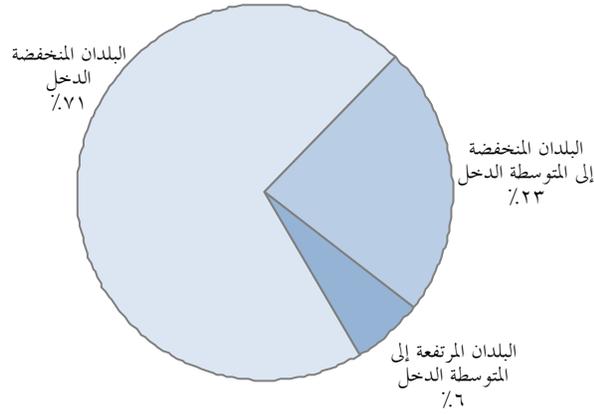
الترتيب	البلد المستفيد	النفقات (ملايين دولارات الولايات المتحدة)	نصيب الفرد من النفقات (بدولارات الولايات المتحدة) ^١
١	أفغانستان	٧٨١	٢٦,٢
٢	السودان	٣٩٥	٩,٣
٣	جمهورية الكونغو الديمقراطية	٣٨٠	٥,٨
٤	الهند	٢٥١	٠,٢
٥	بنغلادش	٢١٠	١,٣
٦	إثيوبيا	٢٠٤	٢,٥
٧	نيجيريا	٢٠٣	١,٣
٨	باكستان	١٨٨	١,١
٩	إندونيسيا	١٨٣	٠,٨
١٠	الصومال	١٦١	١٧,٦

(أ) استمدت البيانات السكانية من مصرف بيانات مؤشرات التنمية العالمية في البنك الدولي.

٨٢ - وفي عام ٢٠٠٩، أنفق ما نسبته ٩٤ في المائة من موارد البرامج القطرية في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المنخفضة إلى المتوسطة الدخل، مما يؤكد أن النفقات المتصلة بالتنمية التي ينفقها جهاز الأمم المتحدة الإنمائي تستهدف في معظمها أشد البلدان حاجة (انظر الشكل الرابع والعشرين)^(١٧).

(١٧) استنادا إلى تصنيفات البنك الدولي.

الشكل الرابع والعشرون
وجهات موارد البرامج القطرية بحسب فئة الدخل، ٢٠٠٩
(إجمالي موارد البرامج القطرية في عام ٢٠٠٩: ٧,٧ بلايين دولار)



٨٣ - وكما يتضح من الجدول ١٨ فإن نصيب الفرد من موارد البرامج القطرية كان أعلى ما يكون في تيمور - ليشتي في عام ٢٠٠٩، ويليهما الأرض الفلسطينية المحتلة، وأفغانستان وليبيريا على التوالي.

الجدول ١٨

البلدان العشرة الرئيسية المستفيدة من موارد البرنامج القطرية بحسب نصيب الفرد، ٢٠٠٩^١

الترتيب	البلد المستفيد	نصيب الفرد من النفقات (بدولارات الولايات المتحدة)
١	تيمور - ليشتي	٣٤,٧
٢	الأرض الفلسطينية المحتلة	٣٣,١
٣	أفغانستان	٢٦,٢
٤	ليبيريا	٢٢,٥
٥	غينيا - بيساو	١٨,٠
٦	الصومال	١٧,٦
٧	سوازيلند	١٢,٨
٨	جمهورية أفريقيا الوسطى	١٢,١
٩	سيراليون	١١,٦
١٠	لبنان	١١,٦

(أ) باستثناء البلدان التي يقل عدد سكانها عن مليون نسمة. وقد استمدت البيانات السكانية من مصرف بيانات مؤشرات التنمية العالمية في البنك الدولي.

٨٤ - ويقارن الجدول ١٩ التوزيع الإقليمي للموارد الأساسية مقابل الموارد غير الأساسية، مركزا على الصناديق والبرامج الثلاثة الرئيسية التي تمثل معا ٧٢ في المائة من مجموع موارد البرامج القطرية في عام ٢٠٠٩. ويبين الجدول أن موارد البرامج القطرية الممولة من الموارد الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف تركزت على أفريقيا بأكثر من عنصر التمويل من الموارد غير الأساسية، أما بالنسبة لصندوق الأمم المتحدة للسكان فكان العكس هو الصحيح.

الجدول ١٩

التوزيع الإقليمي لموارد البرامج القطرية الممولة من موارد أساسية وغير أساسية لكيانات مختارة من كيانات الأمم المتحدة، ٢٠٠٩

(نسبة مئوية)

الكيان	موارد أساسية/غير أساسية	أفريقيا	آسيا/المحيط الهادئ	الأمريكتين	غربي آسيا	أوروبا
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	موارد أساسية	٥٥	٣٢	٦	٤	٣
	موارد غير أساسية	٣٥	٤١	٩	٩	٦
صندوق الأمم المتحدة للسكان	موارد أساسية	٥٤	٣١	١٠	٤	٢
	موارد غير أساسية	٦٢	١٤	١٦	٦	٣
اليونيسيف	موارد أساسية	٦٣	٢٩	٤	٣	٢
	موارد غير أساسية	٥٧	٣١	٧	٣	٣

٨٥ - ويبين الجدول ٢٠ نسبة موارد البرامج القطرية الممولة من موارد أساسية ومن موارد غير أساسية التي أنفقت في فئات بلدان خاصة عام ٢٠٠٩ بواسطة الصناديق والبرامج الثلاثة ذاتها. ويمكن القول عموما أن كلا من موارد البرامج القطرية الممولة من موارد أساسية ومن موارد غير أساسية تركزت بشدة في البلدان المنخفضة الدخل.

الجدول ٢٠

نصيب موارد البرامج القطرية من التمويل الأساسي والتمويل غير الأساسي المنفقة في فئات بلدان خاصة، ٢٠٠٩

(نسبة مئوية)

الدول الجزرية الصغيرة النامية	البلدان النامية غير الساحلية		البلدان المنخفضة الدخل		أقل البلدان نمواً		
	موارد غير أساسية	موارد أساسية	موارد غير أساسية	موارد أساسية	موارد غير أساسية	موارد أساسية	
٥	٧	٣٤	٣٣	٦٦	٧٨	٥٩	٦٠ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
٤	٦	٣٠	٢٦	٧٠	٦٧	٥٦	٥٠ صندوق الأمم المتحدة للسكان
٣	٤	٢٧	٣٣	٧٤	٨٣	٥٤	٦٣ اليونيسيف

رابعاً - تحليل قضايا تمويل مختارة

ألف - إمكانية التنبؤ بتدفقات التمويل من الموارد الأساسية وغير الأساسية

٨٦ - طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام في القرار ٢٨٩/٦٤ أن يقدم معلومات عن إمكانية التنبؤ بالتمويل اللازم لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي، بما في ذلك أثر الزيادة السريعة في المساهمات المقدمة من الموارد غير الأساسية مقارنة بالتمويل من الموارد الأساسية، والتقلبات الكبيرة في أسعار الصرف، والاستخدام المحدود للتعهدات المتعددة السنوات بتقديم التبرعات.

٨٧ - وفي تقرير عام ٢٠١٠ (انظر A/65/79-E/2010/104) جرى استعراض عناصر إمكانية التنبؤ، والموثوقية، والاستقرار فيما يتعلق بالتمويل وذلك بدراسة التقلبات الفعلية في المساهمات وأثر ذلك على توافر الموارد على مدى الزمن بالنسبة لمؤسستين. وقد ارتئي في ذلك الوقت أن هناك حاجة إلى إجراء استعراض إضافي لتحديد ما إذا كانت النتائج تمثل نفس الأمر بالنسبة للمؤسسات الأخرى والأنشطة التنفيذية برمتها.

٨٨ - ويتيح هذا الفرع تحليلاً إضافياً من هذا القبيل. ويغطي التحليل فترة السنوات الخمس ٢٠٠٥-٢٠٠٩ بالنسبة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونيسيف، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية وهي جميعاً تحظى بما يزيد على ٨ في المائة من مجموع الموارد المخصصة للأنشطة المتصلة بالتنمية. وقد استثنيت من ذلك التحليل الموارد المحلية المتأتية من البلدان المستفيدة من البرنامج، بالنسبة للأنشطة التي تجري في بلدانها. ومرة أخرى، تركز الاستعراض الذي أجري بالنسبة لكل من هذه المؤسسات على مجموعة المانحين والمساهمين الذين كانوا جميعاً مسؤولين عن حوالي ٨٠ في المائة من موارد المؤسسات المعنية.

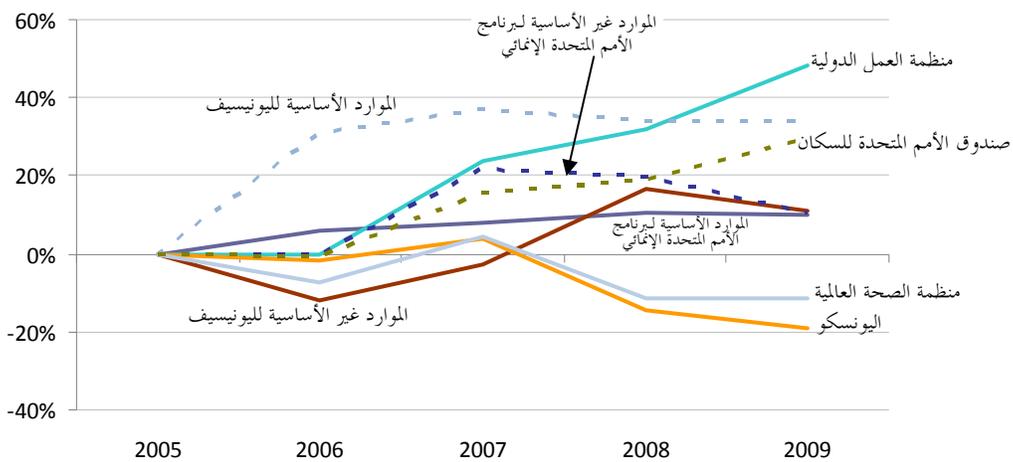
٨٩ - وفيما يتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، جرى استعراض الحالة المتعلقة بالتبرعات الطوعية من الموارد الأساسية وغير الأساسية على حد سواء. وفيما يتعلق بمنظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة العمل الدولية، واليونسكو، ومنظمة الصحة العالمية، لم تستعرض إلا موارد التبرعات الطوعية غير الأساسية فقط نظرا لأن عنصر الموارد الأساسية للتمويل يمول على وجه الحصر تقريبا عن طريق الاشتراكات المقررة. والاشتراكات المقررة لا تخضع بطبيعتها للتقلب أو لعدم إمكانية التنبؤ بها بغض النظر عن القضايا المتعلقة بدقة مواعيد السداد.

٩٠ - وتبحث أدناه نتائج هذا الاستعراض الأكثر تفصيلا لإمكانية التنبؤ والموثوقية والاستقرار فيما يتعلق بالتمويل بالاستعانة بمجموعة من المخططات التي تعتبر ممثلة لقضايا وأنماط بيانية تنطبق على جميع المؤسسات.

٩١ - ويبين الشكل الخامس والعشرين الحركة النسبية لمجموع المساهمات المقدمة إلى المؤسسات منذ عام ٢٠٠٥. وباستثناء اليونسكو ومنظمة الصحة العالمية، فإن جميع المؤسسات شهدت نموا لتدفقات التمويل خلال فترة السنوات الخمس هذه. ولا يبين الشكل الخامس والعشرون الاتجاهات بالنسبة لمنظمة الأغذية والزراعة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، بيد أن كلا منهما شهد نموا اسميا كبيرا بنسبة ١٣٢ في المائة و ٨٣ في المائة على التوالي مقارنة بأساس صغير نسبيا في عام ٢٠٠٥.

الشكل الخامس والعشرون

التقلبات المتعلقة بالتبرعات الطوعية المقدمة للصناديق والبرامج الرئيسية والوكالات المتخصصة، ٢٠٠٩-٢٠٠٥



٩٢ - وكشف استعراض أكثر تفصيلا لكل مؤسسة أن التقلب الفعلي لمساهمات كل من فرادى المانحين يمكن ملاحظته بسهولة أكبر من الأنماط العامة المشار إليها أعلاه. وبالرغم من النمو الإجمالي الإيجابي عموما، لا تزال المؤسسات تواجه تحديات تتعلق بإمكانية التنبؤ والموثوقية والاستقرار فيما يتعلق بالتمويل المقدم من فرادى المساهمين. وتستخدم البيانات المستمدة من مختلف الوكالات لتوضيح هذا الأمر.

٩٣ - ويبين الشكلان السادس والعشرون والسابع والعشرون الحركة النسبية لإجمالي الموارد الأساسية وغير الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مدى فترة ٢٠٠٥-٢٠٠٩ فضلا عن الحركة النسبية للمساهمات المقدمة من فرادى المانحين الرئيسيين. وبالنسبة لكل من مصادر التمويل، كانت التقلبات في المساهمات المقدمة من فرادى المانحين ملحوظة بشكل أكبر مما توحى به الحركة السلسة والمستقرة نسبيا لإجمالي الموارد.

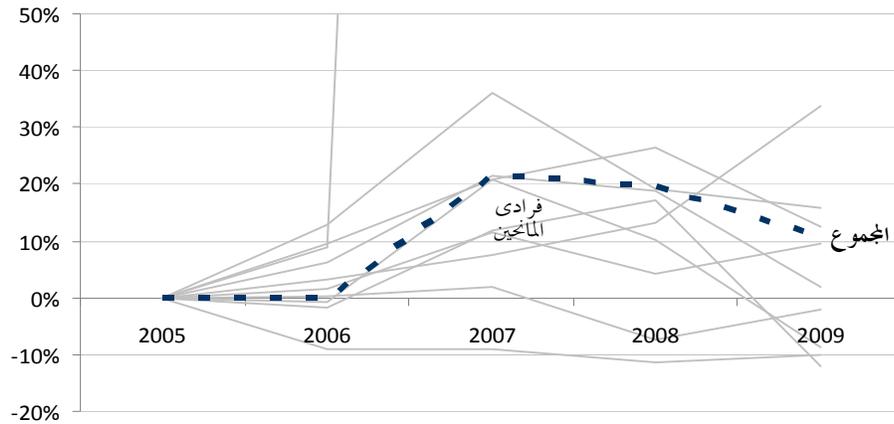
٩٤ - وتلاحظ التقلبات في فرادى المساهمات غير الأساسية بشكل أكبر كثيرا منها في حالة الموارد الأساسية. وتعكس هذه الدرجة المرتفعة من التقلب أن (أ) حوالي ٨٨ في المائة من التمويل غير الأساسي لا يزال يقدم من مانحين وحيدين ويخصص لبرامج أو مشاريع محددة^(١٨)، و (ب) أنه وفقا للقواعد والأنظمة المالية ذات الصلة، يلزم عامة تسديد المساهمات غير الأساسية المتعلقة ببرامج أو مشاريع متعددة السنوات مقدما. والواقع أن هذا المطلب الأخير يضيف درجة كبيرة من إمكانية التنبؤ والاستقرار على مستوى البرنامج أو المشروع المحدد. بمجرد إبرام اتفاقات التمويل.

الشكل السادس والعشرون

المساهمات من الموارد الأساسية المقدمة من المانحين الرئيسيين لبرنامج الأمم المتحدة

الإنمائي، ٢٠٠٥-٢٠٠٩

(سنة الأساس: ٢٠٠٦)



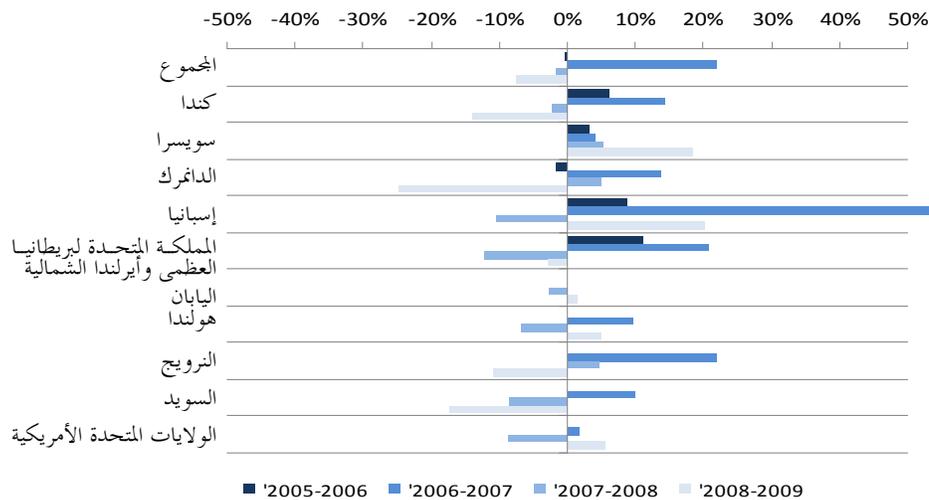
(١٨) تشمل هذه النسبة المئوية الموارد المحلية من البلدان المستفيدة بالبرنامج لأنشطة تجري داخل بلدانها.

الشكل السابع والعشرون
المساهمات من الموارد غير الأساسية المقدمة من المانحين الرئيسيين لبرنامج الأمم المتحدة
الإجمالي، ٢٠٠٩-٢٠٠٥
(سنة الأساس: ٢٠٠٥)



٩٥ - ويوفر الشكلان الثامن والعشرون والتاسع والعشرون معلومات أكثر تفصيلاً بشأن التقلبات الفعلية وذلك بدراسة التغييرات السنوية للمساهمات المقدمة من المانحين. وعلى سبيل المثال، فإن التقلبات السنوية للمساهمات من الموارد الأساسية المقومة بدولار الولايات المتحدة والمقدمة من الدانمرك كانت سالبة بنسبة ٢ في المائة وموجبة بنسبة ١٤ في المائة، وموجبة بنسبة ٥ في المائة وسالبة بنسبة ٢٥ في المائة مقارنة بالسنوات السابقة.

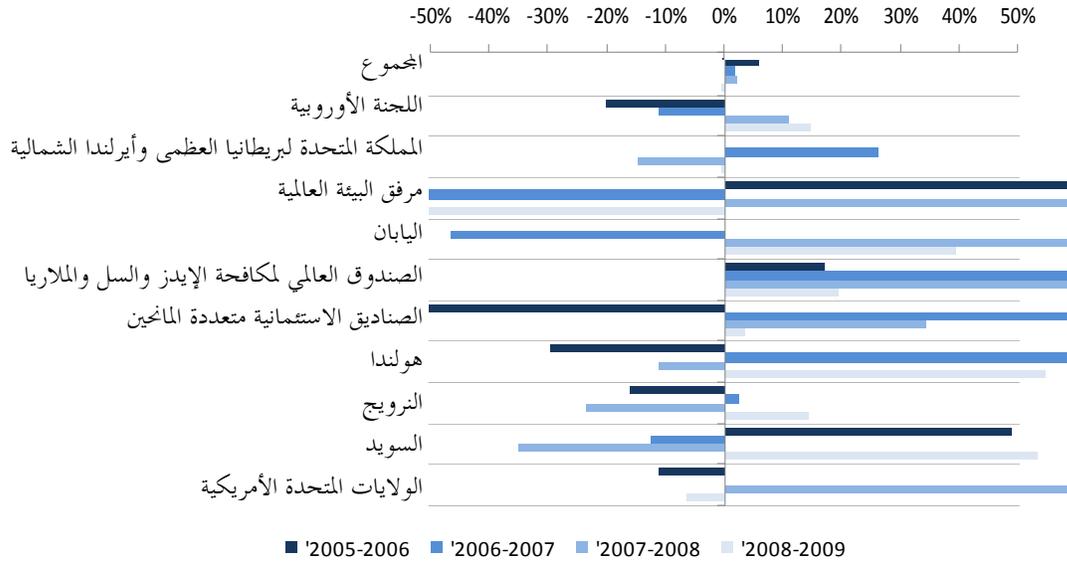
الشكل الثامن والعشرون
التقلبات السنوية للمساهمات من الموارد الأساسية المقدمة من المانحين الرئيسيين إلى برنامج الأمم المتحدة الإجمالي، ٢٠٠٩-٢٠٠٥
(التغيرات بالنسبة المئوية عن السنة السابقة)



الشكل التاسع والعشرون

التقلبات السنوية للمساهمات من الموارد غير الأساسية المقدمة من المانحين الرئيسيين إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٥-٢٠٠٩

(التغيرات بالنسبة المتوقعة عن السنة السابقة)

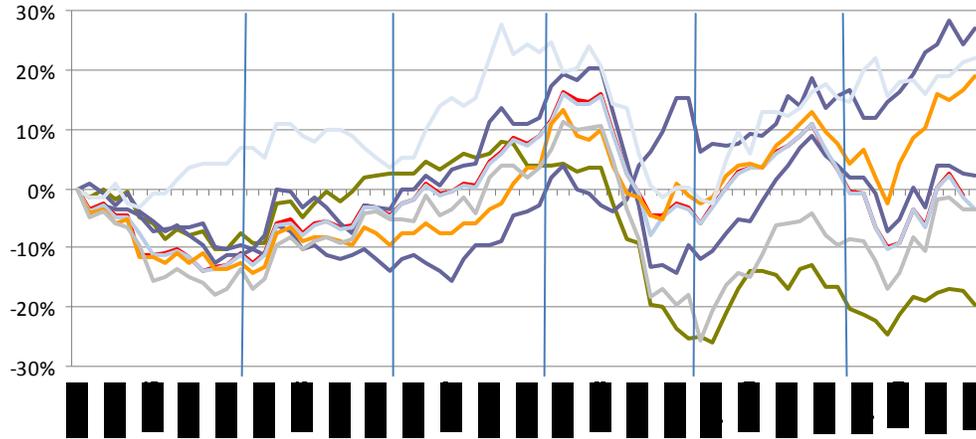


٩٦ - ونظرا لأن دولار الولايات المتحدة هو الوحدة العامة للحساب لأغراض إعداد التقارير في جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، شمل تقرير عام ٢٠٠٩ تحليلا أوليا للأثر الذي يمكن أن تحدثه تقلبات أسعار الصرف على ما يعادل دولارات الولايات المتحدة الأمريكية من المساهمات المقدمة من المانحين بعملائهم الوطنية (انظر الوثيقة A/65/79-E/2010/76). وقد جرى استعراض هذا الأثر مرة أخرى كجزء من التحليل الوارد في هذا التقرير.

الشكل الثلاثون

تحركات أسعار صرف عملات المانحين الرئيسيين، ٢٠٠٥-٢٠٠٩

(سنة الأساس: ٢٠٠٥)



(أ) يورو، ين، كرونة دانمركية، دولار كندي، جنيه استرليني، كرونة نرويجية، فرنك سويسري، كرونة سويدية.

٩٧ - ويستند الشكل الثلاثون إلى أسعار الصرف الشهرية للأمم المتحدة وهو يوضح التقلب الكبير جدا في أسعار الصرف خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٩، سواء أثناء السنة أو فيما بين السنوات. وعلى سبيل المثال تقلب سعر الصرف فيما بين اليورو/دولار الولايات المتحدة في مجال يتراوح بين ١٥ في المائة إيجابا أو سلبا في مطلع عام ٢٠٠٥. وكانت تقلبات أسعار الصرف كبيرة أيضا خلال سنة تقويمية معينة. ففي عام ٢٠٠٨ مثلا، تفاوتت قيمة دولار الولايات المتحدة لبعض المساهمات الأوروبية بما يصل إلى ٢٠ في المائة رهنا بما إذا كانت المساهمات قد سددت وسجلت خلال الربع الثاني أو الربع الأخير من السنة.

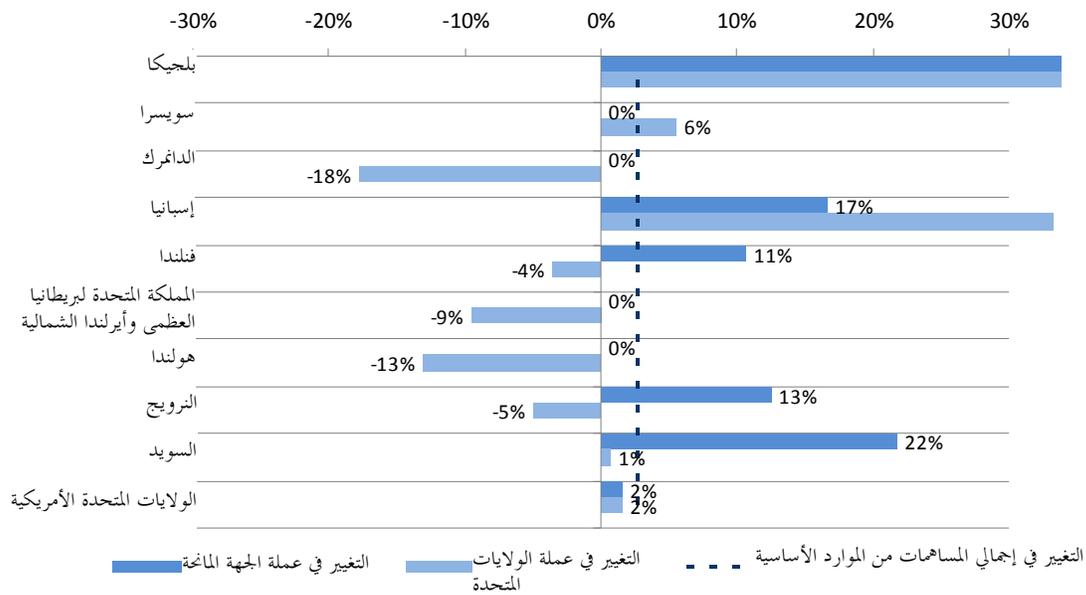
٩٨ - ويؤكد ما سلف ذكره التحليل الوارد في الشكل الحادي والعشرين والذي باستخدامه المساهمات من الموارد الأساسية للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ المقدمة إلى اليونيسيف على سبيل المثال، يقارن التغيرات في المساهمات المقدمة بعملات المانحين بما يعادلها بدولارات الولايات المتحدة على النحو الذي قُيدت به في الحسابات. ويبين الشكل أنه لم تسفر التغيرات في المساهمات المقدمة بعملة الجهة المانحة مثل سويسرا والدانمرك والمملكة المتحدة وهولندا، عن تسجيل تغيرات بدولارات الولايات المتحدة موجبة بنسبة ٦ في المائة وسالبة بنسبة ١٨ في المائة وسالبة بنسبة ٩ في المائة وسالبة بنسبة ١٣ في المائة على التوالي. وتوضح المقارنة بين اثنين من المانحين قدما مساهمتها باليورو في أوقات زمنية مختلفة هذه المسألة

جيدا: فقد أسفرت زيادة في سعر اليورو بنسبة ١٧ في المائة في المساهمات المقدمة إسبانيا عن زيادة مسجلة بدولارات الولايات المتحدة بنسبة ٣٣ في المائة بينما أسفرت زيادة سعر اليورو بنسبة ١١ في المائة من جانب فنلندا عن انخفاض مسجل بدولارات الولايات المتحدة بنسبة ٤ في المائة. ويمكن تفسير هذا بأن هذين البلدين قاما بسداد المبالغ لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي في أوقات زمنية مختلفة خلال سنة ٢٠٠٩ التقييمية.

الشكل الحادي والثلاثون

التغيير في عملة الجهة المانحة والمبلغ المعادل لذلك بدولارات الولايات المتحدة

(المساهمات من الموارد الأساسية المقدمة إلى منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف، ٢٠٠٨-٢٠٠٩)



٩٩ - وكما يتضح مما سبق أعلاه، فإن التغييرات السنوية في مساهمات المانحين يمكن أن تكون كبيرة جدا، بما في ذلك نتيجة لتقلب أسعار الصرف. ومن ناحية ثانية، فإن الأثر المشترك للتقلب على توافر الموارد عامة لم يكن سلبيا. على أنه يبدو من الجلي أن ذلك الاستقرار النسبي، خلال فترة من النمو العام كان نتيجة مصادفة أكثر من كونه ناتجا عن جهاز تمويل يعمل جيدا وينطوي على آليات لمواجهة التحديات المقترنة بالاعتماد الشديد على التبرعات الطوعية السنوية.

١٠٠ - ولسنوات كثيرة، أحرقت مناقشات رسمية وغير رسمية مختلفة فيما بين الدول الأعضاء^(١٩) لدراسة بدائل لنظام التمويل الحالي. وتركزت هذه المناقشات بصفة خاصة على أهداف من قبيل توفير صلة أفضل بين التزامات التمويل لمستويات البرمجة المعتمدة، بما يوفر زيادة إمكانية التنبؤ وتوسيع قاعدة تقاسم الأعباء فيما بين الدول الأعضاء.

١٠١ - وانصب تركيز هذه المناقشات على القضاء على بعض الجوانب السلبية لهذا النظام بطريقة تدريجية، عوضا عن القيام بتغيير جذري. ويعد اعتماد التعهد المتعدد السنوات في إطار الخطط والأطر المالية الاستراتيجية المتعددة السنوات مع وجود روابط بالإدارة القائمة على النتائج. ومثل هذا التعهد المتعدد السنوات يمكن اعتباره بمثابة وسيلة لاستحداث عناصر إيجابية مشتركة من التبرعات الطوعية، والاشتراكات المقررة، وأنظمة تجديد الموارد المتفاوض عليها، الموجودة مثلا في المؤسسات المالية الدولية. وإلى حد كبير، وضعت جميع مؤسسات جهاز الأمم المتحدة الإنمائي أطر تمويل متعدد السنوات استراتيجي ومتكامل، ولكنها حتى الآن لم تنهض بصورة كبيرة بموثوقية واستقرار التمويل، على نحو ما يوضحه التحليل المذكور أعلاه.

١٠٢ - وكشمال للنهج الابتكاري الجديد، استحدث برنامج الأمم المتحدة للبيئة في عام ٢٠٠٣ مفهوم "جدول المساهمات الإرشادي الطوعي" وتحسب جداول المساهمات الإرشادية الطوعية لفرادى الدول على أساس المستويات التاريخية لمساهمات البلد في برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وعلى أساس جدول الاشتراكات المقررة للأمم المتحدة، مع ربط جميع الاشتراكات الطوعية ببرنامج العمل الحكومي الدولي المعتمد.

١٠٣ - ويشير الاستعراض الموجز للمساهمات المقدمة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة قبل وبعد استحداث جدول المساهمات الإرشادي إلى أن المبادرة الجديدة ربما تكون قد أثرت بشكل إيجابي على حجم التمويل وإمكانية التنبؤ به. وفيما بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٩، زادت المساهمات من الموارد الأساسية المقدمة إلى صندوق البيئة بحوالي ٢٨ في المائة بالقيمة الحقيقية مقارنة بزيادة تبلغ ١٥ في المائة من إجمالي التمويل من الموارد الأساسية إلى جهاز الأمم المتحدة الإنمائي. على أنه قبل استحداث جدول المساهمات الإرشادي، شهدت المساهمات من الموارد الأساسية المقدمة إلى صندوق البيئة انخفاضا بنسبة ١١ في المائة بالقيمة

(١٩) وذلك مثلا في سياق متابعة قرار الجمعية العامة ٢٠٨/٦٢ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية والمشاورات بشأن الاتساق على صعيد المنظومة. وتتاح التقارير وورقات المعلومات الأساسية ذات الصلة بهذه المشاورات على الموقع

الحقيقية فيما بين عامي ١٩٩٤ و ٢٠٠٢. ومن المهم ملاحظة أن أساس التمويل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لا يزال مُركزا في عدد صغير من الجهات المانحة. وفي عام ٢٠٠٩، على سبيل المثال، قدمت البلدان المانحة الرئيسية الـ ١٥ ما يزيد على ٩٣ في المائة من إجمالي التمويل من الموارد الأساسية المقدمة إلى صندوق البيئة.

١٠٤ - وبالإضافة إلى وضع الخطط وأطر العمل الاستراتيجية المتعددة السنوات، استكشفت المؤسسات أيضا واستحدثت طرائق أخرى للتمويل يمكن أن تقلل من الأثر العام للمساهمات من الموارد غير الأساسية المتقلبة بصفة خاصة. وتشمل هذه استخدام طرائق تمويل مشتركة في صورة صناديق استثمارية مواضيعية وأخرى متعددة المانحين. ومن ناحية ثانية، فإن طرائق التمويل المشتركة من هذا القبيل لا تزال تشكل جزءا صغيرا من التمويل من الموارد غير الأساسية، الذي لا يزال في معظمه ذا طابع موجه لمشاريع وبرامج إفرادية محددة كما يتبين في مواضع أخرى من هذا التقرير.

١٠٥ - وعلى سبيل المتابعة للنهج التي أعدتها وبدأها الصناديق والبرامج بشكل ناجح، زاد معظم الوكالات المتخصصة من استثمارها في علاقاتها بالشركاء، وأصحاب المصلحة، ويشمل ذلك وضع استراتيجيات لتعبئة الموارد، بما في ذلك من خلال تطوير اتفاقات تعاون طويلة الأجل مع المانحين الرئيسيين، وزيادة المعرفة في الأمانات، بالطرائق والصكوك الجديدة لتقديم المعونة (أي الصناديق العالمية، والشراكات بين القطاعين العام والخاص) وفضلا عن إعداد مبادئ توجيهية مناسبة، وتدريب الموظفين المعنيين.

١٠٦ - وستواصل الإدارة دراسة مسألة إمكانية التنبؤ بتدفقات الموارد إلى جهاز الأمم المتحدة الإنمائي في التقارير المقبلة، بما في ذلك ما يتعلق بمبادرات وخبرات فرادى المؤسسات من أجل مواجهة التحديات المقترنة بنظام التمويل الذي يعتمد بدرجة كبيرة على التبرعات الطوعية السنوية.

باء - التمويل من الموارد غير الأساسية واسترداد التكاليف

١٠٧ - استفاد التقرير السابق (A/65/79-E/2010/76) من الجهود المبذولة لتعزيز تحليل المصادر، وطرائق التمويل والغرض منه، مع التركيز الخاص على تدفقات الموارد غير الأساسية مقارنة بالتمويل من الموارد الأساسية. وفي هذا الصدد يشير التقرير إلى أنه يبدو أن التمويل من الموارد الأساسية يغطي حصة أعلى بشكل كبير من التكاليف المؤسسية غير البرنامجية للمنظمات مما تغطيه الموارد غير الأساسية.

١٠٨ - ولا تزال هذه المسألة مرة أخرى قيد الاستعراض بهذا التقرير، بما في ذلك ما يتعلق بالسياسات والممارسات القائمة لاسترداد تكاليف الدعم.

١٠٩ - وقد شدد العديد من قرارات الجمعية العامة ومقررات مجالس إدارة الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة على مدى الزمن، على عدم استخدام الموارد الأساسية لتغطية التكاليف المتعلقة بإدارة صناديق الموارد غير الأساسية والأنشطة البرنامجية. وكمثال على ذلك، طلبت الجمعية العامة في القرار ٢٠٨/١٦٠ إلى المجالس التنفيذية لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة "استعراض مسألة استرداد التكاليف لكفالة عدم استخدام الموارد الأساسية لتقديم دعم مالي إلى المشاريع التي تنفذ في إطار تمويل غير أساسي/تكميلي/خارج عن الميزانية" وطلبت إلى جهاز الأمم المتحدة الإنمائي "مواصلة توحيد ومواءمة المفاهيم والممارسات وتصنيفات التكاليف ذات الصلة بتكاليف المعاملات واسترداد التكاليف مع المحافظة على مبدأ استرداد التكاليف بالكامل".

١١٠ - ويوفر الجدول ٢١ تفصيلاً رفيع المستوى للاستخدام المتعلق بالتنمية في عام ٢٠٠٩ للموارد الأساسية وغير الأساسية بالنسبة لكل من (أ) الأنشطة البرنامجية (على المستويات القطرية والإقليمية والعالمية) والتي يمكن تتبعها إلى عناصر أو مشاريع برنامجية إنمائية محددة تسهم في إنجاز نتائج التنمية الواردة في وثائق البرنامج/المشروع أو الصكوك البرنامجية الأخرى؛ (ب) أنشطة دعم وإدارة البرنامج التي يمكن أن تنسب تكلفتها مباشرة إلى عناصر أو مشاريع البرنامج الإنمائي المحدد على هذا النحو.

١١١ - وبما يتفق مع التعاريف المقبولة عامة، فإن أنشطة دعم البرنامج هي عادة ذات طابع أعم يتعلق بالسياسة العامة/استشاري، تقني وتنفيذي يتعلق بمجالات التركيز الإنمائي عموماً للمؤسسات. والأنشطة الإدارية لها مهمة رئيسية تتمثل في تعزيز هوية واتجاه المنظمة. ويشمل هذا عادة التوجيه التنفيذي، والتمثيل، والعلاقات الخارجية، والشراكات، واتصالات المؤسسات، والقضايا القانونية، والإشراف، ومراجعة الحسابات، وتقييم المؤسسات، وتكنولوجيا المعلومات، والمالية، والإدارة، والأمن والموارد البشرية. وثمة فئة ثالثة هي "مسائل أخرى" وتشمل النفقات التي لم يمكن تصنيفها بسهولة تحت أي من الفئات الرئيسية^(٢٠).

(٢٠) في حالة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على سبيل المثال، ستعتمد تلك النفقات بالدعم الذي يقدمه لنظام المنسق المقيم وللصناديق والبرامج التي يديرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مثل متطوعي الأمم المتحدة وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية.

١١٢ - وتستند المعلومات الواردة في الجدول إلى البيانات المقدمة من ٢١ مؤسسة تمثل حوالي ٨٨ في المائة من مجموع النفقات المتعلقة بالتنمية في عام ٢٠٠٩. وعند الاقتضاء، استكملت البيانات ببيانات واردة في تقارير مالية وتقارير متعلقة بالميزانية للمؤسسات المعنية.

الجدول ٢١

بيانات تفصيلية رفيعة المستوى عن استخدام الموارد

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

المجموع	أنشطة أخرى	أنشطة دعم البرنامج والإدارة	الأنشطة البرنامجية		
٤ ٠٠٧	٢١٩	١ ٤٥٤	٢ ٣٣٤	موارد أساسية	
	٥ في المائة	٣٦ في المائة	٥٨ في المائة	الحصة	
٩ ٤٢٧	٢١٤	٦٥٦	٨ ٥٥٧	موارد غير أساسية	
	٢ في المائة	٧ في المائة	٩١ في المائة	الحصة	
١٣ ٤٣٤	٤٣٣	٢ ١١٠	١٠ ٨٩١	إجمالي الموارد	
	٣ في المائة	١٦ في المائة	٨١ في المائة	الحصة	

١١٣ - وتؤكد نتيجة التحليل الوارد في الجدول ٢١ أن هناك بالفعل تفاوت كبير في توزيع تكاليف دعم البرنامج والإدارة بين مصادر التمويل الأساسية وغير الأساسية. وبالتالي، فإن الحصة الباقية المتاحة للأنشطة البرنامجية الفعلية على الصعيد القطري تتباين بصورة كبيرة أيضا. بمعنى أن ٥٨ في المائة من التمويل من الموارد الأساسية متاح للأنشطة البرنامجية على الصعيد القطري مقارنة بـ ٩١ في المائة من الموارد غير الأساسية.

١١٤ - وبالتالي، فإنه واستنادا إلى فرضية أن جميع الأنشطة البرنامجية تستفيد من قدرات دعم البرنامج والإدارة على صعيد المنظومة، يمكن القول بأن الموارد الأساسية "تعزز" بالفعل أنشطة الدعم والإدارة غير الأساسية. ويعتبر مدى تعارض هذا التعزيز مع التشريع المعتمد من مجالس الإدارة عرضة للتأويل، بسبب الغموض الذي يكتنف أي من النفقات التي يتوقع فعلا استردادها بالكامل. وهذا ما يتناوله المزيد من البحث أدناه.

١١٥ - درست باستفاضة مسألة تكاليف الدعم واسترداد تكاليف الدعم في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك من جانب وحدة التفتيش المشتركة في تقرير صادر في عام ٢٠٠٢ (JIU/REP/2002/3). وأشارت وحدة التفتيش المشتركة كذلك إلى الموضوع في سياق تقريرين صدرتا في عام ٢٠٠٧ (JIU/REP/2007/1) و ٢٠١٠ (JIU/REP/2010/7)، وفعلت جهات أخرى الشيء ذاته كجزء من التحضير والمتابعة لاستعراض السياسات الشامل

للأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية، على سبيل المثال. فقد أخذت الاستعراضات عامة في الاعتبار ضرورة التمييز بين التكاليف المتكبدة لدعم أنشطة ممولة من موارد غير أساسية، والمبادئ التي يسترشد بها في استرداد هذه التكاليف والمعدلات والآليات الأخرى التي ينفذ بها الاسترداد.

١١٦ - وقد أبرز كثير من الاستعراضات الافتقار العام إلى تنسيق سياسات استرداد تكاليف الدعم وممارساته فيما بين المنظمات، بيد أن معظمها سعى إلى استرداد الزيادة المتصاعدة في تكاليف الدعم والتي تُعزى إلى الأنشطة غير الأساسية، عوضاً عن التكلفة الكاملة^(٢١). ومثل هذا النهج التصاعدي لتحديد تكاليف الدعم واستردادها يستند إلى الافتراض بأن التكاليف المرتبطة بمهمة معينة ينبغي، كمسألة من مسائل السياسات العامة، ألا تمول من موارد غير أساسية.

١١٧ - لذا تسمح سياسات تكاليف الدعم في معظم مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، صراحة أو ضمناً بدعم الأنشطة غير الأساسية من الموارد الأساسية. وفي هذا الصدد، وكما ذكرت وحدة التفتيش المشتركة في عام ٢٠٠٢، هناك بالفعل عدد من التناقضات التشريعية فيما يتعلق بسياسات استرداد تكاليف الدعم غير الأساسية.

١١٨ - ويتعلق أكثر أشكال التناقض شيوعاً بموافقة الأجهزة التشريعية على سياسات استرداد تكاليف الدعم المتصاعدة التي من هذا القبيل من ناحية، وإقرار تشريعات تحظر استخدام موارد أساسية لدعم أنشطة غير أساسية من جهة أخرى.

١١٩ - وعلى إثر تقرير وحدة التفتيش المشتركة عام ٢٠٠٢، فضلاً عن مداوات اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين اضطلعت اللجنة وأفرقة عاملة مشتركة، تابعة للجنة، ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، بتحسين مستوى الاتساق والمواءمة على نطاق منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالممارسات والإجراءات التي تنظم تنسيق التكاليف واستردادها فيما يتعلق بدعم وإدارة الأنشطة الممولة من موارد غير أساسية.

١٢٠ - وبغرض وضع مبادئ توجيهية موحدة لاسترداد التكاليف بدأ فريق عامل تابع للجنة الأولى العمل في عام ٢٠٠٣ واحتتم نشاطه في نهاية عام ٢٠٠٥. وتمثلت النتيجة الرئيسية في سياسة تصنيف مفاهيمية للتكاليف على نطاق المنظومة، تقسم التكاليف ذات الصلة إلى ثلاث فئات رئيسية وهي: (أ) التكاليف المباشرة؛ (ب) التكاليف المتغيرة غير

(٢١) ثمة استثناء واحد وهو برنامج الأغذية العالمي الذي يستخدم مبدأ الاسترداد الكامل للتكاليف وبمقتضاه يوجد اعتماد في الميزانية لكل مشروع أو عملية من أجل استرداد التكاليف التشغيلية، وتكاليف الدعم المباشر، وتكاليف الدعم غير المباشر بالكامل.

المباشرة؛ (ج) التكاليف الثابتة غير المباشرة. وقد اعتمدت منذ ذلك الوقت هذه السياسة الرفيعة المستوى لتصنيف التكاليف من جانب معظم مؤسسات الأمم المتحدة. وبقدر تعلق الأمر بمبادئ استرداد التكاليف، اتفق على أن تسترد بالكامل التكاليف المباشرة وضرورة تحميلها على المشاريع مباشرة؛ وأن تسترد التكاليف غير المباشرة المتغيرة بالكامل من مصادر التمويل غير الأساسية؛ وأن تمول التكاليف غير المباشرة الثابتة من الموارد الأساسية فقط (باستثناء مؤسسات من قبيل برنامج الأغذية العالمي) التي لا تمتلك مثل تلك الموارد.

١٢١ - وعلى هذا فإن الغموض المشار إليه آنفاً، بشأن التكاليف التي يتوقع استردادها بالكامل فعلاً يتعلق بالتكاليف غير المباشرة الثابتة. وتستخدم حالة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كمثال لإيضاح حجم التكاليف غير المباشرة الثابتة وتستند إلى عرض شامل وشفاف قدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى مجلسه التنفيذي في سياق مقترحاته لميزانية الدعم للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ (انظر DP/2010/3).

١٢٢ - ويعزو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التكاليف غير المباشرة الثابتة إلى ما يسمى بالهيكل الأساسي للمنظمة، والتكاليف غير المباشرة المتغيرة لهيكل تضخمي. ويُعرّف الهيكل الأساسي بأنه الحد الأدنى للقدرة التي تحتاجها المؤسسة من أجل الاضطلاع بولايتها الأساسية. ويشار إلى أن الهيكل الأساسي لازم لكفالة التمويل السليم والمستدام للحد الأدنى من الكتلة الحرجة من قدرة موظفين ونفقات التشغيل العامة المكرسة لاستدامة هيكل الإدارة في المؤسسة، بما في ذلك شبكة المكاتب القطرية، والمراكز الإقليمية ووحدات المقر. وتغطي الموارد الأساسية الهيكل الأساسي.

١٢٣ - وتعد أنشطة دعم البرنامج والإدارة والتكاليف المرتبطة بها بما يزيد على الهيكل الأساسي تكاليف غير مباشرة متغيرة، تمول من مزيج من الموارد الأساسية وغير الأساسية التي يمكن استردادها بنفس نسبة تكوين أنشطة التنمية الأساسية وغير الأساسية التي يقدم الدعم لها. ويشير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى هذا باعتباره مبدأ التناسب. وبالتالي، فإن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يعتبر أن حوالي نصف هيكله عموماً^(٢٢) (٤٨ في المائة)، يمثل الهيكل الأساسي للمؤسسة. وتقدر تكاليف هذا الهيكل الأساسي بحوالي ٣٥ في المائة من أنشطة البرنامج الأساسية الفعلية.

(٢٢) عدلت تلك النسبة للأنشطة التي لا تتصل مباشرة بأنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من قبيل متطوعي الأمم المتحدة وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية والتنسيق على مستوى منظومة الأمم المتحدة، والخدمات الإدارية التي تسترد بالكامل.

١٢٤ - ويوضح مثال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن حجم التكاليف الثابتة غير المباشرة قد يكون كبيراً. وتنطبق اعتبارات مماثلة على مؤسسة أخرى. ويترتب على النهج الذي ينبغي بمقتضاه تمويل تلك التكاليف من الموارد الأساسية كمسألة من مسائل السياسة العامة أثر جوهري على مدى ما يمكن به للموارد الأساسية أن تعزز دعم وإدارة الموارد غير الأساسية ومن ثم المدى الذي يمكن به إتاحة بقية الموارد الأساسية لأنشطة البرنامج الأساسية الفعلية.

١٢٥ - ومرة أخرى وباستخدام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كمثال، يتعين أن زيادة متوسط معدل استرداد التكاليف المطبق حالياً وهو ٧ في المائة للأنشطة الممولة من موارد غير أساسية إلى حوالي ١٥ في المائة إذا وزعت جميع التكاليف بالتساوي بين الموارد الأساسية وغير الأساسية. ونتيجة لمثل هذا التوزيع المتساوي للتكاليف، قد تزيد أنشطة البرنامج الأساسية التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بما يصل إلى ٣٠ في المائة.

١٢٦ - وتعود أصول مبدأ استرداد الزيادة المتصاعدة في تكاليف الدعم المنسوبة إلى أنشطة غير أساسية إلى فترة بعيدة من الزمن عندما كان يتسنى بالفعل اعتبار الموارد غير الأساسية إضافة إلى الموارد الأساسية. على أن الحال لم يعد هكذا. فعلى سبيل المثال، كانت الموارد غير الأساسية وحدها المخصصة للأنشطة المتصلة بالتنمية في عام ١٩٩٤ أقل من نصف الموارد الأساسية، بينما في عام ٢٠٠٩ بلغت الموارد غير الأساسية حوالي مرتين ونصف مستوى الموارد الأساسية.

١٢٧ - وفي ضوء هذه الخلفية، قد ترغب الهيئات التشريعية ومجالس الإدارة في استعراض السياسة الأساسية لاسترداد التكلفة الإضافية والتأكد مما إذا كانت لا تزال صالحة، آخذة في الاعتبار تفاوت نماذج الأعمال وهياكل التكلفة للمؤسسات. ويصدق هذا بصفة خاصة بالنسبة للوكالات المتخصصة التي واجهت نمواً صفرياً أو سالباً في الميزانيات المقررة/أو الأساسية لفترة ممتدة من الزمن. وسيكون بيان السياسة العامة الموحد على نطاق المنظومة بالغ الأهمية في دعم الأعمال التي يتعين على مؤسسات الأمم المتحدة مواصلة القيام بها، تحت إشراف مجلس الرؤساء التنفيذيين، سعياً من أجل زيادة توحيد المعايير والتنسيق للممارسات وتصنيفات التكاليف المتعلقة بتكلفة المعاملات واسترداد التكاليف. وفي هذا الصدد، لم تكن نتيجة الأعمال التي اضطلع بها الفريق العامل الثاني تحت إشراف مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وشبكة المشتريات التابعة للجنة الإدارية رفيعة المستوى فيما بين عامي ٢٠٠٧-٢٠١٠، قاطعة بعد. ويمكن أن توفر الأعمال التي يضطلع بها في الوقت الراهن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان في

إطار عملية أخرى مشتركة لتنسيق استرداد التكاليف، فضلا عن التحضير لإعداد إطار ميزانية متكاملة بحلول عام ٢٠١٤ حافزا في هذا الصدد.

جيم - تركيز وتجزئة جهاز الأمم المتحدة الإنمائي

١٢٨ - في هذا الفرع، تستخدم المؤشرات المالية والطرق الإحصائية لدراسة مستوى تركيز وتجزئة الأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية في عام ٢٠٠٩. ويتسم هذا التحليل المستند إلى معلومات مالية بأوجه قصور ملازمة له حيث أنه لا يغطي الجوانب النوعية لنتائج العلاقات بين كيانات الأمم المتحدة والبلدان المستفيدة من البرنامج. وعلى سبيل المثال قد يكون مقدار الدعم الذي يقدمه كيان معين لبلد ما صغيرا جدا من حيث النفقات، بينما يمكن الحكم على مدى ملاءمته التقنية بشكل إيجابي جدا من جانب الحكومة المعنية^(٢٣).

١٢٩ - وبالرغم من أوجه القصور هذه، يمكن للتحليل المستند إلى معلومات مالية أن يوفر نظرات متعمقة على صعيد البلد المستفيد من البرنامج فيما يتعلق بالأهمية النسبية للأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية مقارنة بإجمالي المساعدة الإنمائية وكذلك فيما يتعلق بالطريقة التي تختلف بهافرادى كيانات جهاز الأمم المتحدة الإنمائي من حيث توزيعها للموارد.

١٣٠ - وفي هذا الفرع، سيبحث تركيز أو تجزؤ الأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية في جهاز الأمم المتحدة الإنمائي على مستويات ثلاثة:

- مدى أهمية جهاز الأمم المتحدة الإنمائي برمته كمصدر لتمويل التنمية لفرادى البلدان المستفيدة من البرنامج، وطريقة توزيع الموارد فيما بين هذه البلدان؟
- مدى أهمية فرادى كيانات الأمم المتحدة كمصدر لتمويل التنمية في البلدان المستفيدة من البرنامج؟
- ما هو مدى تركيز و/أو تجزؤ جهاز الأمم المتحدة الإنمائي في إنجاز الأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية؟

(٢٣) أعدت المنهجية المطبقة في هذا الفرع أصلا منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية لتقييم درجة تجزئة المساعدة الإنمائية الرسمية من جانب أعضائها، ومن جانب البلدان المستفيدة. ولم تصمم هذه المنهجية لكي تطبق في سياق متعدد الأطراف. ومن ناحية ثانية، يعتقد أن تحليلا من هذا النوع قد يوفر معلومات مفيدة بشأن أنماط التوزيع لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي. ومن الجدير بالملاحظة أن التحليل يستند إلى الجمع بين الموارد الأساسية وغير الأساسية والتمويل المتصل بالتنمية، والمساعدة الإنسانية. ومن المتوخى أن يتم إعداد تحليل تفصيلي للتركيز والتجزؤ استنادا إلى مصادر وأنواع مختلفة للتمويل، في تقرير السنة المقبلة.

١ - أهمية الأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية بالنسبة للبلدان المستفيدة من البرنامج

١٣١ - بلغت حصة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة عموماً لأغراض التنمية من إجمالي المساعدة الإنمائية (باستثناء ما يتعلق منها بتخفيف عبء الدين) عام ٢٠٠٩ ما نسبته ١٨ في المائة^(٢٤). وعلى هذا فقد أدت الأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية دوراً متواضعاً في تمويل التنمية عموماً في البلدان المستفيدة بالبرنامج.

١٣٢ - وشكلت الأنشطة البرنامجية في ٤٣ من البلدان المستفيدة بالبرنامج (٢٩ في المائة) حوالي ٨٠ في المائة من مجموع النفقات على الصعيد القطري، بينما أنفقت النسبة الباقية وهي ٢٠ في المائة في ١٠٥ بلدان.

١٣٣ - ويعكس توزيع الأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية توزيع إجمالي المساعدة الإجمالية الرسمية بشكل دقيق إلى حد ما. وينتمي أيضاً حوالي ٧٥ في المائة من المستفيدين الرئيسيين الـ ٤٣ من المساعدة الإنمائية الرسمية الذين حصلوا على ما يقرب من ٨٠ في المائة من إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية إلى مجموعة المستفيدين الـ ٤٣ الذين حظوا بـ ٨٠ في المائة من الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة لأغراض التنمية.

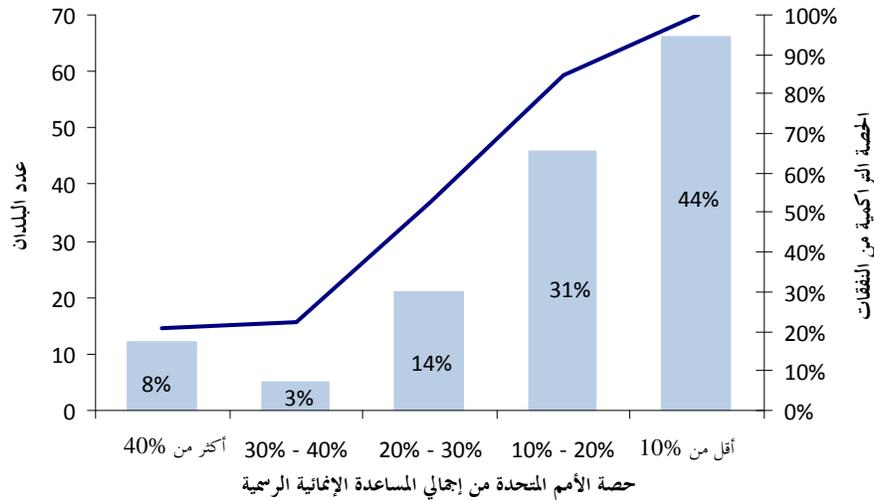
١٣٤ - وعلى مستوى أكثر تفصيلاً كما يتضح من الشكل الثاني والثلاثين شكلت الأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية ما يزيد على ٤٠ في المائة من مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية في ١٢ بلداً فقط أو ما نسبته ٨ في المائة من البلدان المستفيدة من البرنامج في عام ٢٠٠٩، ويمر كثير من تلك البلدان بحالات إنمائية خاصة. وكان حوالي ٦٣ في المائة من نفقات الأمم المتحدة في هذه البلدان الـ ١٢^(٢٥) في شكل مساعدة إنسانية. وشكلت النفقات في هذه البلدان ٢١ في المائة من إجمالي الأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية.

(٢٤) إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية، الشكل ٤ من إحصاءات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/ لجنة المساعدة الإنمائية، لجنة المساعدة الإنمائية، الجدول ١.

(٢٥) تلك البلدان هي إريتريا، جمهورية إيران الإسلامية، بربادوس، تشاد، جمهورية أفريقيا الوسطى، الجمهورية العربية السورية، كوريا الشعبية الديمقراطية، زمبابوي، السودان، الصومال، فيجي، ميانمار.

الشكل الثاني والثلاثون

حصة الأمم المتحدة من المساعدة الإنمائية الرسمية في البلدان المستفيدة من البرنامج، ٢٠٠٩



المصادر: تستثني بيانات الأمم المتحدة الموارد المحلية.

استمدت المعلومات المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية من إحصاءات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية، لجنة المساعدة الإنمائية، الجدول ٢ (أ).

١٣٥ - وبلغ عدد البلدان المستفيدة من البرنامج ٣٨ بلدا، أو ما يمثل ٢٥ في المائة من المجموع، في حين شكلت الأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية ٢٠ في المائة أو أكثر من مجموع المساعدة الإنمائية في عام ٢٠٠٩. وعلى هذا فمن المنظور المالي كان جهاز الأمم المتحدة الإنمائي برمته شريكا إنمائيا ملائما لهذه البلدان الـ ٣٨ المستفيدة من البرنامج، والتي شكلت ٥٣ في المائة من مجموع الأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية.

١٣٦ - وفي الطرف الآخر لهذه المجموعة المتنوعة، شكل ٦٤ من البلدان المستفيدة من البرنامج أو ما نسبته ٤٤ في المائة من إجمالي الأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية على أقل من ١٠ في المائة من إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية، مما جعل من جهاز الأمم المتحدة الإنمائي شريكا أقل أهمية جدا. وشكلت النفقات الإجمالية لتلك البلدان الـ ٦٤ ما نسبته ١٤ في المائة من إجمالي النفقات العالمية.

١٣٧ - وبصفة عامة، يشير التحليل السابق إلى أن الأعمال التي يضطلع بها جهاز الأمم المتحدة الإنمائي على الصعيد القطري مركزة بشكل متواضع فقط. ومن المرجح أن هذا هو انعكاس مشترك للطابع العالمي للمنظمة من ناحية، وحصتها المحدودة نوعا في إجمالي المساعدة الإنمائية، من ناحية أخرى.

٢ - الأهمية النسبية لفرادى كيانات الأمم المتحدة مقارنة بإجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية على الصعيد القطري

١٣٨ - ويبحث المستوى الثاني من التحليل الأهمية النسبية ودرجة التركيز و/أو التجزؤ للعلاقات بين فرادى كيانات الأمم المتحدة والبلدان المستفيدة بالبرنامج مقارنة بشركاء التنمية الآخرين على الصعيد القطري. وتستحدث الأبعاد المتميزة الأربعة التالية لبحث طبيعة هذه العلاقات.

(أ) ما له أولوية مقابل ما ليس له أولوية - هل حصة الكيان من النفقات على المستوى القطري أعلى أو أقل من حصة نفقات الأمم المتحدة العالمية المتعلقة بالأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية؟ ذلك أن الحصة على المستوى القطري التي تكون أعلى من الحصة العالمية، تشير إلى أن البلد يتمتع بأولوية نسبية لدى الكيان الذي يركز فيه أنشطته؛

(ب) ما له أهمية مقابل ما ليس له أهمية - هل الكيان الموجود في بلد ما يعد من بين أكبر المساهمين الذين يشكلون معا ما لا يقل عن ٨٠ في المائة من إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية؟ ويعد الانتماء إلى مجموعة أكبر المساهمين هذه مؤشراً على أهمية العلاقة مع الكيان من منظور البلد المعني المستفيد من البرنامج.

١٣٩ - ولأغراض هذا التقرير تعد الدرجة التي توصف بها العلاقات بين أحد الكيانات مع البلدان المستفيدة من البرنامج، بأنها أقل أولوية أو أقل أهمية من الناحية المالية، مؤشراً على التجزؤ. ويعبر عن هذا بعامل التجزؤ الذي يقارن عدد العلاقات الأقل أولوية وأهمية بإجمالي عدد العلاقات التي يقيمها ذلك الكيان مع البلدان المستفيدة من البرنامج. وتبلغ نسبة هذا العامل المتعلق بجميع العلاقات مجتمعة، ٤٧ في المائة (انظر الجدول ٢٢).

١٤٠ - واستناداً إلى عامل التجزؤ الذي تم تعريفه على هذا النحو، وضعت الكيانات في مجموعات لأغراض التوضيح ضمن أربع فئات مجزأة واسعة على النحو التالي: منخفضة، صفر - ٢٣ في المائة؛ منخفضة إلى متوسطة، ٢٤-٤٧ في المائة؛ متوسطة إلى مرتفعة، ٤٨-٧٠ في المائة؛ ومرتفعة، فوق ٧٠ في المائة. ومن المهم مراعاة أن الغرض من هذا التصنيف هو فقط لتنظيم المعلومات المالية بطريقة يمكن فهمها بسهولة من جانب القارئ، وليس من أجل وضع ترتيب لفرادى الكيانات.

١٤١ - وبالرغم من ذلك، فكلما ازدادت درجة التجزؤ كلما زاد بشكل نسبي احتمال زيادة التكاليف المرتبطة بالمحافظة على العلاقات بين كيانات الأمم المتحدة والبلدان المستفيدة من البرنامج، ومن ثم تشتد الحاجة إلى استكشاف سبل للحد من تلك التكاليف، وذلك

مثلاً، من خلال السعي لاقتناص الفرص التي توفرها نُهج النظام الموحد تجاه التنسيق البرنامجي والخدمات المشتركة.

١٤٢ - ويتمثل الغرض الرئيسي من التحليل في هذا المستوى الثاني، خلافاً لما كان عليه الحال في الجزء السابق من هذا الفرع حيث جرى التركيز على النظام ككل، في فهم العلاقة المالية لفرادى الكيانات بشكل أفضل مقارنة بشركاء التنمية الآخرين من البلدان المستفيدة من البرامج على الصعيد القطري.

١٤٣ - ويرد موجز للنتائج الرئيسية للتحليل في الجدول ٢٢ كما يرد توضيح لها في الشكل الثالث والعشرين.

١٤٤ - وكما يتبين من الجدول ٢٢، تقيم جميع كيانات الأمم المتحدة التي أبلغت عن النفقات على الصعيد القطري ١ ٧٧٩ علاقة مع ١٤٨ من البلدان المستفيدة من البرنامج. وكان حوالي ٦ في المائة من هذه العلاقات مهماً من الناحية المالية، بمعنى أن الكيانات المعنية كانت من بين المساهمين الرئيسيين الذين شكلوا معاً ٨٠ في المائة من إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية على الصعيد القطري.

الجدول ٢٢

العلاقات بين كيانات الأمم المتحدة والبلدان المستفيدة، ٢٠٠٩^(١)

الكيان	عدد العلاقات	أكثر أولوية		أقل أولوية		الأهمية الإجمالية	درجة التحزؤ
		مهم	أقل أهمية	مهم	أقل أهمية		
		أ	ب	ج	د	أ + ج	
الأونروا	٤	٤	صفر	صفر	صفر	٤	منخفضة
الاتحاد البريدي العالمي	٧	صفر	٦	صفر	١	صفر	
منظمة السياحة العالمية	١٣	صفر	١٠	صفر	٣	صفر	
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	١٣٧	٣٥	٤٩	٣	٥٠	٣٨	منخفضة إلى متوسطة
صندوق الأمم المتحدة للسكان	١١٤	٢	٧٩	صفر	٣٣	٢	
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	٩١	٢	٥٩	صفر	٣٠	٢	
مركز التجارة الدولية	٣٣	صفر	٢٥	صفر	٨	صفر	
مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)	٤٣	صفر	٣١	صفر	١٢	صفر	
الوكالة الدولية للطاقة الذرية	٩٦	صفر	٦٩	صفر	٢٧	صفر	

الكيان	عدد العلاقات	أكثر أولوية		أقل أولوية		الأهمية الإجمالية	درجة التحزؤ
		مهم	أقل أهمية	مهم	أقل أهمية		
مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية	٢٦	صفر	١٨	صفر	٨	صفر	
برنامج الأمم المتحدة المشترك المشمول برعاية متعددة والمعني بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز	١٠٨	صفر	٧٠	صفر	٣٨	صفر	
منظمة العمل الدولية	٩٢	صفر	٥١	صفر	٤١	صفر	
الاتحاد الدولي للاتصالات	٦٩	صفر	٣٨	صفر	٣١	صفر	
برنامج الأغذية العالمي	٨٠	٢١	٤	٣	٥٢	٢٤	
اليونيسيف	١٢٣	٢٢	٣٧	صفر	٦٤	٢٢	
مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	٩١	١٤	٣٠	صفر	٤٧	١٤	
منظمة الصحة العالمية ^(ب)	١٤٦	٥	٥٨	صفر	٨٣	٥	
منظمة الأغذية والزراعة	١٢٣	١	٥٦	صفر	٦٦	١	متوسطة إلى مرتفعة
برنامج الأمم المتحدة للبيئة	٣٤	صفر	١٨	صفر	١٦	صفر	
مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	٥٢	صفر	٢٢	صفر	٣٠	صفر	
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)	١٠٢	صفر	٤١	صفر	٦١	صفر	
موئل الأمم المتحدة	٥٣	صفر	١٩	صفر	٣٤	صفر	
اليونيسكو	١١٢	صفر	٣٩	صفر	٧٣	صفر	
إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة	١٨	صفر	٥	صفر	١٣	صفر	مرتفعة
المنظمة العالمية للملكية الفكرية ^(ج)	١٢	صفر	٣	صفر	٩	صفر	
المجموع	١ ٧٧٩	١٠٦	٨٣٧	٦	٨٣٠	١١٢	

المصدر: استمد إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية على صعيد البلد المستفيد من البرنامج من إحصاءات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية، لجنة المساعدة الإنمائية، الجدول ٢ (أ).

(أ) في إطار إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية على مستوى البلد المستفيد من البرنامج.

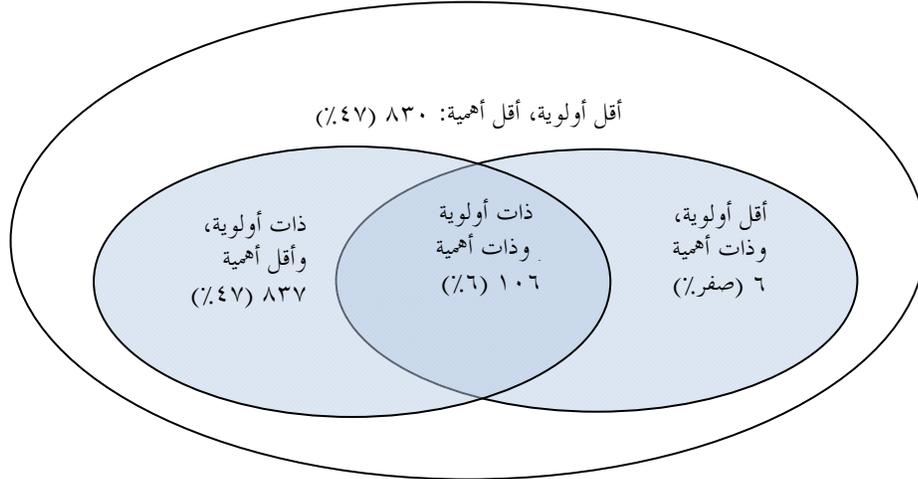
(ب) لم تتح النفقات التفصيلية لمنظمة الصحة العالمية على المستوى القطري لعام ٢٠٠٨ أو عام ٢٠٠٩. وعوضاً عن ذلك استخدمت النفقات التفصيلية لعام ٢٠٠٧ وحسبت بطريقة تناسبية مقارنة بمجموع نفقات منظمة الصحة العالمية في عام ٢٠٠٩.

(ج) لم تتوافر بيانات نفقات المنظمة العالمية للملكية الفكرية لعام ٢٠٠٩. وعوضاً عن ذلك استخدمت المعلومات المتعلقة بسنة ٢٠٠٨ لأغراض التحليل الوارد في هذا الفرع من التقرير.

١٤٥ - وفيما يلي استعراض أكثر تفصيلاً لاثنتين من الفئات الأربع المبينة في الجدول ٢٢:

الشكل الثالث والعشرون

العلاقات بين كيانات الأمم المتحدة والبلدان المستفيدة، ٢٠٠٩^(أ)



المصدر: استمد إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية على مستوى البلد المستفيد من البرنامج من إحصاءات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية، لجنة المساعدة الإنمائية، الجدول ٢ (أ).

(أ) الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية مقارنة بإجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية.

١٤٦ - وفيما يتعلق بنسبة ٦ في المائة من العلاقات التي اتسمت بأنها ذات أولوية أو مهمة (من الناحية المالية) فإنها شكلت ٤٤ في المائة من جميع النفقات على الصعيد القطري في عام ٢٠٠٩، أو حوالي ٦,١ بلايين دولار.

١٤٧ - وكان حوالي ٤٧ في المائة من العلاقات في عام ٢٠٠٩ أقل أولوية وأهمية، وحظيت بحوالي ٢٧ في المائة من جميع النفقات على الصعيد القطري، أو ٣,٨ بلايين دولار. وكانت قيمة ٤٨٢ من هذه العلاقات أقل من مليون دولار. ومن المنطقي الافتراض بأن من المرجح أن تكون تكلفة المحافظة على عدد كبير من العلاقات الأقل أولوية وأهمية مرتفعة نسبياً.

١٤٨ - ويوضح الجدول ٢٢ أنه يمكن وصف العمليات التي اضطلع بها ١٣ كيانات، أو ما يزيد على نصف المجموع، بأنها ذات درجة تجزؤ أقل من المتوسط. وشكلت هذه الكيانات الـ ١٣ حوالي ٣٥ في المائة من مجموع الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة على المستوى القطري. وبالتالي، فإن العمليات التي اضطلعت بها الكيانات الـ ١٢ الأخرى تمثل

٦٥ في المائة من إجمالي الأنشطة التنفيذية على الصعيد القطري، ويمكن وصفها بأنها ذات درجة تجزؤ أكثر من المتوسط.

٣ - الأهمية النسبية لفرادى كيانات الأمم المتحدة مقارنة بإجمالي الأنشطة التنفيذية على الصعيد القطري

١٤٩ - ويبحث المستوى الثالث من التحليل الأهمية النسبية ودرجة التركيز و/أو التجزؤ للعلاقات، بين فرادى كيانات الأمم المتحدة والبلدان المستفيدة من البرنامج، مقارنة بشركاء الأمم المتحدة الآخرين فقط في مجال التنمية.

١٥٠ - ويوفر الجدول ٢٣ لمحة عامة لهذا التحليل ويبين من منظور داخلي لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي أن ٣٠ في المائة من العلاقات بين الكيانات والبلدان المستفيدة من البرنامج، كانت مهمة. وفي حالة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونسيف، على سبيل المثال، اتسم ما نسبته ٩٢ و ٩٣ في المائة من علاقتهما بالأهمية في عام ٢٠٠٩.

١٥١ - وشكلت نسبة الـ ٣٠ في المائة من العلاقات المهمة حوالي ٨٥ في المائة من كافة النفقات على الصعيد القطري في عام ٢٠٠٩ بالنسبة للكيانات التي جرى استعراضها في سياق هذا التحليل، أو ١١,٨ بلايين دولار. أما نسبة الـ ٧٠ في المائة للعلاقات الأقل أهمية فشكلت ١٥ في المائة من جميع النفقات على الصعيد القطري، أو ٢,٢ بلايين دولار.

١٥٢ - وفي الجدول ٢٣ صنفت الكيانات مرة أخرى في مجموعات لأغراض توضيحية ضمن أربع فئات مجزأة على نطاق واسع على النحو التالي: منخفضة، صفر - ١٩ في المائة؛ منخفضة إلى متوسطة، ١٩-٣٨ في المائة؛ متوسطة إلى مرتفعة، ٣٨-٥٧ في المائة؛ ومرتفعة، فوق ٥٧ في المائة.

١٥٣ - وفيما يتعلق بمدى تجزؤ الأنشطة البرنامجية لفرادى الكيانات من المنظور الداخلي منظومة الأمم المتحدة يوضح الجدول ٢٣ أنه يمكن اعتباره خمسة كيانات أقل تجزؤاً. وشكلت هذه الكيانات الخمس ٧٠ في المائة من مجموع نفقات الأنشطة التنفيذية على الصعيد القطري في عام ٢٠٠٩، و ٢٠ في المائة من إجمالي العلاقات. ويمكن وصف درجة تجزؤ مجموعة من ٨ كيانات بأنها منخفضة إلى متوسطة. وشكلت هذه المجموعة ٧ في المائة من مجموع الأنشطة على الصعيد القطري و ٢٩ في المائة من إجمالي العلاقات.

١٥٤ - وعلى ذلك، ومن منظور التنمية الداخلي للأمم المتحدة، فإن ٧٧ من النفقات على الصعيد القطري في عام ٢٠٠٩ أنفقتها كيانات يمكن وصف العمليات التي قامت بها بأنها

ذات درجة تجزؤ أقل من المتوسط. وبالتالي، فإن ٢٣ في المائة من الأنشطة على الصعيد القطري اضطلعت بها كيانات تتصف بأهما ذات درجة تجزؤ أعلى من المتوسط أو مرتفعة.

١٥٥ - وعلى نحو ما جرت الإشارة إليه أعلاه لا يغطي التحليل الوارد آنفا والمستند إلى المعلومات المالية أي جوانب نوعية لـ ١ ٧٧٩ علاقة بين ٢٥ كيانا و ١٤٨ من البلدان المستفيدة من البرامج. وبالرغم من ذلك، يمكن لنتائج التحليل أن تسهم في تنوير المناقشات المتعلقة بالسياسات العامة بشأن الإدارة عموما وكفاءة التكلفة المتعلقة بدعم كثير من العلاقات الأقل أولوية وأهمية من الناحية المالية، والحفاظة عليها. وفي هذا الصدد، ينبغي باستمرار استكشاف واستغلال الفرص للتبسيط والترشيد، بما في ذلك من خلال السعي بقوة من أجل المزايا التي يمكن أن تستمد من نهج النظام الموحد من أجل مواءمة وتنسيق البرنامج والإدارة، والخدمات المشتركة.

الجدول ٢٣

عدد العلاقات بين كيانات الأمم المتحدة والبلدان المستفيدة، الأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية، ٢٠٠٩

الكيان	عدد العلاقات	أكثر أولوية		أقل أولوية		الأهمية الإجمالية	درجة التجزؤ
		أهمية	مهمة	أهمية	مهمة		
		أ	ب	ج	د	أ + ج	
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	١٣٧	٨٤	صفر	٤٢	١١	١٢٦	
اليونيسيف	١٢٣	٥٩	صفر	٥٥	٩	١١٤	
برنامج الأغذية العالمي	٨٠	٢٥	صفر	٤٢	١٣	٦٧	منخفضة
الأونروا	٤	٤	صفر	صفر	صفر	٤	
الاتحاد البريدي العالمي	٧	صفر	٦	صفر	١	صفر	
صندوق الأمم المتحدة للسكان	١١٤	٣٦	٤٥	صفر	٣٣	٣٦	منخفضة
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	٩١	٣٢	٢٩	صفر	٣٠	٣٢	إلى متوسطة
الوكالة الدولية للطاقة الذرية	٩٦	٣	٦٦	صفر	٢٧	٣	
الأونكتاد	٤٣	١	٣٠	صفر	١٢	١	
برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز	١٠٨	١	٦٩	صفر	٣٨	١	
منظمة السياحة العالمية التابعة للأمم المتحدة	١٣	صفر	١٠	صفر	٣	صفر	

الكيان	عدد العلاقات	أكثر أولوية		أقل أولوية		الأهمية الإجمالية	درجة التجزؤ
		مهمة	أقل أهمية	مهمة	أقل أهمية		
مركز التجارة الدولية	٣٣	صفر	٢٥	صفر	٨	صفر	
مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية	٢٦	صفر	١٨	صفر	٨	صفر	
مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	٩١	٤٤	صفر	١٢	٣٥	٥٦	
منظمة الصحة العالمية	١٤٦	٥٣	١٠	١	٨٢	٥٤	
منظمة الأغذية والزراعة	١٢٣	٢٣	٣٤	صفر	٦٦	٢٣	متوسطة إلى مرتفعة
منظمة العمل الدولية	٩٢	٣	٤٨	صفر	٤١	٣	
مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	٥٢	٣	١٩	صفر	٣٠	٣	
برنامج الأمم المتحدة للبيئة	٣٤	١	١٧	صفر	١٦	١	
الاتحاد الدولي للاتصالات	٦٩	صفر	٣٨	صفر	٣١	صفر	
اليونيدو	١٠٢	٥	٣٦	صفر	٦١	٥	
اليونسكو	١١٢	٢	٣٧	صفر	٧٣	٢	
موتل الأمم المتحدة	٥٣	١	١٨	صفر	٣٤	١	
إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة	١٨	١	٤	صفر	١٣	١	مرتفعة
المنظمة العالمية للملكية الفكرية	١٢	صفر	٣	صفر	٩	صفر	
المجموع	١ ٧٧٩	٣٨١	٥٦٢	١٥٢	٦٨٤	٥٣٣	

دال - تكلفة تنسيق جهاز الأمم المتحدة الإنمائي

١٥٦ - لاحظت الجمعية العامة في القرار ٢٠٨/٦٢ أن "أنشطة التنسيق تنطوي على الرغم من فائدتها على تكاليف معاملات يتحملها كل من البلدان المستفيدة من البرامج ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة، وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً سنوياً إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية عن أداء نظام المنسقين المقيمين، بما في ذلك تكاليفه ومنافعه". وكان هذا تأكيداً للقرار ٢٥٠/٥٩ الذي شددت فيه الجمعية العامة على

ضرورة تقييم أنشطة التنسيق باستمرار وضرورة تحليل التكاليف وتقييمها مقارنة بالنفقات الإجمالية للبرامج فيما يتعلق بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية^(٢٦).

١٥٧ - وكجزء من الأعمال التحضيرية لهذا التقرير، درست الإدارة أيضا تكاليف ومنافع تنسيق الأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية في جهاز الأمم المتحدة الإنمائي. وقد تركز هذا التحليل بصفة خاصة على جانب التكاليف، نظرا لأن تقدير المنافع مسألة أكثر تعقيدا وتتطلب موارد ووقتا غير متاح لهذه الدراسة. ويوفر الجدول ٢٤ موجزا تجميعيا للنتائج الرئيسية لهذا التحليل.

(٢٦) بالإضافة إلى ذلك، دعا المجلس الاقتصادي والاجتماعي في القرار ٢/٢٠٠٨ مجلس الرؤساء التنفيذيين ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية إلى "مواصلة إعداد نهج لقياس تكاليف التنسيق ومنافعه وإعداد تقرير في هذا الشأن".

الجدول ٢٤
تكاليف التنسيق ومنافعه

التكاليف		المنافع (على المستوى القطري فقط)	
نوع التكلفة	التكلفة السنوية	مصادر البيانات	ملاحظات وتحديات
نوع التكلفة			
على الصعيد القطري (بملايين دولارات الولايات المتحدة)			
فعالية التنمية			
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	١١٩,٥	ميزانية فترة الستين، دراسة استقصائية لعبء العمل ^١	تغطي جميع الأنشطة التي يشترك في الاضطلاع بها كيانان أو أكثر من كيانات الأمم المتحدة على الصعيد القطري وتجمع بين أنشطة التنمية وتنسيق المساعدة الإنسانية
(أ) نظام المنسق المقيم ووقت موظف المكاتب القطرية			إحراز بعض التقدم، لكن يصعب قياسه
			التقييمات، استعراضات منتصف المدة ووثائق الأمم المتحدة للمساعدة الإنسانية/الوكالات: تعزيز استخدام (أ) الإدارة القائمة على النتائج في أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، (ب) المجموعات البرنامجية
(ب) دعم نظام المنسق المقيم وصندوق التنسيق القطري	٣١	ميزانية فترة الستين، بيانات الصندوق الاستئماني	إنفاق جزئي في المقر وعلى المستويات الإقليمية
			نتائج إيجابية ^١
			الملكية على الصعيد الوطني والتوافق مع الأولويات الوطنية
كيانات الأمم المتحدة الأخرى ووقت موظفي المكاتب القطرية	٧٢	استقراء بيانات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	إمكانية زيادة تطوير المنهجية المتعلقة بالاستعراض الدوري الفصلي الشامل
			بناء القدرة الوطنية وزيادة استخدام النظم الوطنية واستخدام وحدات تنفيذ برنامجية أقل
			نتائج إيجابية ولكن التقدم قليل في خفض وحدات التنفيذ البرنامجية
			الحاجة إلى مؤشرات أداء استعراض منتظم ^١
			لم يبحث ذلك في التقييمات أو في تقارير منتصف المدة
			الحصول على الخبرة وتعزيز الحصول على الخبرة بالنسبة للخبرة المتخصصة في منظومة الأمم المتحدة
			المرجع نفسه ^١

التكاليف		المنافع (على المستوى القطري فقط)	
نوع التكلفة	التكلفة السنوية	مصادر البيانات	ملاحظات وتحديات
الصعد العالمية والإقليمية			
(أ) مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج واللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالإدارة، والعملية المشتركة بين الوكالات	١٠	الأفرقة العاملة مستوى الموظفين، والوقت	يخصيص ٤٧ في المائة من موارد مجلس الرؤساء التنفيذيين لأغراض التنمية
(ب) مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية/مكتب تنسيق التعاون الإنمائي وتكاليف موظفي أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين	٥	نفقات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومجلس الرؤساء التنفيذيين	تعزيز الحصة إلى كفاءة التشغيل أماكن العمل والخدمات المشتركة، من قبيل المشتريات والموارد البشرية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاتفاقات الطويلة الجمل
إجمالي التكاليف المقدرة ٢٣٧,٥		٣٪ من موارد البرامج القطرية	
		التقدم المحرز	التحديات
		مصادر المعلومات	التحديات
		المرجع نفسه ^١	المرجع نفسه ^١

(أ) انظر DP/2010/3 الجدول ٤ أ وجدول الموجز ٣.

(ب) هو نظام من المؤشرات لتقييم التقدم وتعزيز المساهمة لأفرقة الأمم المتحدة القطرية في مجالات التنسيق أي الامتثال للنهج المنسق للتحويلات النقدية، واستخدام أفرقة الأمم المتحدة القطرية لوثيقة برجة وحيدة، والبعثات المشتركة، واستخدام نظم الرصد الوطنية، والحد من استخدام وحدات تنفيذ البرامج، والمشتريات المشتركة وما إلى ذلك.

١ - التكاليف

١٥٨ - تقدر التكلفة السنوية للتنسيق لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي بنحو ٢٣٧ مليون دولار أو ما يقرب من ٣ في المائة من الموارد البرنامجية القطرية في عام ٢٠٠٩. ويشمل هذا الرقم ما يلي:

(أ) تكاليف نظام المنسق المقيم حسما أفاد به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فضلا عن القيم النقدية للوقت المستخدم من جانب موظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الصعيد القطري فيما يتعلق بأنشطة التنسيق (١١٩,٥ ملايين دولار)^(٢٧).

(ب) نفقات صناديق التنسيق على الصعيد القطري (٣١ مليون دولار)؛

(ج) القيمة النقدية للوقت المستخدم من جانب الموظفين من كيانات الأمم المتحدة الأخرى في الأنشطة التنسيقية على الصعيد القطري (٧٢ مليون دولار)^(٢٨)؛

(د) تبلغ القيمة النقدية للوقت المستخدم من جانب موظفي الأمم المتحدة في عمليات مشتركة بين الوكالات في المقر وعلى المستويات الإقليمية (١٠ ملايين دولار)^(٢٩)؛

(هـ) تبلغ تكاليف موظفي المجموعة الإنمائية للأمم المتحدة/موظفي تنسيق العمليات الإنمائية وأمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين (٥ ملايين دولار).

(٢٧) حسب قياسه في آخر دراسة استقصائية عن عبء العمل.

(٢٨) يتخذ هذا التقدير نقطة انطلاق من الدراسة الاستقصائية لعبء العمل في المكتب القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ويميز بين نوع الأنشطة التي تضطلع بها صناديق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فقط (من قبيل مهمة المنسق المقيم) والأنشطة التي يرجح أن يحاكيها موظفو واحدة أو أكثر من كيانات الأمم المتحدة الأخرى (من قبيل الأفرقة المواضيعية). ويقدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن الحساب الأول يبلغ تقريبا أربعة أضعاف المجموع من حيث التكلفة والأخير يبلغ الخمس. ولذا فإن تكلفة الأخير هي ٢٣,٩ مليون دولار (خمس مبلغ ١١٩,٥ ملايين دولار). ويلزم بعد ذلك تقدير حصة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من عبء العمل لجميع الموظفين المشتركين في أنشطة "المحاكاة". وللقيام بهذا، جرى استعراض البيانات المتعلقة بالأفرقة المواضيعية والأفرقة الأخرى المشتركة بين الوكالات لخمسة عشرة من الأفرقة القطرية. وكان من بين هذه الأفرقة القطرية ١٠٤ من الرؤساء والرؤساء المشاركين، وخص برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٦ منهم وخص الجهات الأخرى كلها ٧٨. وعلى هذا، فإن حصة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بلغت الربع ولذا يقدر أن تكلفة التنسيق في الكيانات غير التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ثلاثة أمثال تكاليف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المفصلة أي ٧١,٧ مليون دولار (٢٣,٩ × ٣).

(٢٩) يستند هذا التقدير إلى دراسة استقصائية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية/مجلس الرؤساء التنفيذيين، واللجنة رفيعة المستوى العاملة بالبرنامج والأفرقة العاملة التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين والعمليات الأخرى المشتركة بين الوكالات ومتوسط العدد ومستوى المشاركين.

١٥٩ - وتوضح الأرقام المذكورة أعلاه أن تكاليف التنسيق مركزة في الأغلب على الصعيد القطري بينما تلك التي في المقر وعلى المستويات الإقليمية ضئيلة بالمقارنة.

١٦٠ - ويخضع التقدير المذكور أعلاه لتكاليف لشروط عديدة^(٣٠).

(أ) أولاً، لئن كانت تقديرات تكاليف تنسيق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي موثوقة، فإن البيانات القابلة للمقارنة بالنسبة لوكالات الأمم المتحدة الأخرى التي تعمل على الصعيد القطري غير متاحة. ولذا فقد استخدم لأغراض هذا التحليل تقدير الحجم الإجمالي للقيمة النقدية للوقت المستخدم من جانب موظفي كيانات الأمم المتحدة في أنشطة التنسيق على الصعيد القطري؛

(ب) ثانياً، تغطي بيانات التكلفة على الصعيد القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي جميع الأنشطة التي يعمل فيها معاً اثنان أو أكثر من كيانات الأمم المتحدة. ولذا، فعلى سبيل المثال، تغطي هذه البيانات التحضير لأعمال أفرقة التنسيق البرنامجية لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية لتنفيذ إطار العمل، وتكرس الأعمال التي تضطلع بها أفرقة العمل لتحقيق كفاءة التشغيل. وسوف يعالج نظام تصنيف التكاليف الجديد لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف، الذي أقرته المجالس التنفيذية هذه الأنشطة باعتبارها أنشطة برامج أو عمليات عوضاً عن معاملتها كأنشطة تنسيق. ومن هذا المنظور، يمكن أن يقال أن البيانات المذكورة أعلاه تبالغ في حجم تكاليف التنسيق؛

(ج) ثالثاً، لا تفرق بيانات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بين الأنشطة المتصلة بالتنمية والأنشطة المتصلة بالمساعدة الإنسانية. ولذا يبالغ التقدير المذكور أعلاه لتكاليف التنسيق على الصعيد القطري في تكاليف أنشطة التنسيق التي تعد أنشطة إنمائية صافية.

١٦١ - وخلاصة هذا التحليل أن تكاليف التنسيق في جهاز الأمم المتحدة الإنمائي لا تزال متواضعة مقارنة بالقيمة الإجمالية لموارد البرمجة القطرية. وهناك بعض الدلائل على أن الأمم المتحدة تحتاج إلى تخصيص المزيد من الموارد لأغراض التنسيق. وفي الوقت ذاته، قد يكون هناك مجال لتحقيق وفورات من خلال تبسيط عمليات التحضير والرصد وإعداد التقارير بشأن أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والبرامج القطرية.

(٣٠) للاطلاع على مزيد من التفاصيل انظر ورقة المعلومات الأساسية بشأن التكاليف والمنافع المتعلقة بالتنسيق والمتاحة على الموقع: www.un.org/esa/coordination/dcbp_stat.htm.

٢ - المنافع

١٦٢ - تتحقق منافع التنسيق بصورة رئيسية في شكل تحسين فعالية التنمية لبرامج الأمم المتحدة وزيادة كفاءة العمليات على الصعيد القطري. ويصعب جدا تحويل هذه المنافع إلى قيمة نقدية، وفي كثير من الحالات قد لا يكون ذلك فعالا من حيث التكلفة. وعوضا عن ذلك يمكن لأفرقة الأمم المتحدة القطرية أن تزيد من استخدام تقييم أطر الأمم المتحدة للمساعدة القطرية، واستعراضات منتصف المدة، والدراسات الاستقصائية النوعية لتقييم هذه المنافع.

١٦٣ - وقد أشارت تقييمات أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية واستعراضات منتصف المدة، وتقارير أخرى إلى طائفة متنوعة من النتائج الإيجابية من التنسيق على الصعيد القطري، بما في ذلك تقوية الملكية الوطنية؛ وتقليل الازدواجية؛ ونتائج واضحة بصفة خاصة في بعض المجالات الشاملة من قبيل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والأهداف الإنمائية للألفية والانتقال من الغوث إلى التنمية؛ وتقليل تكاليف المعاملات نتيجة للمبادرات التشغيلية المشتركة.

١٦٤ - وتوحي نتائج تقييمات أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية لاستعراضات منتصف المدة أيضا بأن فعالية جهاز الأمم المتحدة الإنمائي على الصعيد القطري لا تزال تتأثر بالتجزؤ وازدواجية الجهود. وتشير هذه التقارير كذلك إلى أن جهود التنسيق الكبيرة قد استثمرت في التحضير لأطر المساعدة الإنمائية للأمم المتحدة في كثير من البلدان المستفيدة من البرنامج في حين اجتذب تنفيذها، بما في ذلك الرصد والتقييم والإبلاغ عن النتائج، اهتماما أقل.

١٦٥ - وعلاوة على ذلك تشير تقييمات أطر المساعدة الإنمائية للأمم المتحدة واستعراضات منتصف المدة والتقارير الأخرى إلى أن وكالات الأمم المتحدة تواصل تقديم حوافر للموظفين من أجل وضع أولويات للبرمجة والتقارير التي يقومون بإعدادها. بما في ذلك الإدارة القائمة على النتائج ونظم الإبلاغ المقررة بواسطة مجالس الإدارة المعنية. وعلى هذا، فإن مساءلة منظومة الأمم المتحدة برمتها عن إنجاز النتائج على نطاق المنظومة على الصعيد القطري لا تزال ضعيفة. وطبقا للتقارير، كثيرا ما يبدو التقدم في تعزيز الاتساق على نطاق المنظومة على الصعيد القطري، مرهنا أكثر بالالتزام الشخصي للأفراد الرئيسيين عوضا عن ارتفانه بسياسات الوكالة المحددة.

١٦٦ - وتقتراح هذه الخطوات باعتبارها خطوات ممكنة في المستقبل

(أ) يمكن أن يطلب إلى الأمين العام أن يجري كل أربع سنوات تحليلاً شاملاً للتكاليف والمنافع من أجل تنسيق الأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية في منظومة الأمم المتحدة كجزء من الأعمال التحضيرية لاستعراض السياسات الشامل الذي يجري كل أربع سنوات. ويمكن لهذا التقييم أن يجبّ التقارير السنوية الحالية بشأن تكاليف ومنافع نظام المنسق المقيم كما يمكن يشمل أن دراسة استقصائية لعبء العمل بشأن الوقت الذي يستخدمه موظفو الأمم المتحدة على الصعيد القطري في الأنشطة التنسيقية، ليحل محل المبادرات المماثلة لفرادى الوكالات أو يكملها؛

(ب) ويمكن أن يُطلب إلى مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية/مكتب تنسيق عمليات التنمية التابع للأمم المتحدة بالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية إعداد مجموعة من المؤشرات للقيام سنوياً بتقييم التقدم الحاصل في تعزيز تنسيق البرنامج والتنفيذ على الصعيد القطري^(٣١)؛

(ج) ويمكن أن يُطلب إلى مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية/مكتب تنسيق عمليات التنمية التابع للأمم المتحدة تغيير الصلاحيات النموذجية لتقييمات إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، واستعراضات منتصف المدة بحيث تشمل المسائل التالية:

- ما هي النتائج المحددة لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية التي لم يكن ليتسنى تحقيقها لو أن الوكالات تصرفت كل منها بمفردها؟
- ما مقدار فعالية مشاركة الوكالات المتخصصة، بما في ذلك الوكالات غير المقيمة، في عمليات إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية؟
- ماذا كان أثر إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية على تكاليف المعاملات التي واجهتها وكالات الأمم المتحدة، والحكومات والشركاء الآخرون؟

(٣١) أوصت البعثة الرفيعة المستوى التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية/اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى في آذار/مارس ٢٠١٠ بتمكين المنسقين المقيمين/أفرقة الأمم المتحدة القطرية من تحديد أهداف ومؤشرات كفاءة محددة السياق بحيث يتعين أن تصبح جزءاً من تقييم الأداء لأفرقة الأمم المتحدة القطرية بما في ذلك أفرقة إدارة العمليات وأفرقتها الفرعية. وتتوافر بعض البيانات المتعلقة بمثل هذا التقييم بالفعل لدى مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية/مكتب تنسيق عمليات التنمية التابع للأمم المتحدة كجزء من عمليات تقديم تقارير المنسقين المقيمين السنوية. وقد أعلنت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية/مكتب تنسيق عمليات التنمية التابع للأمم المتحدة عن خطط لوضع قواعد بيانات من هذا القبيل. ومن شأن وضع مؤشرات تنسيق إنمائية تيسير تقدير المنافع الناجمة عن التنسيق، ولا سيما فيما يتعلق بالعمليات.

- ما هو الأثر الذي أحدثه النهج المنسق للتحويلات النقدية فيما يتعلق بخفض تكاليف المعاملات على الصعيد القطري لحكومات البلدان المستفيدة في البرامج وكيانات الأمم المتحدة؟
 - ما هي النتائج التي تحققت من خلال مبادرات التنسيق في منطقة العمليات، وهل رجحت المنافع التكاليف؟
- (د) ومع مراعاة أن آخر تقييم شامل لعملية التقييم القطري الموحد/إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية قد أُجري للاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات للسياسة العامة لتقديمه إلى الجمعية العامة سنة ٢٠٠٤، فقد يود المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يدرس الطلب إلى الأمين العام بترتيب تقييم للمتابعة كجزء من الأعمال التحضيرية لاستعراض السياسات الشامل الذي يجري كل أربع سنوات.

المرفق الأول

ملاحظة تقنية بشأن التعاريف، والمصادر والتغطية

لأغراض هذا التقرير يعرف جهاز الأمم المتحدة الإنمائي بأنه ٣٦ كياناً^(١) تعد تقارير عن تمويل أنشطة تنفيذية لأغراض التنمية في عام ٢٠٠٩ (لا يشمل هذا مؤسسات برايتن وودز).

ومن بين الكيانات التي تشكل جهاز الأمم المتحدة الإنمائي كان هناك تعريف متفق عليه عموماً بالمصطلحات الرئيسية من قبيل "الأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية" و "المساهمات". ويبدأ هذا التقرير بتناول ناحية القصور هذه وذلك بتعريف الأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية بأنها تلك الأنشطة التي تضطلع بها كيانات جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، والتي تعزز التنمية المستدامة والرفاه للبلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقال. وهي تشمل الأنشطة الإنمائية الطويلة الأجل فضلاً عن تلك الأنشطة التي تركز على المساعدة الإنسانية على حد سواء، وتتعلق بالأعمال التي تقوم بها صناديق الأمم المتحدة وبرامجها، ووكالاتها المتخصصة، وإداراتها ومكاتبها والتي تتمتع بولاية محددة في هذا الصدد.

(أ) اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، اللجنة الاقتصادية لأوروبا، اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، منظمة الأغذية والزراعة، الوكالة الدولية للطاقة الذرية، منظمة الطيران المدني الدولي، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، منظمة العمل الدولية، المنظمة البحرية الدولية، مركز التجارة الدولية، الاتحاد الدولي للاتصالات، برنامج الأمم المتحدة المشترك المشمول برعاية متعددة والمعني بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، الأونكتاد، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (بما في ذلك متطوعي الأمم المتحدة، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية)، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، اليونسكو، صندوق الأمم المتحدة للسكان، مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، اليونيسيف، اليونيدو، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، الأونروا، منظمة السياحة العالمية، الاتحاد البريدي العالمي، برنامج الأغذية العالمي، منظمة الصحة العالمية، المنظمة العالمية للملكية الفكرية، المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، ومنظمة السياحة العالمية.

اجتماع الخبراء المعني بالإبلاغ والتمويل على نطاق المنظومة

بغية زيادة تعزيز الاتساق والتقدير للدور الذي تقوم به إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، والقيمة المضافة للإبلاغ بشأن التمويل على نطاق المنظومة، نظمت الإدارة بالتعاون مع أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين اجتماعا للخبراء في كانون الثاني/يناير ٢٠١١. بمشاركة شاملة من كيانات الأمم المتحدة فضلا عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية. وتمثل الغرض المحدد للاجتماع في وضع خريطة طريق لترشيد وتبسيط وتعزيز الإبلاغ عن التدفقات التمويلية على نطاق المنظومة، استنادا إلى نواحي القوة والضعف والفرص الحالية، من منظور أصحاب المصلحة الذين هم من داخل منظومة الأمم المتحدة أو من خارجها على حد سواء. ووافق الاجتماع على ضرورة تعزيز استخدام أوجه التداخل والنواحي المشتركة المتعلقة بالاحتياجات من البيانات والمعلومات، وعمليات الجمع، والإدارة، والحصول على البيانات والمعلومات. وعلاوة على ذلك، خلص الاجتماع إلى أن موضوع الإبلاغ على نطاق المنظومة ينبغي أن يصبح بندا عاديا بشكل أكبر لمناقشته في المنتديات المشتركة بين الوكالات. وفي هذا الصدد، يعد الإبلاغ على نطاق المنظومة وسيلة يمكن بها السعي من أجل تحقيق الاتساق للمفاهيم والسياسات والممارسات ذات الصلة بطريقة عملية. وتتابع كل من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومجلس الرؤساء التنفيذيين مهمة نتائج الاجتماع. ويتوافر موجز لاجتماع الخبراء في الموقع www.un.org/esc/coordination/dcpb-stat.htm.

وقد اعتمدت الوكالات المتخصصة معاملات لقياس حصة الاشتراكات في الميزانية المقررة العادية، والتي تعد أنشطة تنفيذية لأغراض التنمية، استنادا إلى مشاورات مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية. وفي ما يتعلق بوكالات من قبيل اليونيدو ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة العمل الدولية واليونسكو، ومنظمة الأغذية والزراعة تعد هذه الحصة كبيرة جدا (انظر الجدول ١).

الجدول ١
النسبة المئوية للمساهمات في الميزانية المقررة أو الميزانية العادية للوكالات المتخصصة
والتي توصف بأنها للأنشطة التنفيذية

النسبة المئوية	الكيان
٥١	منظمة الأغذية والزراعة
٣٣	الوكالة الدولية للطاقة الذرية
صفر	منظمة الطيران المدني الدولي
٦٠	منظمة العمل الدولية
صفر	المنظمة البحرية الدولية
١٨	الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية
٦٠	اليونسكو
١٠٠	اليونيدو
صفر	منظمة السياحة العالمية التابعة للأمم المتحدة
١٦	الاتحاد الدولي للبريد العالمي
٧٦	منظمة الصحة العالمية
٣	المنظمة العالمية للملكية الفكرية
٤	المنظمة العالمية للأرصاد الجوية

لا يستخدم كثير من كيانات الأمم المتحدة مصطلحات "أساسية" و "غير أساسية" عند تصنيف المساهمة. فعلى سبيل المثال، استخدم برنامج الأغذية العالمي مصطلحي "المساهمة المتعددة الأطراف" و "المساهمة المتعددة الأطراف المباشرة" لتعريف الموارد "الأساسية" و "غير الأساسية"، على التوالي. وتستخدم اتفاقية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مصطلحات "غير مخصصة"، و "مخصصة تماما" و "مخصصة نوعا ما" لتصنيف مساهماتها.

وقد قامت الوكالات المتخصصة بتقدير اشتراكاتها أو وضع ميزانية عادية تستكمل بواسطة "موارد من خارج الميزانية". ولأغراض الإبلاغ على نطاق المنظومة، تجمع المصطلحات السابق ذكرها كافة في إطار موارد "أساسية" و "غير أساسية"، بحيث تشير الأولى إلى تمويل غير مخصص يستخدم حسب تقدير كيان الأمم المتحدة المعني وحده، إلى جانب مجلس إدارته، بينما يعني الآخر تمويل مخصص موجه بواسطة المانحين صوب أماكن، ومواضيع وأنشطة وعمليات محددة.

ويعد التوفيق بين المصطلحين "الأساسية" و "غير الأساسية" لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي أمراً عسير التحقيق نظراً لاختلاف نماذج الأعمال المعتمدة من جانب الصناديق والبرامج والوكالات والمتخصصة. وعوضاً عن ذلك يقترح نهج عملي بشكل أكبر تحدد بمقتضاه هذه المصطلحات (انظر الجدول ٢) مقابل تلك المستخدمة في هذا التقرير كي تتضح علاقاتها بعضها ببعض.

الجدول ٢

المصطلحات المستخدمة من جانب الكيانات المختلفة فيما يتعلق بالمساهمات الأساسية وغير الأساسية

أساسية	الكيان	غير أساسية	الكيان
الموارد العادية	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ^(١) ، صندوق الأمم المتحدة للأنشطة الإنتاجية، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ^(٢) ، متطوعو الأمم المتحدة، اليونيسيف، صندوق الأمم المتحدة للسكان	موارد أخرى	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، صندوق الأمم المتحدة للأنشطة الإنتاجية، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، متطوعو الأمم المتحدة، اليونيسيف، صندوق الأمم المتحدة للسكان
المساهمات المتعددة الأطراف	برنامج الأغذية العالمي	مساهمات موجهة متعددة الأطراف	برنامج الأغذية العالمي
الميزانية العادية	الأونروا، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الموئل، الأونكتاد، مركز التجارة العالمي	المشاريع والنداءات الأونروا في الحالات الطارئة	الأونروا، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الموئل، الأونكتاد، مركز التجارة العالمي
مساهمة مخصصة	مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ^(٣) ، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ^(٤) ، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	مساهمة مخصصة	مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، برنامج الأمم المتحدة للبيئة	موئل الأمم المتحدة	مخصصة تماماً	مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية
صندوق البيئة	برنامج الأمم المتحدة للبيئة ^(٥)	مخصصة نوعاً ما	مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية

أساسية	الكيان	غير أساسية	الكيان
الموارد الأساسية	برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية	برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، الأونكتاد، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، مركز التجارة العالمي، منظمة الأغذية والزراعة، الوكالة الدولية للطاقة الذرية، منظمة الطيران المدني الدولي، منظمة العمل الدولية، المنظمة البحرية الدولية، الاتحاد الدولي للاتصالات، اليونسكو، اليونيدو، الاتحاد الدولي للبريد العالمي، منظمة السياحة العالمية، منظمة الصحة العالمية، المنظمة العالمية للملكية الفكرية، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، اللجنة الاقتصادية لأوروبا، اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا	مساهمة خارجية عن الميزانية
صندوق الأغراض العامة	الصندوق المعني بالمخدرات والجريمة ^(أ)	صندوق الأغراض الخاصة	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة
الميزانية المقررة	منظمة الأغذية والزراعة، منظمة الطيران المدني الدولي، منظمة العمل الدولية، الاتحاد الدولي للاتصالات، اليونسكو، اليونيدو، متطوعو الأمم المتحدة، منظمة السياحة العالمية التابعة للأمم المتحدة، منظمة الصحة العالمية، المنظمة العالمية للملكية الفكرية، المنظمة العالمية للملاحة البحرية، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، اللجنة الاقتصادية لأوروبا، اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا		
صندوق التعاون التقني	الوكالة الدولية للطاقة الذرية ^(أ) ، المنظمة البحرية الدولية ^(ب)		

(أ) وردت أيضا كمساهمة في الميزانية العادية.

(ب) أصبحت من ذلك الوقت جزءا من هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

وتستمد البيانات المتعلقة بالمساهمات والنفقات مباشرة من صناديق الأمم المتحدة وبرامجها (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) (بما في ذلك الصناديق التي يديرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أي صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ومتطوعو الأمم المتحدة)، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ووكالة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، واليونيسيف، وبرنامج الأغذية العالمي، والأونكتاد، ومركز التجارة العالمية، وموئل الأمم المتحدة، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والأونروا، وصندوق الأمم المتحدة للتنمية الزراعية، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، واللجان الإقليمية، والوكالات المتخصصة (منظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة الطيران المدني الدولي، والاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية، ومنظمة العمل الدولية، واليونسكو، واليونيدو، ومنظمة الصحة العالمية، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، والمنظمة البحرية الدولية، ومنظمة السياحة العالمية التابعة للأمم المتحدة، والاتحاد الدولي للبريد العالمي، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية). وتجمع البيانات المتعلقة بمساهمات ونفقات مكتب التنسيق للشؤون الإنسانية، باستخدام تقريره السنوي. أما البيانات المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية فتستمد من التقارير السنوية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية. وتستمد البيانات المتعلقة بالصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين مباشرة من مكتب الصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وفي هذا التقرير، يشير مصطلح "القيمة الحقيقية" للقيمة الثابتة لعام ٢٠٠٨ بدولارات الولايات المتحدة باستخدام معاملي انكماش منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية الذي يأخذ في الاعتبار كلا من التضخم وحركة أسعار الصرف.

وتشير البيانات المتعلقة بالمساهمات إلى التمويل الفعلي للأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية الواردة في سنة تقويمية بعينها من الحكومات ومن مصادر عامة وخاصة أخرى، بواسطة مؤسسات في منظومة الأمم المتحدة. أما البيانات المتعلقة بتحويلات الموارد من إحدى وكالات المنظمة إلى وكالة أخرى، فيتم استبعادها قدر الإمكان. وتمثل البيانات المتعلقة بالنفقات الدعم المقدم من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة للأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية في البلدان النامية ويعبر عن مساهمات النفقات بدولارات الولايات المتحدة بالقيمة الحالية، ما لم ينص على غير ذلك.

ولا تنطوي التسميات المستخدمة ولا عرض المعلومات الواردة في التقرير على التعبير عن أي رأي أيا كان من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة فيما يتعلق بالمركز القانوني لأي بلد، أو إقليم، أو مدينة، أو منطقة، أو سلطاتها، أو فيما يتعلق بتحديد جبهاتها وحدودها. ويشير مصطلح "البلد" بحسب استخدامه في التقرير أيضا حسب الاقتضاء، إلى أراضٍ أو مناطق. وتعني الشرطة الموجودة بين التاريخين الفترة المعنية برمتها، بما فيها سني البدء والانتهاء.

المرفق الثاني

فروق الإبلاغ بين منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإئتمانية وبين منظومة الأمم المتحدة

هناك عدد من الفروق المهمة بين الطريقة التي تعرف بها الأمم المتحدة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإئتمانية، وتصنف، وتبلغ عن المساهمات المقدمة إلى منظومة الأمم المتحدة. ويعني استخدام تعاريف وتصنيفات مختلفة من جانب كل من الأمم المتحدة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإئتمانية أنه لا يمكن مقارنة بيانات مساهمات الأمم المتحدة مع بيانات المساعدة الإئتمانية الرسمية المقدمة من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإئتمانية دون إجراء عد مزدوج بشكل كبير.

ويصنف التمويل من الموارد الأساسية وغير الأساسية المقدم إلى منظومة الأمم المتحدة من الحكومات في إحصاءات الأمم المتحدة باعتباره مساهمات إلى الأمم المتحدة من أجل أنشطتها التنفيذية. ولا تصنف منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإئتمانية إلا المساهمات الأساسية المقدمة من الحكومات باعتبارها معونة متعددة الأطراف مقدمة إلى منظومة الأمم المتحدة، بينما تسمى المساهمات من الموارد غير الأساسية أحياناً، مساعدة "متعددة الأطراف" وتصنف باعتبارها معونة متعددة الأطراف.

وتدرج الأمم المتحدة المساهمات من الموارد غير الأساسية في تقديراتها لأنها تعتبر أن الغرض من مساهمات الحكومات من الموارد الأساسية وغير الأساسية المقدمة على حد سواء إلى منظومة الأمم المتحدة هو دعم الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها. وتصنف منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإئتمانية المساهمات من الموارد غير الأساسية المقدمة إلى منظومة الأمم المتحدة باعتبارها معونة ثنائية لأنها تعتبر أن استخدام تلك الأموال سيكون بصورة فعالة تحت سيطرة الحكومات المانحة على أن تعمل كيانات الأمم المتحدة كقناة لإيصال تلك الأموال بدلا من اعتبارها متلقية لتلك المعونة.

ويعد الفرق في معاملة المساهمات غير الأساسية أهم فرق وحيد في الإبلاغ عن الأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة، من جانب هاتين المنظمتين. وتشمل هذه المعاملة المختلفة للموارد غير الأساسية المساهمات من الموارد المحلية، التي لا تعرف باعتبارها تدفقات من المعونة من جانب منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإئتمانية نظراً لأن هذه الموارد لا تشكل تدفقا لأغراض تمويل التنمية من بلد إلى آخر.

وتعتبر أرقام الأمم المتحدة المتعلقة بالمساهمات في الأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية أكثر شمولاً من تلك المقدمة من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية، نظراً لأنها تشمل التمويل من جميع البلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية، في حين ينحصر الإبلاغ من جانب منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية في تلك البلدان التي تقدم رسمياً تلك التقارير إلى لجنة المساعدة الإنمائية. وهذا يعني أن الأرقام التي تقدمها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية بشأن المساهمات المقدمة إلى منظومة الأمم المتحدة تستثني عدداً من البلدان الرئيسية غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية.

وتشمل تقارير الأمم المتحدة أيضاً مساهمات مقدمة من منظمات غير حكومية ومن منظمات خاصة، بينما تسجلها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية تحت فئة التدفقات الخاصة (أي ليس كمساعدة إنمائية رسمية)، كما لا يمكن تعريف تلك المساهمات المقدمة إلى الأمم المتحدة بشكل مستقل.

وهناك أيضاً فروق أخرى متعلقة بالتقارير وتشمل ما يتعلق بالمساهمات المقدمة إلى الصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين في منظومة الأمم المتحدة، والتي لا تزال بصورة رئيسية يجري الإبلاغ عنها بواسطة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية باعتبارها معونة ثنائية ولكنها مشمولة في الإحصاءات المالية للأمم المتحدة. وليست هذه فقط بمشكلة تصنيف، وإنما هي أيضاً مشكلة تتعلق بحسن التوقيت. فعلى سبيل المثال، عندما تقدم جهات مانحة المال إلى صندوق استئماني متعدد المانحين فإنه يسجل باعتباره مالياً منصرفاً من تلك الجهة المانحة (ومن ثم بواسطة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية) في اللحظة التي تقدم فيها الجهة المانحة تلك المساهمة إلى الوكيل الإداري للأمم المتحدة. على أنه قد يحدث تأخير قبل أن يحول الوكيل الإداري للأمم المتحدة بالفعل الأموال إلى الوكالة المنفذة التابعة للأمم المتحدة. ولا تسجل تلك الأموال إلا في الوقت الذي يتم فيه تحويلها إلى الوكيل المشارك بصفتها دخلاً من جانب الأمم المتحدة.

وفي الجدول أدناه تجري محاولة للتوفيق بين أرقام الموجز المتعلقة بمجموع المساهمات من الموارد الأساسية وغير الأساسية المقدمة إلى جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، وتعرض في هذا التقرير مع تلك التي نشرتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية. وكما يبين الجدول أدناه، فإن الأرقام المقدمة من إدارة الشؤون الاقتصادية

والاجتماعية وتلك المقدمة من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية لم يمكن التوفيق بينها تماما. وبالتالي ستعمل الإدارة جنبا إلى جنب مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية لزيادة تحسين دقة هذا التوفيق في تقرير التمويل للسنة المقبلة.

التوفيق بين تقارير الأمم المتحدة وتقارير منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية بشأن المساهمات المقدمة للأنشطة التنفيذية لأغراض

التنمية في عام ٢٠٠٩

(ببلايين دولارات الولايات المتحدة بالقيمة الحالية)

المجموع	الموارد غير الأساسية	الموارد الأساسية	
٢١,٨٧٢	١٥,٩١٣	٥,٩٥٩	أبلغت عنها الأمم المتحدة
(٠,٦٨٠)	(٠,٣٤٤)	(٠,٣٣٦)	مساهمات من بلدان غير أعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية لم تقدم منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية تقارير بشأنها
(١,٢٥٥)	(١,٢٥٥)		موارد محلية لم تقم منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية بالإبلاغ عنها
(٠,٨٩٥)	(٠,٨٩٥)		مساهمات مقدمة من منظمات غير حكومية ومن جهات خاصة لم تقم منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية بالإبلاغ عنها
(٠,٠٥٥)	(٠,٠٥٥)		موارد موجهة إلى بلدان مجموعة الثمانية ولم تقم منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية بالإبلاغ عنها
٠,٥٠٠	٠,٥٠٠		مساهمات مقدمة من الصناديق الائتمانية متعددة المانحين قامت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية بالإبلاغ عنها ولم تقم الأمم المتحدة بذلك
(٠,٣٢٦)	(٠,٣٣٦)	٠,٠١٠	لم تصنف في أي موضع آخر
(٠,٤٥٧)	(١,٠٦٥)	٠,٦٠٨	لم يتم التوفيق بشأنها
١٨,٧٠٤	١٢,٤٦٣	٦,٢٤١	أبلغت بها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية ^(أ)

(أ) المصدر: إحصاءات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية، لجنة المساعدة الإنمائية، الجدول ١، ونظام إبلاغ الدائنين التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

المرفق الثالث

قائمة بالجداول المنشورة على موقع فرع السياسات العامة للتعاون الإنمائي في مكتب دعم وتنسيق شؤون المجلس الاقتصادي والاجتماعي*

ألف - المساهمات المقدمة للأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية

- ١ - المساهمات بحسب الكيان: ٢٠٠٩-٢٠٠٤
- ٢ - المساهمات بحسب الكيان، الموارد الأساسية وغير الأساسية: ٢٠٠٩-٢٠٠٤
- ٣ - الحكومات الرئيسية الخمسون المساهمة في الأنشطة المتعلقة بالتنمية: ٢٠٠٩
- ٤ - المساهمات المقدمة من جميع المصادر، الموارد الأساسية وغير الأساسية: ٢٠٠٩
- ٥ - المساهمات المقدمة من بلدان غير أعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية، الموارد الأساسية وغير الأساسية والموارد المحلية: ٢٠٠٩

باء - النفقات بشأن الأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية

- ١ - النفقات بحسب الكيان: ٢٠٠٩-٢٠٠٤
- ٢ - البلدان الخمسون الرئيسية المستفيدة من البرنامج في جهاز الأمم المتحدة الإنمائي: ٢٠٠٩
- ٣ - النفقات بشأن جميع البلدان المستفيدة من البرنامج: ٢٠٠٩
- ٤ - النفقات بحسب المنطقة: ٢٠٠٩
- ٥ - النفقات في أقل البلدان نمواً: ٢٠٠٩-٢٠٠٤
- ٦ - النفقات في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى: ٢٠٠٩-٢٠٠٤
- ٧ - النفقات بحسب القطاع: ٢٠٠٩

جيم - الصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين التي يديرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

- ١ - مساهمات مقدمة من جهات مانحة تلقاها مكتب الصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي: ٢٠٠٩-٢٠٠٤
- ٢ - أموال محولة إلى منظمات مشاركة من مكتب الصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي: ٢٠٠٩-٢٠٠٤

* انظر: www.un.org/esa/coordination/dcpb_stat.htm

دال - التصنيفات القطرية

- ١ - قائمة أقل البلدان نموا
 - ٢ - قائمة البلدان بحسب المنطقة
 - ٣ - قائمة البلدان بحسب فئة الدخل
-